وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım Hacı Mahmud Efendi
Yeni Kayıt No 5941
Eski Kayıt No

كتاب

اسرار العربيّة

تاليف

كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن
محمّد بن ابي سعيد الانباريّ النحويّ
رحمه الله

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

T.C. Başbakanlık İstanbul Süleymaniye Kütüphanesi Müdürlüğü 1923

طبع
في مدينة لَيْدَنْ المحروسة بمطبعة بِرِيل
سنة ١٨٨٦ المسيحيّة المطابقة سنة ١٣٠٣ الهجريّة

This file was downloaded from QuranicThought.com

وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT

بسم الله الرحمن الرحيم ربّ يسّر وتمّم بالخير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن ابي سعيد الانباريّ النحويّ رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطآء ومانح العطآء ذي الجود والابدآء والاعادة والابدآء المتوحّد بالاحديّة القديمة المقدّسة عن الحين والفنآء اهل الصفات الازليّة المنزّهة عن الزوال والفنآء والصلوة على محمّد سيّد الانبيآء وعلى آله واصحابه الاصفيآء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربيّة كثيرا من مذاهب النحويّين المتقدّمين والمتأخّرين من البصريّين والكوفيّين وصحّحت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفآء الغليل واوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كلّه الى الدليل واعنيته من الاسهاب والتطويل وسهّلته على المتعلّم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل *

الباب الاوّل

* باب علم ما الكلِم *

ان قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك نَبِقة ونَبِق ولبنة ولبن وثفنة وثفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالاّ بتاليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما انّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الاّ على المفيد خاصّة فان قيل فلم قلتم انّ اقسام الكلام ثلثة لا رابع لها قيل لانّا وجدنا هذه الاقسام الثلثة يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهّم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انّه لو سقط آخر

هذه الاقسام الثلثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازآء ما سقط فلمّا عبّر بهذه الاقسام عن جميع الاشيآء دلّ على انّه ليس الاّ هذه الاقسام الثلثة فان قيل لم سمّي الاسم اسما قيل اختلف فيه النحويّون فذهب البصريّون الى انّه سمّي اسما لوجهين احدهما انّه سَمَا على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه فسمّي اسما لذلك والوجه الثاني انّ هذه الاقسام الثلثة لها ثلث مراتب فمنها ما يُخبَر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل وما اشبه ذلك فلمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سِمْوٌ الاّ انّهم حذفوا الواو من آخره وعوّضوا الهمزة في اوّله فصار اسما ووزنه اِفْعٌ لانّه قد حذف منه لامه الّتي هي الواو في سمو وذهب الكوفيّون الى انّه سمّي اسما لانّه سِمَة على المسمّى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الاّ انّهم حذفوا الواو من اوّله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسما ووزنه اِعْل لانّه قد حذف منه فاؤه الّتي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون وما ذهب اليه الكوفيّون وان كان صحيحا من جهة المعنى الاّ أنّه فاسد من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاوّل انّك تقول في تصغيره سُمَيّ نحو حِنْو وحُنَيّ وقِنْو وقُنَيّ ولو كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة فلمّا قيل سُمَيّ دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه سُمَيْوٌ الاّ انّه لمّا اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدة كما قالوا سَيِّد وهيّن وميّت والاصل فيه سَيْوِد وهيون وميوت الاّ انّه لمّا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشدّدة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

This file was downloaded from QuranicThought.com

الى الواو لانّ الياء اخفّ والواو اثقل فلمّا وجب قلب احدهما الى الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء التي هي اخفّ اولى والوجه الثاني انّك تقول في تكسيره اسماء نحو حِنْو وأحناء وقِنْو واقناء ولو كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلمّا قيل اسماء دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الاّ انّه لمّا وقعت الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حِذاء وكِساء وسَماء والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الاّ انّه لمّا وقعت الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة وقيل قلبت الفا لانّها لمّا كانت متحرّكة وقبل الالف فتحة لازمة قدّروا انّها قد تحرّكت وانفتح ما قبلها لانّ الالف لمّا كانت خفيّة زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدّوا بها فقلبوا الواو الفا فاجتمع الفان الف زائدة والف منقلبة والالفان ساكنان وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة اولى لانّها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انّك تقول اسميته ولو كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلمّا قيل اسميته دلّ على انّه من السموّ لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الاّ انّه لمّا وقعت الواو رابعة قلبت ياء وانّما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يُدعى ويغزى ويشقى والاصل يدعو ويغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الاّ انّه لمّا وقعت الواو رابعة قلبت ياء وانّما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فامّا تغازيت وترجّيت فانّما قلبت الواو فيهما ياء وان لم تقلب في لفظ المضارع لانّ الاصل في تفاعلت فاعلت وفي تنفعّلت فعّلت وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما ياء وكذلك تفاعلت وتنفعّلت والوجه الرابع انّك تجد في اوّله همزة التعويض وهمزة التعويض انّما تكون فيما حذف منه لامه لا فاؤه الا ترى انّهم لمّا حذفوا الواو التي هي اللام من بِنْو عوّضوا الهمزة في اوّله

فقالوا اِبْنٌ ولمّا حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوّضوا الهمزة في اوّله فلمّا عوّضوا الهمزة هاهنا في اوّله دلّ على انّ الاصل فيه سِمْو كما انّ الاصل في اِبْن بِنْو الاّ انّهم لمّا حذفوا الواو التي هي اللام عوّضوا الهمزة في اوّله فقالوا اِسْم فدلّ على انّه مشتقّ من السموّ لا من السمة ومما يؤيّد انّه مشتقّ من السموّ لا من السمة انّه قد جاء في اسم سُمّيَ على وزن هُدًى والاصل فيه سُمُوٌ الاّ انّه لمّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سُمًى وفي الاسم خمس لغات اِسْم واُسْم وسِمٌ وسُمٌ وسُمًى قال الشاعر

باسم الّذي في كلّ سورة سُمُهْ

وقال الآخر

وعامُنا أعجَبَنا مُقَدِمُهْ يُدعَى ابا السَمح وقِرضاب سِمُهْ

وقال الآخر

والله أسْماك سُمًى مُباركا آثَرَكَ اللهُ به إيثارَكا

وكسرت الهمزة في اِسم لمحا لكسرة سينه في سِمْو لانّه الاصل وضمّت الهمزة في اُسم لمحا لضمّة سينه في سُمْو لانّه اصل ثان والّذي يدلّ على ذلك اللغتان الأُخْرَيان وهما سِم وسُم فانّهما حذفت لامهما وبقيت فاؤهما على حركتهما في الاصلين ووزن اُسم بضمّ الهمزة اُفْعٌ ووزن سِم فِعٌ ووزن سُم فُعٌ ووزن سُمًى فُعَلٌ فان قيل ما حدّ الاسم قيل كلّ لفظة دلّت على معنى نحتها غير مقترن بزمان محصّل وقيل ما دلّ على معنى وكان ذلك المعنى شخصا او غير شخص وقيل ما استحقّ الاعراب اوّل وضعه وقد ذكر فيه النحويّون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدّا ومنهم من قال لا حدّ له ولهذا لم يحدّه سيبويه وانّما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رَجُل وفَرَس فان قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجلٍ وغلامٍ ومنها حروف الجرّ

This file was downloaded from QuranicThought.com

نحو من زيد والى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
نحو الزيدون والعمرون ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
نحو يا حارِ ويا مالِ في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَادَوْا
يا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زُيَيد وعمير في تصغير زيد
وعمرو ومنها النسب نحو زيديّ وعمريّ في النسب الى زيد وعمرو ومنها
الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا او مفعولا نحو ضرب زيد
عمرا ومنها ان يكون مضافا اليه نحو غلامُ زيد وثوبُ خزّ ومنها ان يكون
مخبرا عنه كما بيّناه فهذه معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمّي الفعل فعلا
قيل لانّه يدلّ على الفعل الحقيقيّ الا ترى انّك اذا قلت ضَرَبَ دلّ على
نفس الضرب الّذي هو الفعل في الحقيقة فلمّا دلّ عليه سمّي به لانّهم يسمّون
الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حدّ
الفعل قيل حدّ الفعل كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل
وقيل ما أُسْنِد الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حدّه النحويّون ايضا حدودا
كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها تاء الضمير والفه وواوه
نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
أن الخفيفة المصدريّة نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطيّة نحو
ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرّف نحو فعل
يفعل وكلّ الافعال تتصرّف الّا ستّة افعال وهي نعم وبئس وعسى وليس
وفعل التعجّب وحبّذا وفيها كلّها خلاف ولها كلّها ابواب نذكر ما فيها ان
شاء الله تعالى فان قيل لم سمّي الحرف حرفا قيل لانّ الحرف في اللّغة هو
الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمّي حرفا لانّه يأتي في طرف
الكلام فان قيل فما حدّه قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حدّه النحويّون
ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فإن قيل فإلى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين مُعمَل ومُهمَل فالمعمل هو الحرف المختصّ كحرف
الجرّ وحرف الجزم والمهمل غير المختصّ كحرف الاستفهام وحرف العطف
ثمّ الحروف المعملة والمهملة كلّها تنقسم الى ستّة اقسام فمنها ما يغيّر اللفظ
والمعنى ومنها ما يغيّر اللفظ دون المعنى ومنها ما يغيّر المعنى دون اللفظ
ومنها ما يغيّر اللفظ والمعنى ولا يغيّر الحكم ومنها ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا
لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنى ولا حكما فامّا ما يغيّر اللفظ
والمعنى فنحو ليت فتقول ليت زيدا منطلق فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت
المعنى امّا تغيير اللفظ فلانّها نصبت الاسم ورفعت الخبر وامّا تغيير المعنى
فلانّها ادخلت في الكلام معنى التمنّي وامّا ما يغيّر اللفظ دون المعنى فهو
ان تقول إنّ زيدا قائم فانّ قد غيّرت اللفظ لانّها نصبت الاسم ورفعت
الخبر ولم تغيّر المعنى لانّ معناها التاكيد والتحقيق وتاكيد الشيء لا يغيّر
معناه وامّا ما يغيّر المعنى دون اللفظ فنحو هل زيد قائم فهل قد غيّرت
المعنى لانّها نقلت الكلام من الخبر الّذي يحتمل الصدق والكذب الى
الاستخبار الّذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغيّر اللفظ لانّ الاسم بعد
دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها وامّا ما يغيّر اللفظ
والمعنى ولا يغيّر الحكم نحو اللام في قولهم لا يَدَيْ لزيد فاللام هاهنا غيّرت
اللفظ لجرّها الاسم وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم
لانّ الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
قبل دخولها فلم تغيّر الحكم وامّا ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظا ولا معنى
فنحو اللام في قوله تعالى إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانّها علّقت الفعل عن العمل
وامّا ما لا يغيّر لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ
اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ فما هاهنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لانّ التقدير فبرحمة

This file was downloaded from QuranicThought.com

من الله لنت لهم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
على ذلك من وجهين احدهما انّه قد جآء عن بعض العرب انّه قال على
كيف تبيع الاحمرين ودخول حرف الجرّ عليها يدلّ على انّها اسم الاّ انّ
هذا الوجه ضعيف لانّ دخول حرف الجرّ انّما جآء شاذّا والوجه الصحيح
هو الوجه الثاني وهو انّا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
حرفا فبطل ان يقال هي حرف لانّ الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انّك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
قيل انّما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لانّ التقدير في قولك
يا زيد ادعو زيدا وانادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدّرة
لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
يكون فعلا لانّه لا يخلو إمّا ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
فبطل ان يكون فعلا ماضيا لانّ امثلة الفعل الماضي لا تخلو امّا ان تكون
على مثال فَعَلَ كضَرَبَ او على فَعُلَ كمَكُث او على فَعِلَ كسَمِع وعَلِم وكيف
على وزن فَعْلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
لانّ الفعل المضارع ما كانت في اوّله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة
والنون والتآء واليآء وكيف ليس في اوّله احدى الزوائد الاربع فبطل
ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانّه يفيد الاستفهام وفعل
الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والّذي يدلّ ايضا على
انّه ليس بفعل انّه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
فعلا لما دخل على الفعل لانّ الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلامة الاسم لا تحسن
فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قيل لانّ الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلمّا وجب حمله
على احد هذه الاقسام الثلثة كان حمله على الاسم الّذي هو الاصل اولى من
حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قُدّم الاسم على الفعل والفعل على الحرف
قيل انّما قدّم الاسم على الفعل لانّه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو
زيد قائم وأُخّر الفعل عن الاسم لانّه فرع عليه لا يستغني عنه فلمّا كان
الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان
الاسم متقدّما عليه وانّما قدّم الفعل على الحرف لانّ الفعل يفيد مع الاسم
نحو قام زيد واخّر الحرف عن الفعل لانّه لا يفيد مع اسم واحد لانّك لو
قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلمّا كان
الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل متقدّما عليه
فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبنآء

ان قال قائل لم سمّي الاعراب اعرابا والبنآء بنآء قيل امّا الاعراب ففيه
ثلثة اوجه احدها ان يكون سمّي بذلك لانّه يبيّن المعاني ماخوذ من قولهم
اعرب الرجل عن حجّته اذا بيّنها ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم الثيّب تُعرب
عن نفسها اي تبيّن وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها منّا نقيّ ومُعْرِبُ

فلمّا كان الاعراب يبيّن المعاني سمّي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمّي
اعرابا لانّه تَغَيُّرٌ يلحق اواخر الكلم من قولهم عَرِبت معدة الفصيل اذا تغيّرت
فان قيل العَرَب في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد وكيف يكون
الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه
وهو فساده وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

This file was downloaded from QuranicThought.com

الرجل اذا أزلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسّرين قوله تعالى إنّ
ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا اي أُزيل خفاءها وهذه الهمزة تسمّى همزة السلب
والوجه الثالث ان يكون سُمّي اعرابا لانّ المعرب للكلام كانّه يحبّب الى
السامع باعرابه من قولهم امراة عَروب اذا كانت متحبّبة الى زوجها قال الله
تعالى عُرُبًا أَتْرَابًا اي متحبّبات الى ازواجهنّ فلمّا كان المعرب للكلام كانّه
يحبّب الى السامع باعرابه سمّي اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء
المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حدّ الاعراب والبناء قيل اما
الاعراب فحدّه اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
واما البناء فحدّه لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم ألقاب
الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
رفع ونصب وجرّ وجزم والقاب البناء ضمّ وفتح وكسر ووقف وهي وان
كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
قيل لانّه ليس الاّ حركة او سكون فالحركة ثلثة انواع الضمّ والفتح والكسر
فالضمّ من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجرّ من وسط الفم والسكون
هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب
بعض النحويّين الى انّ حركات الاعراب هي الاصل وانّ حركات البناء
فرع عليها لانّ الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى انّ حركات البناء هي الاصل
وحركات الاعراب فرع عليها لانّ حركات البناء لا تزول ولا تتغيّر عن
حالها وحركات الاعراب تزول وتتغيّر وما لا يتغيّر اولى بان يكون اصلا
ممّا يتغيّر فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانّما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للّفظ فيهما حظّ الا ترى انّك تقول في حدّ الاعراب
هو اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل وفي حدّ البناء لزوم اواخر
الكلم بحركة او سكون ولا خلاف انّ الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين
وانّما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للّفظ فيهما حظّ والّذي يدلّ على
ذلك انّ هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب
واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدلّ على انّ الاعراب هو
الاختلاف والبناء هو اللزوم والّذي يدلّ على صحّة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات انفسها هي الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لانّ اضافة
الشيء الى نفسه لا تجوز الا ترى انّك لو قلت حركاتُ الحركاتِ لم يجز
فلمّا جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دلّ على انّهما غيرهما
فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المُعرَب والمبنيّ

ان قال قائل ما المعرب والمبنيّ قيل امّا المعرب فهو ما تغيّر آخره بتغيّر
العامل فيه لفظا او محلاّ وهو على ضربين اسم متمكّن وفعل مضارع فالاسم
المتمكّن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمّن معناه والفعل المضارع ما كانت في
اوّله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء واليآء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قيل الاصل ان تزاد حروف المدّ
واللين وهي الواو واليآء والالف الاّ انّ الالف لمّا لم يمكن زيادتها اوّلا
لانّ الالف لا تكون الاّ ساكنة والابتداء بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة
لقرب مخرجيهما لانّهما هواءانِ يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا
لمّا لم يمكن زيادتها اوّلا لانّه ليس في كلام العرب واو زيدت اوّلا فأبدلوا

This file was downloaded from QuranicThought.com

منها التآء لانّها تبدل منها كثيرا الا ترى انّهم قالوا تُراث وتُجاه وتُخَمة وتُهَمة وتَيقُور وتَوْلَج قال الشاعر مُتَّخِذًا في ضَعَواتٍ تَوْلَجا وهو بيت الصائد والاصل وراث ووجاه ووخمة ووهمة ويقور لانّه من الوقار وولج لانّه من الولوج فابدلوا التآء من الواو في هذه المواضع كلّها وكذلك هاهنا واما الياء فزيدت لانّها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو واما النون فانّما زيدت لانّها تشبه حروف المدّ واللين وتزاد معها في باب الزيدَين والزيدِين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدّم الهمزة ثمّ النون ثمّ التآء ثمّ الياء وذلك لانّ الهمزة للمتكلّم وحده والنون للمتكلّم ولمن معه والتآء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثمّ عن نفسه وعمّن معه ثمّ المخاطب ثمّ الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف في اوّل الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس بأصل فيه لانّ الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال والحروف وذلك لانّ الاسماء تتضمّن معاني مختلفة نحو الفاعليّة والمفعوليّة والاضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدلّك على ذلك انّك لو قلت ما احسنَ زيدا لكنت متعجّبا ولو قلت ما احسنَ زيدٌ لكنت نافيا ولو قلت ما احسنُ زيدٍ لكنت مستفهما عن ايّ شيء منه حَسَن فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجّب بالنفي والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والحروف فانّها تدلّ على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يُخِلّ بمعانيها ولا يورث لبسا فيها والاعراب زيادة والحكيم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيّا فلم حمل على الاسم في الاعراب قيل انّما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانّه ضارع الاسم ولهذا سمّي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمّي الضِرْع ضرعا لانّه يشابه

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّه يكون شائعا فيتخصّص كما انّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص الا ترى انّك تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف اختصّ بالاستقبال كما انّك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت عليه الالف واللام اختصّ برجل بعينه فلمّا اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما انّ الاسم اختصّ بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انّه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انّك تقول إنّ زيدا ليقوم كما تقول انّ زيدا لقائم ولام الابتداء تختصّ بالاسماء فلمّا دخلت على هذا الفعل دلّ على مشابهة بينهما والّذي يدلّ على ذلك انّ فعل الامر والفعل الماضي لمّا بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى انّك لو قلت لأكرِمْ زيدا يا عمرو او إنّ زيدا لقام لكان خُلفا من الكلام والوجه الثالث انّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء المشتركة كالعين يتطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك والوجه الرابع ان يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه الخامس هو انّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه الا ترى انّ يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم الفاعل عمل الفعل فلمّا اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الاوجه استحقّ جملة الاعراب الّذي هو الرفع والنصب والجزم ولكلّ واحد من هذه الانواع عامل يختصّ به واما عامل الرفع فاختلف فيه النحويّون فذهب البصريّون الى انّه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنويّ لا لفظيّ فاشبه الابتداء فكما انّ الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل الماضي فانّه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انّما لم يرتفع لانّه لم يثبت له استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانّه نوع منه

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

بخلاف الفعل المضارع فانّه يستحقّ جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل فبان الفرق بينهما واما الكوفيّون فذهبوا الى انّه يرتفع بالزوائد التي في اوّله وهو قول الكسائيّ وذهب الفرّاء الى انّه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة فاما قول الكسائيّ فظاهر الفساد لانّه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ان لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لانّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلمّا وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على انّ الزائد ليس هو العامل واما قول الفرّاء فلا ينفكّ من ضعف وذلك لانّه يؤدّي الى ان يكون النصب والجزم قبل الرفع لانّه قال لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة والرفع قبل النصب والجزم فلهذا كان هذا القول ضعيفا واما عوامل النصب فنحو ان ولن وكي واذن وحتّى واما عوامل الجزم فنحو لم ولمّا ولام الامر ولا في النهي ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه ان شآء الله تعالى واما المبنيّ فهو ضدّ المعرب وهو ما لم يتغيّر آخره بتغيّر العامل فيه فمن ذلك الاسم غير المتمكّن والفعل غير المضارع فاما الاسم غير المتمكّن فنحو مَنْ وكَمْ وقَبْلُ وبَعْدُ وأَيْنَ وكَيْفَ وأَمْسِ وهاؤُلآء وانّما بُنيت هذه الاسمآء لانّها اشبهت الحروف وتضمّنت معناها فاما من فانّها بنيت لانّها لا تخلو إمّا أن تكون استفهاميّة او شرطيّة او اسما موصولا او نكرة موصوفة فإن كانت استفهاميّة فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام وان كانت شرطيّة فقد تضمّنت معنى حرف الشرط وان كانت اسما موصولا فقد تنزّلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ وان كانت نكرة موصوفة فقد تنزّلت منزلة الموصوفة واما كم فانّما بنيت لانّها لا تخلو إمّا ان تكون استفهاميّة او خبريّة فإن كانت استفهاميّة فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبريّة فهي نقيضة رُبَّ لانّ ربّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره واما من وكم فبنيت على السكون لانّه الاصل في البنآء ولم

يعرض فيهما ما يوجب بنآءهما على حركة فبقيا على الاصل واما قَبْلُ وبَعْدُ فانّما بنيا لانّ الاصل فيهما ان يستعملا مضافين الى ما بعدهما فلمّا اقتطعا عن الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزّلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ قال الله تعالى لِلّٰهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وانّما بنيا على حركة لانّ كلّ واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البنآء فوجب ان يبنيا على حركة تميّزا لهما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وكَمْ وقيل انّما بُنيا على حركة لالتقآء الساكنين والقول الصحيح هو الاوّل فان قيل فلم كانت الحركة ضمّة قيل لوجهين احدهما انّه لمّا حذف المضاف اليه بنيا على اقوى الحركات وهي الضمّة تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما والوجه الثاني إنّما بنوهما على الضمّ لانّ النصب والجرّ يدخلهما نحو جئتُ قبلَك ومِن قبلِك واما الرفع فلا يدخلهما البتّة فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البنآء فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمّة لئلّا يلتبس حركة الاعراب بحركة البنآء واما أَيْنَ وكَيْفَ فانّما بنيا على الفتح لانّهما تضمّنا معنى حرف الاستفهام لانّ ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن الحال فلمّا تضمّنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانّما بنيا على حركة لالتقآء الساكنين وانّما كانت الحركة فتحة لانّها اخفّ الحركات واما أَمْسِ فانّما بنيت لانّها تضمّنت معنى لامِ التعريف لانّ الاصل في امسِ الأمس فلمّا تضمّنت معنى اللام تضمّنت معنى الحرف فوجب ان تبني وانّما بنيت على حركة لالتقآء الساكنين وانّما كانت الحركة كسرة لانّها الاصل في التحريك لالتقآء الساكنين ومن العرب من يجعل أمس معدولة عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا ... لا تَرَكَ ٱللّٰهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

واما هاؤُلاء فانّما بنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطَق به لانّ

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هاؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلاء ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وان لم يكن لها حرف ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي فنحو ذَهَبَ وعَلِمَ وشَرُفَ واستخرَجَ ودحرَجَ واحرنجَمَ واما فعل الامر فنحو اِذْهَبْ واِعْلَمْ واُشْرُفْ واستخرِجْ ودحرِجْ واحرنجِمْ وسنذكره لِمَ بُني الفعل الماضي على الفتح ولم بني فعل الامر على الوقف وخلافَ النحويين فيه في بابه ان شآء الله تعالى واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقآئها على اصلها في البنآء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عُرف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا يآء قبلها كسرة نحو رَجُل وفَرَس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلث مع التنوين نحو هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وهذا الضرب يسمّى الامكن وقد يسمّى ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لانّ أَوْلَى ما يزاد حروف المدّ واللين وهي الالف واليآء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت يآء في الجرّ لانكسار ما قبلها وكذلك

حكم اليآء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلّة الا ترى انه غنّة في الخيشوم وانه لا معتمَدَ له في الحلق فأشبه الالف اذ كان حرفا هوآئيًا فان قيل فلِمَ اذا دخل التنوين الكلامَ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انه دخل الكلام علامةً للاخفّ عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم الى انه دخل فرقًا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله الجرّ مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمدَ وإبرهيمَ وما اشبه ذلك وانما مُنع هذا الضرب من الاسمآء الصرفَ لانه يشبه الفعل فمُنع من التنوين ومن الجرّ تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب بعضهم الى انه مُنع الجرّ لانه اشبه الفعلَ والفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سُمّي المتمكّن ولا يُسمّى امكن وكلّ امكن متمكّن وليس كلّ متمكّن امكن فان قيل فلم يدخل الجرّ مع الالف واللام او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة وسترى هذا في موضعه ان شآء الله تعالى * والمعتلّ ما كان آخره الفا او يآء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت في آخره يآء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم سُمّي منقوصا قيل لانه نقص الرفع والجرّ تقول هذا قاضٍ يا فتى ومررت بقاضٍ والاصل هذا قاضِيٌ ومررت بقاضِيٍ الا انهم استثقلوا الضمّة والكسرة على اليآء فحذفوهما فبقيت اليآء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا اليآء لالتقآء الساكنين وكان حذف اليآء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما انّ اليآء اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه فلمّا وجب حذف احدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني انّ التنوين دخل لمعنى

This file was downloaded from QuranicThought.com

وهو الصرف واما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما لم يدخل لمعنى اولى من حذف ما دخل لمعنى واما اذا كان منصوبا
فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة فان قيل الحركات كلها تستثقل على حرف العلة
بدليل قولهم باب وناب والاصل فيهما بَوَب ونَيَب الا انهم استثقلوا الفتحة
على الواو والياء فقلبوا كلّ واحدة منهما الفا قيل الفتحة في هذا الجر لازمة
ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاضٍ فانها عارضة وليست بلازمة
فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستثقلوها في نحو قاض فان
وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
الياء واثباتها واختلف النحويون في الاجود منهما فذهب سيبويه الى ان
حذف الياء اجود إجراء للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل
وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انما حذفت لأجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله
تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فان كان
منصوبا أبدلت من تنوينه الفا كسائر الاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت
قاضيًا كما تقول رأيت ضاربا وان كان فيه الف ولام كان حكمه في الوصل
حكم ما ليس فيه الف ولام في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان
لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها واثباتها اجود
الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فاذا زال علة
إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك
انه قدر حذف الياء في قاضٍ ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي
الحذف على حاله وهذا ضعيف جدًا وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى
أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فان كان منصوبا لم يكن الوقف عليه الا
بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لانه تنزل بالحركة منزلة
الحرف الصحيح فيخص بها من الحذف واما المقصور فهو المختص بألف مفردة

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والاخرى وسمي مقصورا لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حُبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وأنتِ التي حبّبتِ كلَّ قصيرة ... إليّ ولم تَشعُر بذاك القصائرُ
عنيتُ قصيراتِ الحجال ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطَى شرُّ النساء البحاترُ

ويروى قصورة والبهاتر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصًا ورحًى ورأيت عصًا ورحًى
ومررت بعصًا ورحًى والاصل فيه عَصَوٌ ورَحَيٌ الا ان الواو والياء لما تحركا
وانفتح ما قبلهما قُلبا الفين وحذفت الالف منهما لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضٍ فان وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
ان الوقف في حالة الرفع والجر على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي
حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا للعتل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلثة على الالف المبدلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤدي الى
الالف التي هي اخف الحروف ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر لانه يفضي
الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الا مفتوحا فأبدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يجلب لبسا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى ان الوقف في الاحوال الثلثة على الالف المبدلة من
الحرف الاصلي وذلك لان بعض القراء يُميلونها في قوله تعالى أَوْ أَجِدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إمالتها الا ترى
انك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الامالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حبلى وبشرى وسكرى وتثبت فيه الالف وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة اخرى حُذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أُعربت الاسماء الستة المعتلة بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انّما اعربت بالحروف توطئةً لما يأتي من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من غيرها قيل لانّ هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على الإفراد كما انّ التثنية والجمع فرع على المفرد فلمّا وُجدت المشابهة بينها من هذا الوجه كانت اولى من غيرها ولمّا وجب ان تُعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كلّ حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف علامة للنصب والياء علامة للجرّ وذهب الكوفيّون الى انّ الواو والضمّة قبلها علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة للجرّ فجعلوه معربا من مكانين وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين وذهب بعض النحويّين الى انّ هذه الاسماء اذا كانت في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جرّ كان فيها نقل وقلب الا ترى انّك اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوُك فنُقلت الضمّة من الواو الى ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت ابوَك فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوِك فنقلت الكسرة من الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلب وذهب بعض النحويّين الى انّ الياء والواو والالف نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر

الله يَعلَمُ أنّا في تَلَفُّتِنا ... يومَ الفِراق الى إخواننا صُور
وأنّني حيثما يَثْنِ الهَوَى بصَرى ... مِن حَيْثُ ما سَلَكُوا أدْنُو فأنْظُورُ

اراد فأنظُر فأشبع الضمّة فنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الفتحة

وأنتَ من الغَوائل حينَ تَرْمي ... ومن ذَمِّ الرجال بِمُنْتَزاحِ

اراد بمنتزح فأشبع الفتحة فنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة

تَنْفي يَداها الحَصى في كلّ هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

اراد الصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء والشواهد في إشباع الضمّة والفتحة والكسرة كثيرة جدًّا وهذا القول ضعيف لانّ إشباع الحركات انّما تكون في ضرورة الشعر كهذه الابيات وإمّا في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع فلمّا جاز هاهنا في حالة الاختيار ان نقول هذا ابوه ورأيت اباه ومررت بأبيه دلّ على انّ هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات وقد حُكي عن بعض العرب انّهم يقولون هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك من غير واو ولا الف ولا ياء ويحكي عن بعض العرب انّهم يقولون هذا اباك ورأيت اباك ومررت باباك بالالف في حالة الرفع والنصب والجرّ كقوله * انّ اباها وأبا أباها * والّذي يُعتمد عليه هو القول الاوّل وقد بيّنّا ذلك مستقصًى في كتابنا الموسوم بالإسماء في شرح الأسماء

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

ان قال قائل ما التثنية قيل التثنية صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين واصل التثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران والاصل قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو الاّ انّهم حذفوا احدهما وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التثنية للإيجاز والاختصار والّذي يدلّ على انّ الاصل هو العطف انّهم يكرّون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها الى التكرار كقول الشاعر

This file was downloaded from QuranicThought.com

كأنّ بين فكّها والفكّ فارةَ مسكٍ ذبحت في سُكّ

وقال الآخر

كأنّ بين خلفها والخلف كشّة أفعى في بيسٍ قُفّ

وقال الراجز لَيْثٌ ولَيْثٌ في مجالٍ ضَنْك اراد ليثان الاّ انّه عدل الى التكرار في حالة الاضطرار لانّه الاصل فان قيل ما الجمع قيل صيغة مبنيّة للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والاصل فيه ايضا العطف كالتثنية الاّ انّهم لمّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع اولى فان قيل فلم كان اعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات قيل لانّ التثنية والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف فرع على الحركات فكما أُعرب المفرد الّذي هو الاصل بالحركات الّتي هي الاصل فكذلك أُعرب التثنية والجمع اللّذان هما فرع بالحروف الّتي هي فرع فأُعطي الفرعُ الفرعَ كما أُعطي الاصل الاصل وكانت الالف والواو والياء اولى من غيرها لانها اشبهُ الحروف بالحركات فان قيل فلم خصّوا التثنية في حال الرفع بالالف والجمع السالم بالواو واشركوا بينهما في الجرّ والنصب قيل انّما خصّوا التثنية بالالف والجمع بالواو لانّ التثنية اكثر من الجمع لانّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات بخلاف الجمع السالم فانّه في الاصل لاولى العلم خاصّة فلمّا كانت التثنية اكثر والجمع اقلّ جعلوا الاخفّ وهو الالف للاكثر والاثقل وهو الواو للأقلّ ليعادلوا بين التثنية والجمع وانّما اشركوا بينهما في النصب والجرّ لانّ التثنية والجمع لهما ستّة احوال وليس إلاّ ثلثة احرف فوقعت الشركة ضرورة فان قيل هل النصب محمول على الجرّ او الجرّ محمول على النصب قيل النصب محمول على الجرّ لانّ دلالة الياء على الجرّ اشبه من دلالتها على النصب لانّ الياء من جنس الكسرة والكسرة في الاصل تدلّ على الجرّ فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم حُمل النصب على

الجرّ دون الرفع قيل لخمسة اوجه الوجه الاوّل انّ الجرّ الزم للاسماء من الرفع لانّه لا يدخل على الفعل فلمّا وجب الحمل على احدهما كان حمله على الألزم اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انّهما يقعان في الكلام فضلة الا ترى انّك تقول مررت فلا تفتقر الى ان تقول بزيد او نحوه كما انّك اذا قلت رأيت لا تفتقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انّهما يشتركان في الكناية نحو رأيتك ومررت بك والوجه الرابع انّهما يشتركان في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس انّ الجرّ اخفّ من الرفع فلمّا ارادوا الحمل على احدهما كان الحمل على الاخفّ اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو انّ النصب من اقصى الحلق والجرّ من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان النصب الى الجرّ اقرب من الرفع لانّ اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من الشفتين فلمّا ارادوا حمل النصب على احدهما كان حمله على الاقرب اولى من حمله على الابعد والجارُّ احقّ بصَقَبه والّذي يدلّ على اعتبار هذه المناسبة بينهما انّهم لمّا حملوا النصب على الجرّ في باب التثنية والجمع حملوا الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في التثنية والجمع قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّ الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الأخفش وابو العبّاس المبرّد ومن تابعهما الى انّها تدلّ على الاعراب وليست بإعراب ولا حروف اعراب وذهب ابو عمر الجَرميّ الى انّ انقلابها هو الاعراب وذهب قُطْرُب والفرّاء والزياديّ الى انّها هي الاعراب والصحيح هو الاوّل واما من ذهب الى انّها تدلّ على الاعراب وليست بحروف إعراب ففاسدٌ لانّه لا يخلو امّا ان تدلّ على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدلّ على الاعراب في الكلمة فلا بدّ من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول الاوّل وهو مذهب سيبويه وان كانت تدلّ على اعراب في غير الكلمة فليس

This file was downloaded from QuranicThought.com

بصحيح لانّه يؤدّي الى ان يكون التثنية والجمع مبنيّين وليس بمذهب لقائل هذا القول والى ان يكون اعرابُ الكلمة تَرْك اعرابها وذلك محال واماّ من ذهب الى انّ انقلابها هو الاعراب فقد ضعّفه بعض النحويّين لانّه يؤدّي الى ان يكون التثنية والجمع مبنيّين في حالة الرفع لانّه لم ينقلب عن غيره اذ اوّل احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناءَ التثنية والجمع في حال من الاحوال واماّ من ذهب الى انّها انفسها هي الاعراب فظاهر الفساد وذلك لانّ الاعراب لا يُخِلّ سقوطُه ببناءِ الكلمة ولو اسقطنا هذه الاحرف لبطل معنى التثنية والجمع واختلّ معنى الكلمة فدلّ ذلك على انّها ليست باعراب وانّما هي حروف اعراب على ما بيّنّا فان قيل فلم فتحوا ما قبل ياءَ التثنية دون ياءَ الجمع قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ التثنية اكثر من الجمع على ما بيّنّا فلمّا كانت التثنية اكثر من الجمع والجمع اقلّ اعطوا الاكثرَ الحركةَ الخفيفة وهي الفتح والاقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة والوجه الثاني انّ حرف التثنية لمّا زيد على الواحد للدلالة على التثنية اشبه تاءَ التأنيث التي تُزاد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاءَ التأنيث بفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت التثنية اولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لانّها قبل الجمع والوجه الثالث انّ بعض علامات التثنية الالف والالف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا ففتحوا ما قبل الياءَ لئلّا يختلف إذ لا علّة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أُدخلت النون في التثنية والجمع قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّها بدل من الحركة والتنوين وذهب بعض النحويّين الى انّها تكون على ثلثة اضرب فتارةً تكون بدلا من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون بدلا من التنوين دون الحركة فاماّ كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي نحو رجلان وفرسان واماّ كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو الرجلان والفرسان واماّ كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رجلان

وعصوان وذهب بعض الكوفيّين الى انّها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما قيل لانّهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب بتثنية الصحيح الا ترى انّك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفَيْنَ ومررت بمصطفين قال الله تعالى وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ فلفظ مصطفينَ كلفظ زيدينِ فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية فان قيل فهلاّ عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ نون التثنية تقع بعد الف او ياءٍ مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا الكسرة فيها واماّ نون الجمع فانّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياءٍ مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا خفّةَ الفتحة ثقلَ الواو والضمّة والياءِ والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدّى ذلك الى الاستثقال إمّا لتوالي الاجناس واماّ للخروج من الضمّ الى الكسر والوجه الثاني ان التثنية قبل الجمع والاصل في التقاءِ الساكنين الكسر فحرّكت نون التثنية بما وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لانّ الفتح اخفّ من الضمّ والوجه الثالث انّ الجمع اثقل من التثنية والكسر اثقل من الفتح فأعطوا الاخفّ الاثقل والاثقل الاخفّ ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم انّ الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلا لهم لانّهم المقدّمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وبفضله إيّاهم قال الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً فان قيل فلم جاءَ هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين قيل انّما جاءَ هذا الجمع في الاعداد من العشرين الى التسعين لانّ الاعداد لمّا كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

This file was downloaded from QuranicThought.com

ثوبا وكذلك الى التسعين غُلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يُغلّب جانب المذكّر على المؤنّث في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك فان قيل فمن أين جاء هند الجمع في قوله تعالى فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ قيل لانّه لمّا وصفها بالقول والقول من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لانّه لمّا وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل فلهذا جُمعت جمعَ من يعقل فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون قيل لانّ الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير أُريضة وكان القياس يقتضي ان تُجمع بالالف والتاء الاّ انّهم لمّا حذفوا التاء من ارض جمعوه بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر اخوانه وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سَنَوات وسنهة على قول بعضهم الاّ انّهم لمّا حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضا من حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون في الامر التامّ وهذا التعويض تعويض جوازٍ لا تعويض وجوب لانّهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع غَدٍ غدون فلهذا لمّا كان هذا الجمع في ارض وسنة على خلاف الاصل أُدخل فيه ضرب من التكثير وفُتحت الرّاء من ارضون وكسرت السين من سنون إشعارا بانّه جُمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التأنيث

ان قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفا وتاء نحو مسلمات وصالحات قيل لانّ اولى ما يُزاد حروفُ المدّ واللين وهي الالف والياء والواو وكانت الالف اولى من الياء والواو لانّها اخفّ منهما ولم تجز زيادة احدها

معها لانّه كان يؤدّي الى ان ينقلب عن اصله لانّه كان يقع طرفا وقبله الف زائدة فينقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لانّها تُبدل منها كثيرا نحو تراث وتجاه وتهمة وتخمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات وصالحات مسلمتات وصالحتات الاّ انّهم حذفوا التاء لئلاّ يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة واذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكّر في نحو قولهم رجل بصريّ وكوفيّ في النسب الى البصرة والكوفة والاصل بصرتيّ وكوفتيّ لئلاّ يقولوا في المؤنّث امرأة بصرتيّة وكوفتيّة فجمعوا بين علامتي تانيث فلأن يحذفوا هاهنا مع تحقّق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل فلم كان حذف التاء الاولى اولى قيل لانّها تدلّ على التانيث فقط والثانية تدلّ على الجمع والتانيث فلمّا كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع حبلى كما حذفوا التاء فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لانّ الالف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة لانّها صيغت الكلمة عليها في اوّل احوالها واما التاء فليست كذلك لانّها ما صيغت الكلمة عليها في اوّل احوالها وانّما هي بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم كحضرموت وبعلبكّ وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف قيل لانّها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدّي الى حذفها لانّها ساكنة والف الجمع بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم قلبت الالف ياء فقيل حبليات ولم تقلب واوا قيل لوجهين احدهما انّ الياء تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلمّا وجب قلب الالف الى احدهما كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني انّ الياء اخفّ من الواو والواو اثقل فلمّا وجب قلبها الى احدهما كان قلبها الى الاخفّ اولى من قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهمزة واوا في جمع صحراء فقالوا صحراوات قيل لوجهين احدهما انّهم لمّا ابدلوا من الواو همزة في نحو اقّتتْ وأُجوه ابدلت الهمزة هاهنا واوا لضرب من النفاض والتعويض والوجه الثاني انّهم

وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

انّما ابدلوها واوا ولم يبدلوها ياءً لانّ الواو ابعد من الالف والياءَ اقرب اليه منها فلو ابدلوها ياءً لأدّى ذلك الى ان تقع ياءٌ بين الفين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انّما قلبوا الهمزة فرارا من اجتماع الامثال لانّها تشبه الالف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهمزة انّما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا لانّها ابعد من الياءَ في اجتماع الامثال فان قيل فلم حُمل النصب على الجرّ في هذا الجمع قيل لانّه لمّا وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المذكّر الّذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب على الجرّ في جمع المؤنّث الّذي هو الفرع حملا للفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يُحمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم سمّي جمع التكسير تكسيرا قيل انّما سمّي بذلك على التشبّه بتكسير الآنية لانّ تكسيرها انّما هو إزالة التئام أجزائها فلمّا أُزيل نظم الواحد فُكّ نضده في هذا الجمع فسمّي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب احدها ان يكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فامّا ما لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودراهم وامّا ما لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وإزار وأزر وامّا ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فنحو أَسَد وأُسُد ووثن ووثن وامّا ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فنحو النُّلك فإنّه يكون واحدا

ويكون جمعا فامّا كونه واحدا فنحو قوله تعالى فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة وامّا كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ وقال تعالى وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والّتي تجري غير انّ الضمّة فيه اذا كان واحدا غير الضمّة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لانّ الضمّة فيه اذا كان واحدا كالضمّة في قُفل وقُلب واذا كان جمعا كانت الضمّة فيه كالضمّة في كُتب وأُزر وكذلك قولهم هِجان ودلاص يكون واحدا ويكون جمعا نقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلام والهجان الكريم من الإبل والدلاص الدروع البرّاقة ويقال دلاص ودلامص ودمالص ودملص ودملص بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كلّ اسم عرّيته من العوامل اللفظيّة لفظا وتقديرا فقولنا اللفظيّة احترازا لانّ العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظيّ والى عامل معنويّ فامّا اللفظيّ فنحو كان واخواتها وإنّ واخواتها وظننت واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ وما اشبه ذلك وامّا المعنويّ فلم يأتِ الّا في موضعين عند سيبويه واكثر البصريّين هذا احدهما وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقعَ الاسم في نحو مررت برجل يكتبُ فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى انّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه صفة لمنصوب

This file was downloaded from QuranicThought.com

ويجرّ لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب ليس للّفظ فيه حظّ وسيبويه واكثر البصريّين يذهبون الى انّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره فيه ان شاء الله تعالى فان قيل فماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين الى انّه يرتفع بتعرّيه من العوامل اللفظيّة وذهب بعض البصريّين الى انّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه وقد ضعّفه بعض النحويّين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب اذا دخل عليه عامل النصب لانّ دخوله عليه لم يغيّر معنى الاخبار عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهب اليه واما الكوفيّون فذهبوا الى انّه يرتفع بالخبر وزعموا انّهما يترافعان وانّ كلّ واحد منهما يرفع الآخر وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين فان قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل قيل لانّ العوامل اللفظيّة ليست موثّرة في المعمول حقيقة وانّما هي امارات وعلامات فاذا ثبت انّ العوامل في محلّ الإجماع انّما هي امارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انّه لو كان معك ثوبان واردت ان تميّز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتبيّن بهذا انّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز انّ يكون التعرّي من العوامل اللفظيّة عاملا فان قيل فلم خُصّ المبتدأ بالرفع دون غيره قيل لثلثة اوجه احدها انّ المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني انّ المبتدأ اوّل والرفع اوّل فاعطي الاوّل الاوّل والوجه الثالث انّ المبتدأ مخبَر عنه كما انّ الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذ لا يكون المبتدأ في الامر العامّ إلّا معرفة قيل لانّ المبتدأ مخبَر عنه والاخبار عن ما

لا يُعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويّون فيه فذهب البصريّون الى انّه جائز وذهب الكوفيّون الى انّه غير جائز وانّه اذا تقدّم عليه الخبر يرتفع به ارتفاعَ الفاعل بفعله وقالوا لو جوّزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الّذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لانّ اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانّه فرع عليه فلا يعمل حتّى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم انّ هذا يؤدّي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانّه وان كان متقدّما لفظا الّا انّه مؤخّر تقديرا واذا كان متقدّما في التقدير مؤخّرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهاء في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ متقدّما على موسى الّا انّه لمّا كان موسى متقدّما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والّذي يدلّ على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضربَ غلامَه زيدٌ وهذا بيّن وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان متقدّما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريّون الى انّه في موضع الخبر كما لو كان متأخّرا وذهب الكوفيّون الى انّ المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسلة كلام طويل بيّناه في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والآخر ان يكون صفة امّا الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

This file was downloaded from QuranicThought.com

وعمرو غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك
خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريّين
وذهب الكوفيّون الى انّ فيه ضميرا يرجع الي المبتدأ وبه قال عليّ بن
عيسى الرمّانيّ من البصريّين والاوّل هو الصحيح لانّ هذه اسماء محضة والاسماء
المحضة لا تتضمّن الضمائر واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن
وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويّين في انّ هذا النحو يحتمل ضميرا
يرجع الى المبتدا لانّه ينزل منزلة الفعل ويتضمّن معناه فان قيل على كم ضربا
تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسميّة وجملة فعليّة فاما الجملة الاسميّة
فما كان الخبر الاوّل منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فزيد مبتدأ
اوّل وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدا الثاني والمبتدأ الثاني وخبره
خبر عن المبتدأ الاوّل واما الجملة الفعليّة فما كان الخبر الاوّل منها فعلا
وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو إنْ تكرمه يكرمك وما اشبه ذلك واما
الظرف وحرف الجرّ فاختلف النحويّون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من
النحويّين الى انّهما يُعدّان من الجمل لانّهما يقدّر معهما الفعل فاذا قال زيد
عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في
الدار وذهب بعض النحويّين الى انّهما يُعدّان من المفردات لانّه يقدّر معهما
مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما
ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انّا وجدنا الظرف وحرف
الجرّ يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الّذي والّتي ومَن وما وما اشبه
ذلك تقول الّذي عندك زيد والّذي في الدار عمرو وكذلك سائرها
ومعلوم انّ الصلة لا تكون الّا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء
الموصولة دلّنا ذلك على انّهما يعدّان من الجمل لا من المفردات وانّ
التقدير استقرّ دون مستقِرّ لانّ استقرّ يصلح ان يكون صلة لانّه جملة
ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانّه مفرد ولا بدّ في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدا تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانّما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
قلت زيد انطلق عمرو لم يجز قولا واحدا فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
صحّت المسئلة لانّه قد رجع مِن إليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياسُ
كلّ جملة وقعت خبر المبتدأ وانّما وجب ذلك ليُربط الكلام الثاني بالاوّل
ولو لم يرجع منه ضمير الاوّل لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جُثّة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
ظرف الزمان قيل انّما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
الزمان لانّ في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انّك تقول في ظرف المكان زيد أمامك
فيكون مفيدا لانّه يجوز ان لا يكون أمامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانّه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان
في قولهم الليلةَ الهلالُ قيل انّما جاز لانّ التقدير فيه الليلة حدوث
الهلال او طلوعه فحذف المضاف واُقيم المضاف اليه مقامه والحدوث
والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
حدثا كقولك الصلحُ يومَ الجمعة والقتالُ يومَ السبت وما اشبه ذلك لانّ
في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
النحويّون في ذلك فذهب الكوفيّون الى انّ عامله المبتدأ على ما ذكرنا
وذهب البصريّون الى انّ الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانّه لمّا
وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على
العوامل اللفظيّة الّتي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
منهم ايضا الى انّ الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

سيبويه وجماعة معه الى انّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدا جميعا لانّ الابتداء لا ينفكّ عن المبتدأ ولا يصحّ للخبر معنى الاّ بهما فدلّ على انّهما العاملان فيه والّذي اختاره انّ العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ وذلك لانّ الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت انّ الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له والتحقيق فيه ان نقول انّ الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لانّ المبتدأ مشارك له في العمل وفي كلّ واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعا قيل لخمسة اوجه احدها وهو انّ الفعل لا يكون له الاّ فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فمنه ما يتعدّى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدّى الى مفعولين ومنه ما يتعدّى الى ثلثة مفعولين مع انّه يتعدّى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الاّ فاعل واحد وكذلك كلّ فعل لازم يتعدّى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الاّ فاعل واحد فاذا ثبت هذا وانّ الفاعل اقلّ من المفعول والرفع اثقل والفتح اخفّ فأعطوا الاقلّ الاثقل والاكثر الاخفّ ليكون ثقل الرفع موازيا لقلّة الفاعل وخفّة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني انّ الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما انّ الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلمّا ثبت للمبتدأ الرفع حُمل

الفاعل عليه والوجه الثالث انّ الفاعل اقوى من المفعول فأعطي الفاعل الّذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطي المفعول الّذي هو الاضعف الاضعف وهو النصب والوجه الرابع انّ الفاعل اوّل والرفع اوّل والمفعول آخر والنصب آخر فأعطي الاوّل الاوّل والآخر الآخر والوجه الخامس انّ هذا السؤال لا يلزم لانّه لم يكن الغرض الاّ مجرّد الفرق وقد حصل وبان انّ هذا السؤال لا يلزم لانّا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلاّ عكستم فيؤدّي ذلك الى ان ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون متقدّما من جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانّما اخرّناه لانّه بعيد من التحقيق فان قيل بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانّه احدث فعلا على الحقيقة والّذي يدلّ على ذلك انّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب كما لو اوجبته له نحو قام زيد وذهب عمرو واشباه ذلك فان قيل فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لانّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انّهم يسكّنون لام الفعل اذا اتّصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لئلاّ يتوالى الى اربع حركات لوازم في كلمة واحدة الاّ ان يحذف من الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعابط فلو لم ينزّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل وإلاّ لما سكّنوا لامه الا ترى انّ ضمير المفعول لا يُسكّن له لام الفعل اذا اتّصل به لانّه في نيّة الانفصال قال الله تعالى وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فلم يُسكّن لام الفعل اذا كان في نيّة الانفصال بخلاف قوله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ لانّه ليس في نيّة الانفصال والوجه الثاني انّهم جعلوا النون في الخمسة الامثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب فلولا انّهم جعلوا هذه

This file was downloaded from QuranicThought.com

الضمائر التي هي الالف والواو واليآء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سنخ الكلمة وإلّا لما جعلوا الإعراب بعده والوجه الثالث انّهم قالوا قامت هند فألحقوا التآء بالفعل والفعل لا يؤنّث وانّما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلّا لما جاز إلحاق التانيث به والوجه الرابع انّهم قالوا في النسب الى كُنْتُ كُنْتِيّ قال الشاعر

فأصبحت كنتيًا وأصبحت عاجنا وشرّ خصال المرء كنت وعاجن

فأثبتوا التآء ولو لم يتنزّل منزلة حرف من سنخ الكلمة وإلّا لما جاز اثباتها والوجه الخامس انّهم قالوا حبّذا وهي مركّبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس انّهم قالوا زيد ظننت قائم فألغوها والإلغآء انّما يكون للمفردات لا للجمل فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلّا لما جاز الإلغآء والوجه السابع انّهم قالوا للواحد قفا على التثنية لانّ المعنى قف قف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ فثنّى وإن كان الخطاب لمَلَك واحد لانّ المراد به ألْقِ ألق والتثنية ليست للأفعال وانّما هي للاسماء فلو لم يتنزّل الاسم منزلة بعض الفعل وإلّا لما جازت تثنيته باعتباره واذا ثبت بهذه الاوجه انّ الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه فان قيل لم زعمتم انّ قول القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد ضرب وضرب زيد قيل لوجهين احدهما انّه من شرط الفاعل ان لا يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تاخيره لاستحال قولك زيد قام اخوه وعمرو انطلق غلامه ولمّا جاز ذلك دلّ على انّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني انّه لو كان الامر على ما زعمت لوجب ان لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي ان يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلمّا لم يُقل إلّا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على انّه يرتفع بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لانّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدّمت اسما مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يحتج معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بانّه لا يخلو من فاعل واحد فاذا قدّمنا اسما مثنّى على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لانّه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم انّ الفعل لاثنين او جماعة فافهمه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى انّ العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصحيح هو الاوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لانّ الفاعل اسم كما انّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسميّة والاصل في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر واذا ثبت هذا واجمعنا على انّ الفعل له تاثير في العمل فإضافة ما لا تاثير له في العمل الى ما له تاثير لا تاثير له فدلّ على انّ العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعدّ بغيره وفعل متعدّ بنفسه فامّا ما يتعدّى بغيره فهو الفعل اللازم ويتعدّى بثلثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرّجته وحرف الجرّ نحو خرج زيد وخرجت به وكذلك فرح زيد وافرحته

This file was downloaded from QuranicThought.com

وفرّحته وفرحت به وما اشبه ذلك واما المتعدّي بنفسه فعلى ثلثة اضرب ضرب يتعدّى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا واكرم عمرو بشرا وضرب يتعدّى الى مفعولين كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا قائما وضرب يتعدّى الى ثلثة مفعولين كقولك اعلم اللهُ زيدا عمرا خير الناس ونبّأ اللهُ عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدّى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لانّ كلّ واحد من هذه الاشياء الثلثة المعدّية التي هي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ كما انّها تنقل الفعل اللازم من اللزوم الى التعدّي فكذلك اذا دخلت على الفعل المتعدّي فانّما تزيده مفعولا وان كان يتعدّى الى مفعول واحد صار يتعدّى الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وان كان متعدّيا الى مفعولين صار متعدّيا الى ثلثة مفعولين ونحوه على ما قدّمناه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسمّ فاعله

ان قال قائل لمَ لم يسمّ الفاعل قيل لانّ العناية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز والاختصار والى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسمّ فاعله مرفوعا قيل لانهم لمّا حذفوا الفاعل اقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حُذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر مقامه قيل لانّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلاّ يبقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه فلمّا حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو ضدّه في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فانّه اذا جاز ان يقال مات زيد وسمّي زيد فاعلا ولم يحدث بفعله الموت وهو مفعول في المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وان كان مفعولا في المعنى والّذي يدلّ على انّ المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل انّ الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعول واحد لم يتعدّ الى مفعول البتّة كقولك في ضرب زيد عمرا وأكرم بكر بشرا ضُرب عمرو وأُكرم بشر وان كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أُعطي زيد درهما وظُنّ عمرو قائما ولو قلت ظُنّ قائم عمرا جاز لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظُنّ ابوك زيدا لم يجز وذلك لانّ قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأنّ زيدا معلوم والأبوّة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الابوّة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول أُعطي زيد درهما وأعطى درهم زيدا فيكون جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في اعطيت زيدا غلاما أُعطي غلام زيدا لم يجز لانّ كلّ واحد منهما يصحّ ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ فلهذا كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل يتعدّى الى ثلثة مفعولين صار يتعدّى الى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس لقيام المفعول الاوّل مقام الفاعل وكان هو الاولى لانّه فاعل في المعنى فدلّ على انّ المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ الا ترى انّ الفعل اذا كان يتعدّى الى مفعول واحد صار يتعدّى بها الى مفعولين واذا كان يتعدّى الى مفعولين صار يتعدّى بها الى ثلثة مفعولين وذلك لانّ بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ يجعل الفاعل مفعولا واذا ثبت هذا فلا بدّ ان تزيد بنقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ مفعولا وينقص ببنيانه

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للمفعول قيل لانّ المفعول يصحّ ان يكون هو الفاعل فلو لم يغيّر الفعل لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة او قائم مقامه فان قيل فلم ضمّوا الاوّل وكسروا الثاني نحو ضرب زيد وما اشبه ذلك قيل انّما ضمّوا الاوّل ليكون دلالة على المحذوف الّذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانّما كسروا الثاني لانّهم لمّا حذفوا الفاعل الّذى لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانّهم لو ضمّوه لكان على وزن طُنُب وجُمُل ولو فتحوه لكان على وزن نُغَر وصُرَد ولو اسكنوه لكان على وزن قُلْب وقُفْل فلم يبق الاّ الكسر فحرّكوه به فان قيل فلم كسروا اوّل المعتلّ نحو قيل وبيع ولم يضمّوه كالصحيح قيل كان القياس يقتضي ان يجرى المعتلّ مجرى الصحيح في ضمّ اوّله وكسر ثانيه الاّ انّهم استثقلوا الكسرة على حرف العلّة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان لانّها من الوعد والوقت والوزن واماّ الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انّه من العرب من يشير الى الضمّ تنبيها على انّ الاصل في هذا النحو هو الضمّ ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقِرّ الواو لانضمام ما قبلها وتُقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليتُ ليت شبابا بوع فاشتريتُ

اراد بيع فقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانّهما من اليسر واليقين الاّ انّه لمّا وقعت الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واوا فكذلك هاهنا فان قيل فهل يجوز ان يبني الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول الصحيح وقد زعم بعضهم انّه يجوز وليس بصحيح الاّ انّك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

محال فإن اتّصل به ظرف الزمان او ظرف المكان او المصدر او الجارّ والمجرور جاز ان تبنيه عليه ولا يجوز ان تبنيه على الحال لانّها لا تقع الاّ نكرة فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والحال لا تكون الاّ نكرة فان قيل فلم اذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفيّة ويجعل مفعولا كزيد وعمرو وما اشبه ذلك قيل لانّه يتضمّن معنى حرف الجرّ فلو لم ينقل لعلّقته بالفعل مع تضمّن حرف الجرّ فالفاعل لا يتضمّن حرف الجرّ فكذلك ما قام مقامه فان قيل فالمصدر لا يتضمّن حرف الجرّ فهل يُنقل او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انّه لا يُنقل لانّه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون الى انّه ينقل واستدلّوا على ذلك من وجهين احدهما انّ الفعل لا بدّ له من الفاعل والمصدر لو لم يُذكر لكان الفعل دالاّ عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه سواء والفاعل لا بدّ له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي ان يجعل بمنزلة المفعول الّذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني انّ المصدر انّما يُذكر تاكيدا للفعل الا ترى انّ قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكما لا يجوز ان يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز ان يقوم مقامه ما كان بمنزلته فلهذا وجب نقل المصدر فان قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجارّ والمجرور فأيّها يقام مقام الفاعل قيل انت مخيّر فيها كلّها ايّها شئت اقمت مقام الفاعل وزعم بعضهم الاّ انّ الأحسن ان تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لانّه لو لم يكن حرف الجرّ لم تقم مقام الفاعل غيره فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

ان قال قائل هل نعم وبئس اسمان او فعلان قيل اختلف النحويّون في

This file was downloaded from QuranicThought.com

ذلك فذهب البصريّون الى انّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ الضمير يتّصل بهما على حدّ اتّصاله بالافعال فانّهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني انّ تآء التانيث الساكنة الّتي لم يقلبها احد من العرب هآء في الوقف تتّصل بهما كما تتّصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست الجارية والوجه الثالث انّهما مبنيّان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة وذهب الكوفيّون الى انّهما اسمان واستدلّوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّهم قالوا الدليل على انّهما اسمان دخول حرف الجرّ عليهما وحرف الجرّ يختصّ بالاسمآء قال الشاعر

ألستُ بنعمِ الجارِ يؤلف بيتَه اخا قلّة او مُعدِمِ المالِ مُصرما

وحكي عن بعض العرب انّه بُشِّرَ بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرّها سرقة وحكي عن بعض العرب انّه قالَ نعم السير على بئس العير فأدخلوا عليهما حرف الجرّ وحرف الجرّ يختصّ بالاسمآء فدلّ على انّهما اسمان والوجه الثاني انّ العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداؤهم نعم يدلّ على انّهما اسمان لانّ النداء من خصائص الاسمآء والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّهما ليسا بفعلين انّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انّه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا بئس الرجل غدا فلمّا لم يحسن اقتران الزمان بهما دلّ على انّهما ليسا بفعلين والوجه الرابع انّهما لا يتصرّفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرّفان لانّ التصرّف من خصائص الافعال فلمّا لم يتصرّفا دلّ على انّهما ليسا بفعلين والوجه الخامس انّه قد جآء عن العرب انّهم قالوا نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدلّ على صحّة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريّين واما ما استدلّ به الكوفيّون ففاسد امّا قولهم انّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما فقلنا هذا فاسد لانّ حرف الجرّ انّما

دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ على انّهما اسمان لانّ حروف الجرّ قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .

والله ما ليلى بنامَ صاحبُه . ولا خلاف انّ نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال انّما هو اسم لدخول حرف الجرّ عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله .

ألستُ بنعم الجار يؤلف بيته . الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودةُ والله ما هي بمولودة فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نِعْمَ السَّيْرُ على بِئسَ العَيْرُ . مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .

والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليل مقول فيها نام صاحبه الّا انّهم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ اي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألست بمقول فيه نعم الجار وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلى بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة الّتي هي مقول فيه فأوقعوا المحكيّ بها موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم اكثر من ان يحصى فدخل حرف الجرّ على هذه الافعال لفظا ولكن إن كان حرف الجرّ داخلا على هذه الافعال في اللفظ الّا انّه داخل على غيرها في التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسميّة واما قولهم انّ العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسمآء فنقول المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت واما قولهم انّه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز تصرّفهما فنقول انّما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرّف لانّ نعم موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة لغاية الذمّ فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن لانّك انّما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

فزال ولا بما سيكون في المستقبل واما قولهم انّه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذّة تفرّد بها قُطرب وحده ولئن صحّت فليس فيها حجّة لانّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لانّ الاصل في نِعْمَ نَعِمَ بفتح النون وكسر العين واشبعت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير في كلامهم فانّه كلّما كان على وزن فَعِل من الاسماء والافعال وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فَخِذ وقد ضَحِكَ والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فَخْذ وقد ضَحْك والثالث إتباع فائه عينه في الكسر كقولك فِخِذ وقد ضِحِكَ والرابع كسر فائه وإسكان عينه لنقل كسرتها الى الفاء نحو قولك فِخْذ وقد ضِحْك فكذلك نعم فيها أربع لغات نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وهو الاصل ونَعْم بفتح النون وسكون العين ونِعِم بكسر النون والعين ونِعْم بكسر النون والسكون العين واما نعيم بالياء فانّما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة ... على عَجَل منّي أطاطيّ شيمالى

وقال الآخر

لا عَهْدَ لي بنِيضالى ... أصبحتُ كالشّنّ البالى

وقال الآخر

ألم يأتيك والأنباء تَنْمى ... بما لاقَتْ لَبونُ بني زِيَادِ

وهذا اكثر من ان يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافيّة فلا نعيده هاهنا فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس قيل لوجهين احدها انّ نعم لمّا وضعت للمدح العامّ وبئس للذمّ العامّ خصّ فاعلها باللفظ العامّ والوجه الثاني انّما وجب ان يكون اسم جنس ليدلّ على انّ الممدوح والمذموم مستحقّ للمدح والذمّ في ذلك الجنس فان قيل فلم جاز الإضمار فيهما قبل الذكر قيل انّما جاز الاضمار فيهما قبل الذكر لانّ المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لانّه لا يعلم الى ايّ شيء يعود حتى يفسّر

ونعم وبئس لا يكون فاعلها معرفة محضة فلمّا ضارع المضمر فاعلها جاز الإضمار فيهما فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انّما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف والإيجاز لانّهم ابدا يتوخّون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لانّ التفسير انّما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفّ من المعرفة فان قيل فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رُفع زيد في قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدها ان يكون مرفوعا بالابتداء ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدّم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل الّا انّه مقدّم عليه كقولهم مررت به المسكينُ والتقدير فيه المسكين مررت به فان قيل فأين العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لانّ الرجل لمّا كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الّذي يعود اليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فأمّا القتال لا قتال لديكم ... ولكنّ سيرا في عِراض المواكب

فإنّ القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائدٌ لانّ قوله لا قتال لديكم نفي عامّ لانّ لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأمّا الصدور لا صدور لجعفر ... ولكنّ أعجازا شديدا صريرُها

والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لانّه خبر مبتدأ محذوف كانّه لمّا قيل نعم الرجل قيل مَن هذا الممدوح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حبّذا

ان قال قائل ما الاصل في حبّذا قيل الاصل في حبّذا حُبُب ذا الّا انّه

This file was downloaded from QuranicThought.com

لمّا اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحرّكين فحذفوا حركة الحرف الاوّل وأدغموه في الثاني فصار حبّ وركّبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب فان قيل فلم قلتم انّ الاصل حبُب على فعُل دون فعَل وفعِل قيل لوجهين احدهما انّ اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعيل اكثر ما يجيء فيما فعله فعُل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه ذلك والوجه الثاني انّه قد حكي عن بعض العرب انّه نقل الضمّة من الباء الى الحاء كما قال الشاعر . وحُبّ بها مقتولة حينَ تُقتَل . فدلّ على انّ اصله فعُل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انّما جعلوها بمنزلة كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم ركّبوه مع المفرد المذكّر دون المؤنّث والمثنّى والمجموع قيل لانّ المفرد المذكّر هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه وهي اثقل منه فلمّا ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الّذي هو الاخفّ اولى من تركيبه مع الفرع الّذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبّذا في التثنية والجمع والتانيث على لفظ واحد قيل انّما كانت كذلك نحو حبّذا الزيدان وحبّذا الزيدون وحبّذا هند لانّها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغيّر بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبّذا الاسميّة او الفعليّة قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ الغالب عليها الاسميّة وذلك لانّ الاسم اقوى من الفعل فلمّا ركّب احدهما مع الآخر كان التغليب للاقوى الّذي هو الاسم دون الاضعف الّذي هو الفعل وذهب بعضهم الى انّ الغالب عليها الفعليّة وذلك لانّ الجزء الاوّل منهما فعل فغُلّب عليها الفعليّة لانّ القوّة للجزء الاوّل وذهب آخرون الى انّها لا يغلب عليها اسميّة ولا فعليّة بل هي جملة مركّبة من فعل ماض واسم هو فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعده نحو

حبّذا زيد قيل لخمسة اوجه الوجه الاوّل ان يجعل حبّذا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني ان تجعل ذا مرفوعا بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله وتجعل زيدا بدلا منه والوجه الثالث ان تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنّه لمّا قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان تجعل زيدا مبتدأ وحبّذا خبره والوجه الخامس ان تجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحبّ لانّه فاعل وهو اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده قيل انّما تنتصب النكرة بعده على التمييز الا ترى انّك اذا قلت حبّذا زيد رجلا وحبّذا عمرو راكبا يحسن فيه تقدير مِن كأنّك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جبل وحبّذا ساكنُ الرَّيّان مَن كانا

فذهب بعض النحويّين الى انّه ان كان الاسم غير مشتقّ نحو حبّذا زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقّا نحو حبّذا عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجّب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجّب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لانّ ما في غاية الابهام والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفس لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجّب اولى من غيرها فان قيل فما معناها قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه واكثر البصريّين الى انّها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويّين من البصريّين الى انّها بمعنى الّذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الّذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيبويه والاكثرون اولى لانّ

This file was downloaded from QuranicThought.com

الكلام على قولهم مستقلّ بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر يفتقر الى تقدير شيء واذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنيا عن تقدير كان اولى ممّا يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه فعل ماض واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الاوّل انّهم قالوا الدليل على انّه فعل انّه اذا وُصل بياء الضمير فانّ نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه النون انّما تصحب الضمير في الفعل خاصّة لتقيه من الكسر الا ترى انّك تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامي وصاحبي لم يجز فلمّا دخلت هذه النون عليه دلّ على انّه فعل والوجه الثاني انّهم قالوا الدليل على انّه فعل انّه ينصب المعارف والنكرات والفعل اذا كان اسما انّما ينصب النكرات خاصّة على التمييز نحو هذا اكبر منك سنّا واكثر منك علما وما اشبه ذلك فلمّا نصب هاهنا المعارف دلّ على انّه فعل ماض والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه فعل ماض انّه مفتوح الآخر فلو لم يكن فعلا لما كان لبنائه على الفتح وجه اذ لو كان اسما لكان يجب ان يكون مرفوعا لوقوعه خبرا لما قبله بالاجماع فلمّا وجب ان يكون مفتوحا دلّ على انّه فعل ماض وذهب الكوفيّون الى انّه اسم واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه لا يتصرّف ولو كان فعلا لوجب ان يكون متصرّفا لانّ التصرّف من خصائص الافعال فلمّا لم يتصرّف دلّ على انّه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الاسماء قال الشاعر

يا ما أُميلحُ غِزلانا شَدَنَّ لنا مَن هاؤُلَيّائكُنَّ الضالِ والسَمُرِ

والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه اسم انّه يصحّ نحو ما اقوَمه وما ابيَعه كما يصحّ الاسم في نحو هذا اقوَم منك وابيَع منك ولو انّه فِعل لوجب ان

يعتلّ كالفعل نحو أقام واباع في قولهم اباع الشيء اذا عرّضه للبيع فلمّا لم يعتلّ وصحّ كالاسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دلّ على انّه اسم والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما ما استدلّ به الكوفيّون فناسد امّا قولهم انّه لا يتصرّف فلا حجّة فيه ولانّا اجمعنا على انّ عسى وليس فعلان ومع هذا لا يتصرّفان وكذلك هاهنا وانّما لم يتصرّف فعل التعجّب لوجهين احدهما انّهم لمّا لم يصوغوا للتعجّب حرفا يدلّ عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الّذي ارادوه وانّه مضمّنٌ معنًى ليس في اصله والوجه الثاني انّما لم يتصرّف لانّ الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجّب انّما يكون ممّا هو موجود في الحال او كان فيما مضى ولا يكون التعجّب ممّا لم يقع فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة تحتمل الاستقبال الّذي لا يقع التعجّب منه واما قولهم انّه يدخله التصغير وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ التصغير هاهنا لفظيّ والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لانّ هذا الفعل منع من التصرّف والفعل متى مُنع من التصرّف لا يؤكّد بذكر المصدر فلمّا ارادوا تصغير المصدر صغّروه بتصغير فعله لانّه يقوم مقامه ويدلّ عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني انّ التصغير انّما حسن في فعل التعجّب لانّه لمّا لزم طريقة واحدة اشبه الاسماء فدخله بعض احكامها والشيء اذا اشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما انّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الاعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه الثالث انّه انّما دخله التصغير حملا على باب أفعل الّذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك الا ترى انّك لا تقول ما احسن زيدا الّا لمن بلغ غاية الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم الّا لمن كان افضلهم في الحسن فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أُميلح غزلانا كما تقول غزلانك

This file was downloaded from QuranicThought.com

امدح الغزلان وما اشبه ذلك والّذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما انّهم حملوا افعل منك وهو أفعل القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعوَر منك ولا اعور القوم لانّهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح عَوَرًا منك واقبح القوم عورا كما قالوا ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسنا فيؤكّدوا كما لم يقولوا ما احسن زيدا حسنا فلمّا كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملا على افعل الّذي للتفضيل والمبالغة واممّا قولهم انّه يصحّ كما يصحّ الاسم قلنا التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعل الّذي للمفاضلة ولانّه اشبه الاسماء لانّه لزم طريقة واحدة فلمّا اشبه الاسم من هذين الوجهين وجب ان يصحّ كما يصحّ الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلا كما انّ ما لا ينصرف اشبه النعل من وجهين لم يخرجه عن كونه اسما فكذلك هاهنا هذا النعل وان اشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا على انّ تصحيحه غير مستنكر فانّ كثيرا من الافعال المتصرّفة جاءت مصحّحة كقولهم اغيلت المرأة واستوَق الجمل واستنيَست الشاة واستحوذ عليهم قال الله تعالى اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ وهذا اكثر في كلامهم والّذي يدلّ على انّ تصحيحه لا يدلّ على كونه اسما انّ أَفْعِلْ به جاء في التعجّب مصحّحا مع كونه فعلا نحو أقوِم به وأبِع به فكما انّ التصحيح في افعِل به لا يخرجه عن كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرجه عن كونه فعلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم كان فعل التعجّب منقولا من الثلاثيّ دون غيره قيل لوجهين احدهما انّ الافعال على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فجاز نقل الثلاثيّ الى الرباعيّ لانّك تنقله من اصل الى اصل ولم يجز نقل الرباعيّ الى الخماسيّ لانّك تنقله من اصل الى غير اصل لانّ الخماسيّ ليس بأصل والوجه الثاني انّ الثلاثيّ اخفّ من غيره فلمّا كان اخفّ من غيره احتمل زيادة الهمزة واممّا ما زاد على

الثلاثيّ فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة قيل لانّ الاصل في الزيادة حروف المدّ واللين وهي الواو واليآء والالف فأقاموا الهمزة مقام الالف لانّها قريبة من الالف وانّما اقاموها مقام الالف لانّ الالف لا يتصوّر الابتداء بها لانّها لا تكون الّا ساكنة والابتداء بالساكن محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانّها اخفّ حروف العلّة وقد كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل فماذا ينتصب الاسم في قولهم ما احسن زيدا قيل ينتصب لانّه مفعول احسن لانّ احسن لمّا نُقِلَ بالهمزة صار متعدّيا بعد ان كان لازما فتعدّى الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا يشتقّ فعل التعجّب من الالوان والخلق قيل لوجهين احدهما انّ الاصل في افعالها ان تستعمل على اكثر من ثلثة احرف وما زاد على ثلثة احرف لا يبنى منه فعل التعجّب والوجه الثاني انّ هذه الاشياء لمّا كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغيّر جرت مجرى اعضائه الّتي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما أبداه ولا ما أرجله من اليد والرجل فكذلك لا يجوز ان يقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أبداه من اليد بمعنى النعمة وما أرجله من الرُجْلة جاز وكذلك إن كان المراد بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة وما أسوده من السودد لا من السواد جاز وانّما جاز في هذه الاشياء لانّها ليست بألوان ولا خلق فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجّب نحو أحسِن بزيد وما اشبهه قيل انّما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل على انّه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انّه يكون على صيغة واحدة في جميع الاحوال تقول يا رجل أحسِن بزيد ويا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنّث على صيغة

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

واحدة لانّه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف في التثنية فتقول احسِنا بزيد وفي جمع المذكّر احسِنوا وفى إفراد المؤنّث احسني وفي جمع المؤنّث أحسِنّ فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنّث فلمّا كان على صيغة واحدة دلّ على انّ لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع الجارّ والمجرور في قولهم أحسن بزيد قيل موضعه الرفع لانّه فاعلُ احسن لانّه لمّا كان فعلا والفعل لا بدّ له من فاعل جعل الجارّ والمجرور في موضع رفع لانّه فاعل قال الله تعالى وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا اي وكفى الله وليّا وكفى الله شهيدا والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لانّ الاصل في احسن بزيد احسن زيدا اي صار ذا حسن ثمّ نقل الى لفظ الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين احدها انّه لمّا كان لفظ فعل التعجّب لفظ الامر فزادوا الباء فرقا بين لفظ الامر الّذي للتعجّب وبين لفظ الامر الّذي لا يراد به التعجّب والوجه الثانى انّه لمّا كان معنى الكلام با حسن اثبت بزيد أدخلوا الباء لانّ اثبت تتعدّى بحرف الجرّ فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويّين الى انّ الجارّ والمجرور في موضع النصب لانّه يقدّر في الفعل ضميرا هو الفاعل كما يقدّر في ما أحسن زيدا واذا قدّر هاهنا في الفعل ضميرا هو الفاعل وقع الجارّ والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والّذي اتّفق عليه اكثر النحويّين هو الاوّل وكان الاوّل هو الاولى لانّ الكلام اذا كان مستقلاّ بنفسه من غير إضمار كان اولى ممّا يفتقر الى إضمار ثمّ حَمْلُ احسن بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الإضمار لا يستقيم لانّ احسن انّما أضمر فيه لتقدّم ما عليه لانّ ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بدّ فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فإنّه لم يتقدّمه ما يوجب تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرّف وقد حُكي عن ابن السرّاج انّه حرف وهو قول شاذّ لا يعرّج عليه والصحيح انّه فعل والدليل على ذلك انّه يتّصل به تاء الضمير وألفه وواوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فلمّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمنم دلّ على انّه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة الّتي تختصّ بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدلّ على انّه فعل فان قيل فلم لا يتصرّف قيل لانّه اشبه الحرف لانّه لمّا كان فيه معنى الطمع اشبه لعلّ ولعلّ حرف لا يتصرّف فكذلك ما اشبهه فان قيل فما اذا تنعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الاّ انّ خبرها لا يكون الاّ مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره أن قيل لانّ عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وأن اذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال فلمّا كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الّذي وضع لمقارنة الاستقبال أن الّتي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على انّ موضع أن وصِلَتِها النصب قيل لانّ معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والّذي يدلّ على ذلك قولهم . عسى الغُوَيْرُ أبؤسا . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يبأس الاّ انّهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبؤسا . فنصبوه بعسى لانّهم اجروها مجرى قارب فكأنّه قيل قارب الغوير ابؤسا وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا أن في خبرها في بعض اشعارهم قيل انّما يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد

This file was downloaded from QuranicThought.com

فانّ كاد من افعال المقاربة كما أنّ عسى من افعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما جاز ان يُحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الهمّ الذي اصبحت فيه يكون وراءه فَرَجٌ قريب

وكما انّ عسى تشبّه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبّه بعسى في إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يمصحا : فأثبت ان مع كاد وان كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدلّ على وجود المشابهة بينهما فان قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة قيل هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة الاّ انّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال الا ترى انّك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجز لانّ كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنّة برحمته لكان جائزا وان لم يكن شديد القرب من الحال فلمّا كانت كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها أن الّتي هي علم الاستقبال ولمّا كانت عسى أذهب في الاستقبال أتى معها بان الّتي هي علم الاستقبال فان قيل فما موضع أن مع صلتها نحو عسى أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتها الرفع بانّه فاعل كما كان زيد مرفوعا بانّه فاعل في نحو عسى زيد ان يخرج فان قيل فهل يجوز ان تحذف أن اذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لانّ من شرط الفاعل ان يكون اسما لفظا ومعنى واذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لانّ الفاعل مخبر عنه والإخبار انّما يكون عن الاسم لا عن الفعل بلى إن جُعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعِل عسى وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لانّ المنعول لا يبلغ اقتضاء الاسميّة مبلغ الفاعل الا ترى انّه قد يقوم مقام المنعول الثاني ما ليس باسم نحو ظننت زيدا قام ابوه فقام ابوه جملة فعليّة وقد قامت مقام المنعول الثاني لظننت وامّا الفاعل فلا يجوز ان يقع قطّ الاّ اسما

لفظا ومعنى كما بيّناه فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

ان قال قائل اىّ شيء كان واخواتها من الكلم قبل افعال وذهب بعض النحويّين الى انّها حروف وليست افعالا لانّها لا تدلّ على المصدر ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان تدلّ على المصدر ولمّا كانت لا تدلّ على المصدر دلّ على انّها حروف والصحيح انّها افعال وهو مذهب الاكثرين والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّها تلحقها تآء الضمير وألفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني انّها تلحقها تآء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة وهذه التآء تختصّ بالافعال والوجه الثالث انّها تتصرّف نحو كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ويمسى وكذلك سائرها ما عدا ليس وانّما لم يدخلها التصرّف لانّها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما انّ ما تنفي الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلمّا اشبهت ما وهي حرف لا يتصرّف وجب ان لا يتصرّف وامّا قولهم انّها لا تدلّ على المصدر ولو كانت افعالا لدلّت على المصدر قلنا هذا انّما يكون في الافعال الحقيقيّة وهذه الافعال غير حقيقيّة ولهذا المعنى يسمّى افعال العبارة فما ذكرناه يدلّ على انّها افعال وما ذكرتموه يدلّ على انّها افعال غير حقيقيّة فقد عملنا بمقتضى الدليلين على انّهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر واذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها قيل امّا كان فتنقسم على خمسة اوجه الوجه الاوّل انّها تكون ناقصة فتدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما بيّنّا

This file was downloaded from QuranicThought.com

والوجه الثاني انها تكون تامّة فتدلّ على الزمان والحدث كغيرها من الافعال الحقيقيّة ولا تفتقر الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدثَ ووقع قال الله تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ اي حدث ووقع وقال تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا في قراءة من قرأ بالرفع وقال تعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا اي وجد وحدث وصبيًّا منصوب على الحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة لانّها لا اختصاص لعيسى في ذلك لانّ كلاً قد كان في المهد صبيًّا ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانّما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدلّ على انّها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقُك قال الشاعر

فدًى لبني ذُهْل بن شيبان ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب

اي حدث يوم وقال الآخر

إذا كان الشتاء فأدفئوني ... فإنّ الشيخ يَهدِمه الشتاء

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والحديث فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان الشأن والحديث زيد قائم قال الشاعر

إذا ميتٌ كان الناس صنفان شامتٌ ... وآخر مُثنٍ بالّذي كنت أصنع

اي كان الشأن والحديث الناس صنفان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر

سَراة بني ابي بكر تَسامَى ... عَلَى كانَ المسوَّمَةِ العِرابِ

وقال الآخر

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ ... وجيران لنا كانوا كرام

اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ اي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا اي صار وقال الشاعر

بتيهاء قفرٍ والمطيُّ كأنّها ... قَطا الحَزْنِ قد كانت فِراخا بيوضُها

اي صارت فراخا بيوضها وامّا ما صار فتستعمل ناقصة وتامّة فأمّا الناقصة فتدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث ويفتقر الى الخبر نحو صار زيد عالما مثل كان اذا كانت ناقصة وامّا التامّة فتدلّ على الزمان والحدث ولا تفتقر الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت تامّة وكذلك سائر اخواتها تستعمل ناقصة وتامّة الاّ ظلّ وليس وما زال وما فتئ فانّها لا تستعمل الاّ ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال في شيئين قيل لانّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلمّا اقتضت شيئين وجب ان تعمل فيهما فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها بالافعال الحقيقيّة فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم أخبارها على اسمآئها قيل نعم يجوز وانّما جاز لانّها لمّا كانت اخبارها مشبّهة بالمفعول واسمآؤها مشبّهة بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبّها به فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما لم يكن في اوّله ما نحو قائما كان زيد وانّما جاز ذلك لانّه لمّا كان مشبّها بالمفعول والعامل فيه متصرّف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد فان قيل فلم لم يجز تقديم اسمآئها عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها عليها قيل انّما لم يجز تقديم اسمآئها عليها لانّ اسمآءها مشبّهة بالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبّها به وجاز تقديم اخبارها عليها لانّها مشبّهة بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيّنّا فان قيل فلم لم يجز تقديم خبر ما في اوّله ما عليه قيل لانّ ما في اوّله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما انّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو أعمرا ضرب زيد فكذلك النفي

This file was downloaded from QuranicThought.com

لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويّين الى انّه يجوز تقديم خبر مازال عليها وذلك لانّ ما للنفي وزال فيها معنى النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما ما زال زيد واجمعوا على انّه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لانّ ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب الكوفيّون الى انّه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريّين الى جوازه لانّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيّون لانّ ليس فعل لا يتصرّف والفعل انّما يتصرّف عمله اذا كان متصرّفا في نفسه واذا لم يكن متصرّفا في نفسه لم يتصرّف عمله واما قولهم انّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ففاسد لانّ تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخّرا عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّما عليها وليس من ضرورة ان يعمل الفعل فيما بعده ويجب ان يعمل فيما قبله ثمّ نقول انّما جاز تقديم خبرها على اسمها لانّها اضعف من كان لانّها تتصرّف ويجوز تقديم خبرها عليها واقوى من ما لانّها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها منزلة بين المنزلتين فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لتحطّ عن درجة كان ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز ما كان زيد الّا قائما ولم يجز ما زال زيد الّا قائما قيل لانّ الّا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الّا قائما كان التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الّا قائما صار التقدير زال زيد قائما وزال لا تستعمل الّا بحرف النفي فلمّا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

النفي وزال لا يجوز استعمالها الّا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد الّا قائما ولم يجز ما زال زيد الّا قائما واما قول الشاعر

حَراجيجُ ما تنفكّ الّا مُناخةً على الخَسْفِ أو تَرْمي بها بَلَدًا قَفرا

فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفكّ على الخسف الّا ان تناخ او ترمي بها بلدا قفرا فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر .

باب ما

ان قال قائل لم عملت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر قيل لانّ ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما انّ ما تنفي الحال كما انّ ليس تنفي الحال والوجه الثاني انّ ما تدخل على المبتدأ والخبر كما انّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انّها اشبهت ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وذهب الكوفيّون الى انّ الخبر منصوب بحذف حرف الجرّ وهذا فاسد لانّ حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب لانّه لو كان حذف حرف الجرّ يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك في كلّ موضع ولا خلاف انّ كثيرا من الاسماء يحذف منها حرف الجرّ ولا ينتصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ولو حذف حرف الجرّ لكان وكفى اللهُ وليًّا وكفى اللهُ شهيدا بالرفع كقول الشاعر

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيًا كفى الشَّيْبُ والإسلام للمرء ناهيًا

وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جاءني من احد ولو حذفت حرف الجرّ لقلت حسبك زيد وما جاءني احد بالرفع فدلّ على انّ حذف حرف الجرّ لا يوجب النصب فان قيل لمَ لم تعمل على لغة بني تميم قيل لانّ

This file was downloaded from QuranicThought.com

الحرف انّما يعمل اذا كان مختصّا بالاسم كحرف الجرّ او بالفعل كحرف الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما تدخل على الاسم والفعل الا ترى انّك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد فتدخل عليهما فلمّا كانت غير مختصّة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما انّها أُدخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدّر انّها جواب لمن قال إنّ زيدا لقائم فأُدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إنّ فان قيل فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلاّ قيل لانّ ما انّما عملت لانّها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والاّ تبطل معنى النفي فتزول المشابهة واذا زالت المشابهت وجب ان لا تعمل فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها بإنِ الخفيفة قيل لانّ ما ضعيفة في العمل لانّها انّما عملت لانّها اشبهت فعلا لا يتصرّف شبها ضعيفا من جهة المعنى فلمّا كان عملها ضعيفا بطل عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدّم الخبر على الاسم نحوما قائم زيد لضعفها في العمل فألزمت طريقة واحدة وامّا قول الشاعر

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم ... إذ هم قريش واذ ما مثلَهم بَشَرُ

فمن النحويّين من قال هو منصوب على الحال لانّ التقدير فيه وإذ ما بشر مثلُهم فلمّا قدّم مثلهم الّذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لانّ صفة النكرة اذا تقدّمت انتصبت على الحال كقول الشاعر

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يلوح كأنّه خِلَلُ

التقدير فيه طللٌ موحشٌ وكقول الآخر . والصالحاتُ عليها مُغْلَقًا بابُ . والتقدير فيه باب مغلق الاّ انّه لمّا قدّم الصفة على النكرة نصبها على الحال ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لانّ قوله ما مثلهم بشر في معنى فوقهم ومنهم مَن حمله على الغلط لانّ هذا البيت للفرزدق وكان تميميّا وليس

من لغته إعمال ما سِوَى تقدّم الخبر او تأخّر فلمّا استعمل لغة غيره غلط فظنّ انّها تعمل مع تقدّم الخبر كما تعمل مع تأخّره فلم يكن في ذلك حجّة ومنهم من قال انّها لغةٌ لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إنّ وأخواتها

ان قال قائل لم اعملت هذه الاحرف قيل لانّها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّها مبنيّة على الفتح كما انّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح والوجه الثاني انّها على ثلثة احرف كما انّ الفعل على ثلثة احرف والوجه الثالث انّها تلزم الاسمآء كما انّ الفعل يلزم الاسمآء والوجه الرابع انّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انّني وكأنّني ولكنّني والوجه الخامس انّ فيها معاني الافعال فمعنى إنّ وأنّ حقّقت ومعنى كأنّ شبّهتُ ومعنى لكنّ استدركت ومعنى ليت تمنّيت ومعنى لعلّ ترجّيت فلمّا اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الاوجه الخمسة وجب ان تعمل عمله وانّما عملت في شيئين لانّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنّا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانّها اشبهت الفعل وهو برفع وينصب شبّهت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما انّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تتصرّف والحروف لا تتصرّف قيل عدم التصرّف لا يدلّ علي انّها حروف لانّه قد يوجد افعال لا تتصرّف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجّب وحبّذا فلمّا كان ذلك يؤدّي الى الالتباس

This file was downloaded from QuranicThought.com

بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه
الثاني انّ هذه الحروف لمّا اشبهت الفعل الحقيقيّ لفظا ومعنى حُملت عليه
في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع
فألزموا الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فانّها ما اشبهت الفعل من جهة
اللفظ وانّما اشبهته من جهة المعنى ثمّ الفعل الّذي اشبهته ليس فعلا حقيقيّا
وفي فعليّته خلاف بخلاف هذه الحروف فانّها اشبهت الفعل الحقيقيّ من
جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الاوجه الّتي بيّناها فبان الفرق بينهما وقد
ذهب الكوفيّون الى انّ إنّ واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانّما
الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانّها فرع على الفعل في العمل
فلا تعمل عمله لانّ الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في
الخبر وهذا ليس بصحيح لانّ كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان
لا يعمل عمله فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على
أنّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعا فإنّا ألزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم
المنصوب على المرفوع ولم نجوّز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل
لئلاّ يجرى مجري الاصل فلمّا اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بَانَ
ضعفُ هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق
بين الفرع والاصل ثمّ لو كان الامر كما زعموا وأنّه باق على رفعه لكان
الاسم المبتدأ اولى بذلك فلمّا وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها
لانّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع
فما ذهبوا اليه يؤدّي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا
يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إنّ ولكنّ دون سائر اخواتها
قيل لانّهما لم يغيّرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانّها غيّرت
معنى الابتداء لانّ كانّ افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التمنّي
ولعلّ معنى الترجّي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

الخبر قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انّه لا
يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانّك اذا قلت إنّك وزيد قائمان وجب
ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون
إنّ عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيّون
فاختلفوا في ذلك فذهب الكسائيّ الى انّه يجوز ذلك على الإطلاق سواء
تبيّن فيه عمل انّ او لم يتبيّن نحو إنّ زيدا وعمرو قائمان وانّك وبكر
منطلقان وذهب الفرّاء الى انّه لا يجوز ذلك الاّ فيما لم يتبيّن فيه عمل إنّ
واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ
وَٱلنَّصَارَى فعطف الصابئين على موضع انّ قبل تمام الخبر وهو قوله مَنْ
آمَنَ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ومما حُكي عن بعض العرب انّه قال انّك وزيد
ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريّون
وما استدلّوا به الكوفيّون فلا حجّة لهم فيه واما قوله تعالى إِنَّ ٱلَّذِينَ
آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا وَٱلصَّابِئُونَ فلا حجّة لهم فيه من وجهين احدهما انّا
نقول في الآية تقديم وتأخير والتقدير فيه إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا
مَن آمن بالله واليوم الآخر فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ والصابئون
والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم
الآخر خبر الصابئين والنصارى وتضمر للّذين آمنوا والّذين هادوا مثل
الّذي اظهرت للصابئين والنصارى الا ترى انّك تقول زيد وعمرو قائم
فتجعل قائما خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الّذي أظهرتَ
لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما
قال الشاعر

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بقينا في شِقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاوّل خبرا وان
شئت جعلته خبرا للاوّل واضمرت للثاني خبرا على ما بيّنّا واما قول

This file was downloaded from QuranicThought.com

بعض العرب إنّك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه انّه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر

بدَا لي انّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا

فقال سابق بالجرّ على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهّم حرف الجرّ فيه وكذلك قول الآخر

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ الاّ بِبَيْنٍ غرابها

فقال ناعبٍ بالجرّ بالعطف على مصلحين لانّه توهّم انّ الباء في مصلحين موجودة ثمّ عطف عليه مجرورا وان كان منصوبا ولا خلاف انّ هذا نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخواتها

ان قال قائل على كم ضربا تُستعمل هذه الافعال قيل امّا ظننت فتستعمل على ثلثة اوجه احدها بمعنى الظنّ وهو ترجيح احد الاحتمالين على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وقال الشاعر

فقلتُ لهم ظنّوا بألفي مُدَجَّجٍ سراتهم في الفارسيّ المسرَّد

وهذان يتعدّيان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ في قراءة من قرأ بالظاء اي بمتّهم وهذا يتعدّى الى مفعول واحد وامّا خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظنّ وامّا زعمت فتستعمل في القول عن غير صحّة قال الله تعالى زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا وامّا علمت فتستعمل على اصلها فتتعدّى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت فتتعدّى الى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وامّا رأيت

فتكون من رؤية القلب فتتعدّى الى مفعولين نحو رايت الله غالبا وتكون من رؤية البصر فتتعدّى الى مفعول واحد نحو رأيت زيدا اي ابصرت زيدا وامّا وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدّى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما وتكون بمعنى اصبت فتتعدّى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالّة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وَجْدا ووجدت في المال وجَدا ووجدت في الغضب موجِدة وحكي بعضهم وِجْدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبَه بغيظ على حنق ووِجْدان شديد

فان قيل لم أُعملت هذه الافعال وليست مؤثّرة في المفعول قيل لانّ هذه الافعال وان لم تكن مؤثّرة الاّ انّ لها تعلّقا بما عملت فيه الا ترى انّ قولك ظننت يدلّ على الظنّ والظنّ يتعلّق بمظنون وكذلك سائرها ثمّ ليس التأثير شرطا في عمل الفعل وانّما شرط عمله ان يكون له تعلّق بالمفعول فإذا تعلّق بالمفعول تعدّى اليه سواء كان مؤثّرا او لم يكن مؤثّرا الا ترى انّك تقول ذكرت زيدا فيتعدّى الى زيد وإن لم يكن مؤثّرا فيه الاّ انّه لمّا كان له به تعلّق عمل لأنّ ذكرت تدلّ على الذكر والذكر لا بدّ له من مذكور فيتعدّى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدّت الى مفعولين قيل لانّها لمّا كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكلّ واحد من المبتدأ والخبر لا بدّ له من الآخر وجب ان يتعدّى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البعض الى انّه يجوز واستدلّ عليه بالمثل التائر وهو قولهم من يَسْمَعْ يَخَلْ فاقتصر على يَخَلْ وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انّه لا يجوز واستدلّ على ذلك من وجهين احدها انّ هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز

This file was downloaded from QuranicThought.com

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انّا نعلم انّ العاقل لا يخلو من ظنّ او علم او شكّ فاذا قلت ظننت او علمت او حسبت لم تكن فيه فائدة لانّه لا تخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز الاقتصار على احد المفعولين قيل لايجوز لانّ هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر وكما انّ المبتدأ لا بدّ له من الخبر والخبر لا بدّ له من المبتدأ فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الافعال اذا تقدّمت وجاز إلغاؤها اذا توسّطت وتأخّرت قيل انمّا وجب إعمالها اذا تقدّمت لوجهين احدهما انّها اذا تقدّمت فقد وقعت في اعلى مراتبها فوجب إعمالها ولم يجز إلغاؤها والثاني انّها اذا تقدّمت دلّ ذلك على قوّة العناية وإلغاؤها يدلّ على اطّراحها وقلّة الاهتمام بها فلذلك لم يجز الغاؤها مع التقديم لانّ الشيء لا يكون معنيًا به مطّرحا وامّا اذا توسّطت او تأخّرت فانّما جاز إلغاؤها لانّ هذه الافعال لمّا كانت ضعيفة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عمّا اعتمد عليه وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد منطلق ظننت فكأنّه قال زيد منطلق في ظنّي وكما انّ قولك في ظنّي لا يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلته وامّا من أعملها اذا تأخّرت فجعلها متقدّمة في التقدير وإن كانت متأخّرة في اللفظ مجازا وتوسّعا غير انّ الإعمال مع التوسّط احسن من الإعمال مع التأخّر وذلك لانّها اذا توسّطت كانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه لانّها متأخّرة عن احد الجزئين متقدّمة على الآخر ولا يتمّ احد الجزئين الّا بصاحبه فكانت متقدّمة من وجه ومتأخّرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها واذا تأخّرت عن الجزئين جميعا كانت متاخّرة من كلّ وجه فكان إلغاؤها احسن من إعمالها لتأخّرها وضعف عملها فاعرفه

نصب انْ شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لانّ الاسماء والحروف اخفّ من الافعال واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصّة قيل لانّ الفعل انّما يضمر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلمّا كانت على للاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن يحضرتك تشاهده ودون للقرب ومن يقربك تشاهده وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه فلهذا أقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خُصّ به المخاطب دون الغائب والمتكلّم قيل لانّ المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب والمتكلّم فلا يقع الامر لهما الّا باللام نحو ليقم زيد ولأقم معه فيفتقر الى لام الامر فلمّا اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلّم لانّها تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانّها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل وامّا قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه الصوم فإنّه له وجاء فانّما جاء لانّ من كان بحضرته يستدلّ بأمره للغائب على انّه داخل في حكمه وامّا قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانّه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانّها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تتصرّف تصرّفه وامّا الكوفيّون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعليكم واستدلّوا ايضا بقول الشاعر

This file was downloaded from QuranicThought.com

يا أيّها المائحُ دَلوي دونكا إنّي رأيتُ الناسَ يَحمَدونكا
يُثنُونَ خَيرًا ويُمجِّدونكا

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريّون وامّا ما استدلّ به الكوفيّون فلا حجّة لهم فيه لانّ قوله تعالى كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ليس هو منصوبا بعليكم وانّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر وانّما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لانّ في ذلك دلالة على انّ ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر

ودَأَبْتُ الى ان ينبُتَ الظلُّ بعدما تقاصر حتّى كاد في الآل يَضحَ
وَجِيفَ المطايا ثمّ قلت لصحبتي ولم ينزلوا أبردتم فتروّحوا

فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدّم واما البيت الّذي انشدوه فلا حجّة لهم فيه من وجهين احدهما انّ قوله دلوي دونكا في موضع رفع لانّه خبر مبتدأ مقدّر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني انّا نُسلم انّه في موضع نصب لكن باضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قيل لانّهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الّذي هو احْذَرْ ولهذا اذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل واذا حذفوا احد الاسمين جاز اظهار الفعل فدلّ على انّ احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل اولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الاوّل لانّ الفعل يجب ان يكون متقدّما على الاسم الثاني لانّه مفعول فكذلك الاسم الّذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون متقدّما فان قيل فلم انتصب قولهم إيّاك والشرّ قيل لانّ التقدير فيه ايّاك احْذَرْ فايّاك منصوب باحذر والشرّ معطوف عليه وقيل اصله احذر ايّاك من الشرّ فوضع الجارّ والمجرور النصب فلمّا حذف حرف الجارّ صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدّروا الفعل بعد ايّاك ولم يقدّروه قبله قيل لانّ ايّاك ضمير المنصوب المتّصل ولا يجوز ان يقع الفعل قبله لانّك لو أتيت به قبله لم يجز ان تأتي به بلفظه لانّك تقدر على ضمير المنصوب المتّصل وهو الكاف الا ترى انّك لو قلت ضربتُ ايّاك لم يجز لانّك تقدر على ان تقول ضربتك فامّا قول الشاعر . اليك حتّى بلغتْ ايّاكا

فشاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع ايّاك كما يستعملوه مع غيره قيل انّما خُصّت ايّاك بهذه لانّها لا تكون الّا في موضع نصب لانّها ضمير المنصوب المتّصل فصارت بنيةُ لفظه تدلّ على كونه منعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانّه يجوز ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ على كونه منعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتقّ من المصدر او المصدر مشتقّ من الفعل قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ الفعل مشتقّ من المصدر واستدلّوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

This file was downloaded from QuranicThought.com

الاوّل انّه بسمّى مصدرا والمصدر هو الموضع الّذي تصدر عنه الابل فلمّا سمّي مصدرا دلّ على انّه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني انّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معيّن فكما انّ المطلق اصل للمقيّد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث انّ الفعل يدلّ على شيئين والمصدر يدلّ على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل والوجه الرابع انّ المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل والفعل لا بدّ له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون فرعا ممّا لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس انّ المصدر لو كان مشتقّا من الفعل لوجب ان يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلّت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلمّا لم يكن المصدر كذلك دلّ على انّه ليس مشتقّا من الفعل والوجه السادس انّ المصدر لو كان مشتقّا من الفعل لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الاجناس دلّ على انّ الفعل مشتقّ منه والوجه السابع انّ الفعل يتضمّن المصدر والمصدر لا يتضمّن الفعل الا ترى انّ ضَرَبَ يدلّ على ما يدلّ عليه الضرب والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه ضرب واذا كان كذلك دلّ على انّ المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الآواني المصوغة من الفضّة فانّها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضّة فدلّ على انّ الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الاواني مأخوذة من الفضّة واما الكوفيّون فذهبوا الى انّ المصدر مأخوذ من الفعل واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل ويصحّ لصحّته تقول قمت قياما فيعتلّ المصدر لاعتلال الفعل وتقول قاوم قواما فيصحّ المصدر لصحّة الفعل فدلّ على انّه فرع عليه والوجه الثاني انّ

الفعل يعمل في المصدر ولا شكّ انّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول والوجه الثالث انّ المصدر يذكر توكيدا للفعل ولا شكّ انّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد فدلّ على انّ المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما ما استدلّ به الكوفيّون ففاسد اما قولهم انّه يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله فنقول انّما صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلّا تختلف طرق تصاريف الكلمة وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع الا ترى انّهم قالوا يعد والاصل يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد لئلّا تختلف طرق تصاريف الكلمة وكذلك قالوا أُكرم والاصل فيه أأكرم الّا انّهم حذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ثمّ قالوا يُكرم ونكرم ونكرم فحذفوا الهمزة وان لم يجتمع همزتان حملا على أُكرم ليجري الباب على سنن واحد وكذلك هاهنا واما قولهم انّ الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ على انّه اصل له فانّا اجمعنا على انّ الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا شكّ انّ الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال فكذلك هاهنا واما قولهم انّ المصدر يذكر تأكيدا للفعل فنقول هذا لا يدلّ على انّه فرع عليه الا ترى انّك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ هذا على انّ زيدا الثاني فرع على الاوّل فكذلك هاهنا وقد بيّنّا هذا مستوفًى في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم كان قولهم سرت اشدّ السير منصوبا على المصدر قبل لانّ افعل لا يضاف الّا الى ما هو بعض له وقد أُضيف الى المصدر الّذي هو السير فلمّا اضيف الى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المصادر كلّها فان قيل فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القُرفُصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الّذي هو قبله لانّ القرفصاء لمّا كانت نوعا من القعود والفعل الّذي هو قعد

يتعدّى الى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصآء وغيرها تعدّى الى القرفصآء الّذي هو نوع منه لانّه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السرّاج الى انّه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصآء الاّ انّه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والّذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانّه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السرّاج يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى ممّا يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كلّ اسم من اسمآء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمّي ظرفا قيل لانّه لمّا كان محلاّ للافعال سمّي ظرفا تشبيها بالأواني الّتى تحلّ الاشياآء فيها ولهذا سمّى الكوفيّون الظروف محالّ لحلول الاشياآء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف لتضمّنها معنى الحرف قيل لانّ الظروف وإن نابت عن الحرف الاّ انّها لم تتضمّن معناه والّذي يدلّ على ذلك انّه يجوز إظهاره مع لفظها ولو كانت متضمّنة للحرف لم يجز اظهاره الا ترى انّ متى وأين وكيف لمّا تضمّنت معنى همزة الاستفهام لم يجز اظهار الهمزة معها فلمّا جاز اظهاره هاهنا دلّ على انّها لم تتضمّن معناه واذا لم تتضمّن معناه وجب ان تكون مُعربة على اصلها فان قيل فلم تعدّى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعدّ الى جميع ظروف المكان قيل لانّ الفعل يدلّ على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما انّ الفعل يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف الزمان واممّا ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى انّك اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها دلالة على زمان دون زمان فلمّا لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو وكما انّ الفعل اللازم لا يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الستّ ونحوها من ظروف المكان قيل لانّها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انّها مبهمة غير محدودة الا ترى انّك اذا قلت خَلْفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما انّك اذا قلت أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انّك اذا قلت قام دلّ على كلّ زمان ماض من اوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني انّ هذه الظروف لا تتقدّر على وجه واحد لانّ فوقا يصير تحتا وتحتا يصير فوقا كما انّ الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلمّا اشبهت ظروف الزمان تعدّى الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد منّي معقِدَ الإزار ومَقْعَدَ القابلة ومَناطَ الثريّا وهما خطّان جانبي أنفها يعني الخطّين الّذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلّها مخطوطة قيل الاصل فيها كلّها ان تستعمل بحروف الجرّ الاّ انّهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتّساعا كقول الشاعر

فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وعُوارضا ... وَلَأَقْبِلَنَّ الخيل لابة ضَرْغَدِ

وقال الآخر

This file was downloaded from QuranicThought.com

لَدْن بهزّ الكفّ يَعْسِلُ متْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

اراد في الطريق ومن حقّها أن يُحفظ ولا يقاس عليها فامّا قولهم دخلت البيت فذهب ابو عمر الجَرميّ الى انّ دخلت فعل متعدٍّ تعدّى الى البيت فنصبه كقولك بنيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى انّ دخلت فعل لازم وقد كان الاصل فيه ان يستعمل مع حرف الجرّ الاّ انّه حذف حرف الجرّ اتّساعا على ما بيّنّا وهذا هو الصحيح والّذي يدلّ على انّ دخلت فعل لازم من وجهين احدهما انّ مصدره على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وأشباه ذلك والثاني نظيره فعل لازم وهو غرت ونقيضه فعل لازم وهو خرجت فيقتضي ان يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

ان قال قائل ما العامل للنصب في المفعول معه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ العامل فيه هو الفعل وذلك لانّ الاصل في نحو قولهم استوى المآء والخشبةَ اي مع الخشبة الاّ انّهم اقاموا الواو مقام مع توسّعا في كلامهم فقوي الفعل بالواو فتعدّى الى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك اخرجت زيدا ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدّم بتقوية الاّ نحو قام القوم الاّ زيدا فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو وذهب الكوفيّون الى انّ المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لانّه اذا قال استوى المآء والخشبةَ لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى المآء واستوت الخشبة لانّ الخشبة لم تكن معوجّة حتّى تستوي فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما

يحسن في جآء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الاوّل فانتصب على الخلاف وذهب ابو اسحاق الزجّاج الى انّه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه استوى المآء ولابَسَ الخشبةَ وزعم انّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو والصحيح هو الاوّل واما قول الكوفيّين انّه منصوب على الخلاف لانّه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة وانّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربتُ زيدا منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك محال لانّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون ضربت هو العامل فيه النصبَ فكذلك هاهنا واما قول الزجّاج فانّه ينتصب بتقدير عامل لانّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس بصحيح ايضا لانّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الّذي يتّصل به المفعول فان كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدّى الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر الى تقوية بحرف الجرّ او غيره عمل بتوسّطه الا ترى انّك تقول أكرمت زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتنع الواو من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذفت مع واقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع واقيمت الواو مقامها توسّعا في كلامهم وطلبا للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من غيرها من الحروف قيل انّما كانت الواو اولى من غيرها لانّ الواو في معنى مع ولانّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلمّا كانت في معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لانّ حكم الواو ان لا تتقدّم على ما قبلها وهذا الباب من النحويّين من يُجرى فيه القياس ومنهم من يقصره على السماع والاكثرون على القول الاوّل فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك طمعا في برّك وقصدتك ابتغآء معروفك وكان الاصل فيه جئتك للطمع في برّك وقصدتك للابتغآء في معروفك الاّ انّه حذف اللام فاتّصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدّى اليه الفعل اللازم كالمتعدّي قيل لانّ العاقل لمّا كان لا يفعل شيئا الاّ لعلّة وهي علّة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلمّا كان دلالة عليه تعدّى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ فابتغآء مرضات الله معرفة بالإضافة وتثبيتا نكرة قال الشاعر

وأَغْفِرُ عَوراَء الكريم ادّخارَه ... وأُعْرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرُّمَا

فادّخاره معرفة بالاضافة وتكرّما نكرة وقال الآخر

يَرْكَبُ كلّ عاقرٍ جُمهورِ ... مَخافةً وَزَعَلَ المحبورِ والهولَ من تهوّل الهبورِ

وذهب ابو عمر الجَرميّ الى انّه لا يجوز ان يكون الاّ نكرة وتقدّر بالإضافة في هذه المواضع في نيّة الانفصال فلا يكسى التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا وقال الشاعر

سلّ الهموم بكلّ معطي رأسِه ... ناجٍ مخالط صُهْبَةٍ متعيس

والّذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاوّل والّذي ادّعاه الجَرميّ من كون الإضافة في نيّة الانفصال يفتقر الى دليل ثمّ لو صحّ هذا في الاضافة فكيف يصحّ له مع لام التعريف في قول الشاعر · والهول من تهوّل الهبور.

واشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل نعم يجوز ذلك لانّ العامل فيه يتصرّف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه البصريّون واماّ الكوفيّون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له بابا فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمفعول الا ترى انّك اذا قلت جآءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا قلت ضربته مشدودا كان الشدّ هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك والدليل عليه قول الشاعر

تعلّقتُ ليلى وهي ذات مؤصّد ... ولم يُبْدِ للأترابِ من ثَدْيها حَجْم

صغيرَين نرعى البُهْمَ يا ليت أنّنا ... الى اليوم لم تَكْبُرْ ولم تكبر البُهم

فنصب صغيرين على الحال من التآء في تعلّقت وهي فاعلة ومن ليلى وهي مفعولة وقال الآخر

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُف ... رَوانِفُ أَلْيَيْكَ وَٱستطارا

فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تَلْقَني وهذا كثير في كلامهم فان قيل فما العاملُ في الحال النصبَ قيل ما قبلها من العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعلٍ فإن كان فعلا نحو جآء زيد راكبا جاز ان يتقدّم الحال نحو راكبا جآء زيد لانّ العامل لمّا كان متصرّفا تصرّف عَمَلُه فجاز تقديم معموله عليه وإن كان العامل فيه معنى فعْل نحو هذا زيد قائما لم يجز تقديم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

This file was downloaded from QuranicThought.com

لم يجز لانّ معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه فلم يجز تقديم معموله عليه وذهب الفرّآء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سوآء كان العامل فيه فعلا او معنى فعل وذلك لانّه يؤدّي الى ان يتقدّم المضمر على المظهر فإنّه اذا قال راكبا جآء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدّم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لانّ راكبا وإن كان مقدّما في اللفظ الاّ انّه مؤخّر في المعنى والتقدير واذا كان مؤخّرًا في التقدير جاز التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهآء في نفسه عائدة الى موسى الاّ انّه لمّا كان في تقدير التقديم والهآء في تقدير التأخير جاز التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل اللازم في الحال قيل لانّ الفاعل لمّا كان لا ينفعل الفعل الاّ في حالة كان في الفعل دلالة على الحال فتعدّى اليها كما تعدّى الى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون الحال نكرة قيل لانّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سمّاها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الّذي يدلّ الفعل عليه وان لم تذكره الا ترى انّ جآء يدلّ على مجيء واذا قلت جآء راكبا دلّ على مجيء موصوف بركوب فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وَصْفُه يجب ان يكون نكرة واممّا قولهم أرسلها العِراكَ وطَلَبَتَه جُهْدَك وطاقتَك ورجع عَوْدَه على بَدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لانّ التقدير ارسلها تَعْتَرِكُ وطلبته تجتهد وتعترك وتجتهد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال كأنّك قلت ارسلها معترِكةً وطلبته مجتهدا الاّ انّه أُضمر وجُعِلَ المصدر دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويّين الى انّ قولهم رجع عَوْدَه على بَدئه منصوب لانّه مفعولٌ رجع لانّه يكون متعدّيا كما يكون لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللّٰهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فاعمل رجع في الكاف الّتي للخطاب فقال رجعك الله فدلّ على انّه يكون متعدّيا ومممّا

يدلّ على انّ الحال لا يجوز ان يكون معرفة أنّها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله لانّ الفاعل قد يُضمر فيكون معرفة فلو جاز ان يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجارّ والمجرور والمصدر على ما بيّنّا فافهمه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المغيّرة للمبهم فان قيل فما العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فامّا ما كان العامل فيه فعلا فنحو قولك تصبّب زيد عرقا وتفقّأ الكبش شحما فعرقا وشحما كلّ واحد منهما انتصب بالفعل الّذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لانّ المنصوب هاهنا هو الفاعل في المعنى الا ترى انّك اذا قلت تصبّب زيد عرقا كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازنيّ وابو العبّاس المبرّد ومن وافقهما الى انّه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر

أَتَهْجُرُ سَلمى بالفِراق حبيبَها ... وما كاد نفسا بالفراق تَطِيب

ولأنّ هذا العامل فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها نحو راكبا جآء زيد لانّه من فعل متصرّف فكذلك هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واممّا ما استدلّ به المازنيّ والمبرّد من البيت فانّ الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك لا حجّة فيه ولإنْ صحّت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنّه قال أعني نفسا واممّا قولهم انّه فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

This file was downloaded from QuranicThought.com

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرّفا الاّ انّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيّنّا وامّا تقديم الحال على العامل فيها فانّما جاز ذلك لانّك اذا قلت جاءَ زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى واذا استوفى الفعل فاعله ينزّل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فانّك اذا قلت تصبّب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لانّ الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل واما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لانّه مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما انّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبّهة باسم الفاعل واذا كان في العدد نون نحو عشرون او تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الّذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلٌ نحو لي مثله غلاما ولله درّه رجلا فانّ الهاء منعت الاسم بعدها ان يجرّ بإضافة ما قبلها اليه كالفاعل الّذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فان قيل فلم وجب ان يكون التمييز نكرة قيل لانّه يبيّن ما قبله كما انّ الحال يبيّن ما قبله ولمّا اشبه الحال وجب ان يكون نكرة كما انّ الحال نكرة فامّا قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صفع الديـك على أدهمٍ أجشّ الصهيلا

وقال الآخر . أجبّ الظّهرَ ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر والصحيح انّه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كلّ بمعنى إلاّ نحو جاءني القوم إلاّ زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ العامل هو الفعل بتوسّط إلاّ وذلك لانّ هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلاّ انّه قوي بإلاّ فتعدّى الى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المعدّية ونظيره نصبهم الاسمَ في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبةَ فانّ الاسم منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض النحويّين الى انّ العامل هو إلاّ بمعنى أستثني وهو قول الزجّاج من البصريّين وذهب الفرّاء من الكوفيّين الى انّ إلاّ مركّبة من إنّ ولا ثمّ خفّفت إنّ وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإنّ وترفع في النفي اعتبارا بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما قول بعض النحويّين والزجّاج انّ العامل هو إلاّ بمعنى أستثني ففاسد من خمسة اوجه الوجه الاوّل انّه لو كان الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلاّ النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجرّ في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلاّ زيدٌ وما مررت بأحد إلاّ زيدٍ والوجه الثاني انّ هذا يؤدّي الى إعمال معاني الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انّك تقول ما زيد قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجز ذلك فكذلك هاهنا والوجه الثالث انّه يبطل بقولهم قام القوم غيرَ زيدٍ فانّ غيرَ منصوبٌ فلا يخلو إمّا ان يكون منصوبا بتقدير إلاّ واما ان يكون منصوبا بنفسه واما ان يكون منصوبا بالفعل الّذي قبله بطل ان يقال انّه منصوب بتقدير إلاّ لانّا لو قدّرنا إلاّ لفسد المعنى لانّه يصير التقدير فيه قام القوم

This file was downloaded from QuranicThought.com

إلّا غيرَ زيدٍ وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انّه يعمل في نفسه لانّ الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم وانّما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأنّ غير موضوعة على الإبهام المُفرِط الا ترى انّك تقول مررت برجل غيرك فيكون كلُّ مَن عدا المخاطب داخلا تحت غير فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرِط اشبه الظروف المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدّام وما اشبه ذلك وكما انّ الفعل يتعدّى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع أنّا نقول لماذا قدّرتم أستثنى زيدا وهلاّ قدّرتم امتنع زيد كما حكي عن ابي عليّ الفارسيّ انّه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو عليّ الفارسيّ لانّ التقدير أستثنى زيدا فقال له عضد الدولة وهلاّ قدّرت امتنع فرفعته فقال له ابو عليّ هذا الجواب الّذي ذكرته لك جواب ميدانيّ وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنّا اذا أعملنا معنى إلاّ كان الكلام جملتين وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلاّ كان الكلام جملة واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين وامّا قول الفرّاء بانّ إلاّ مركّبة من إنْ ولا فدعوى تفتقر الى دليل ولو قدّرنا ذلك فنقول الحرف اذا رُكّب مع حرف آخر تغيّر عمّا كان عليه في الاصل قبل التركيب الا ترى انّ لو حرفٌ يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا رُكّبت مع ما تغيّر ذلك المعنى وصارت بمعنى هلاّ وكذلك ايضا اذا رُكّبت مع لا كقوله . لولا الكميّ المقنعا . وما اشبه ذلك فكذلك هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين احدهما الموافقةُ للّفظ فانّه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى لانّ اختلاف اللفظ يُشعِر باختلاف المعنى واذا اتّفقا كان موافقة اللفظ

اولى والوجه الثاني انّ البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو ولى العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلمّا كان البدل اقوى في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بيّنّا فان قيل فلم جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لانّ البدل في الإيجاب يؤدّي الى مُحال وذلك لانّ المبدل منه يجوز ان يقدّر كانّه ليس في الكلام فاذا قدّرنا هذا في الإيجاب صار مُحالا لانّه يصير التقدير جاءني إلاّ زيد وصار المعنى انّ جميع الناس جاؤني غيرَ زيد وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب لانّه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غَيْر إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ دون سوي وسواء قيل لانّ غير لمّا اقيمت هاهنا مقام إلاّ وكان ما بعدها مجرورا بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعرابَ الاسم الواقع بعد إلاّ ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الّذي بعد إلاّ من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وامّا سوى وسواء فلزمها النصب لانّهما لا يكونان إلاّ ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لانّ ذلك يؤدّي الى تمكّنهما وهما لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجز ان يعربا إعرابَ الاسم الواقع بعد إلاّ وامّا حاشى فاختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين الى انّه حرف جرّ وليس بفعل والدليل على ذلك انّه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل على الافعال فيقال ما حاشى زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلمّا لم يقل دلّ على انّه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيّون الى انّه فعل

This file was downloaded from QuranicThought.com

ووافقهم ابو العبّاس المبرّد من البصريّين واستدلّوا على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاوّل انّه يتصرّف والتصرّف من خصائص الافعال قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أُحاشي من الأقوام من أحد

فاذا ثبت ان يكون متصرّفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انّه يدخله الحذف والحذف انّما يكون في الفعل لا في الحرف الا ترى انّهم قالوا في حَاشَى لِلّٰهِ حَاشَ لِلّٰهِ ولهذا قرأ اكثر القرّاء باسقاط الالف حَاشَ لِلّٰهِ والوجه الثالث انّ لام الجرّ يتعلّق به في قولهم حاشى لله وحرف الجرّ انّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف لانّ الحرف لا يتعلّق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما قول الكوفيّين انّه يتصرّف بدليل قوله وما أحاشي فليس فيه حجّة لانّ قوله أحاشي مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرّفا منه كما يقال بسمل وهلّل وحمدل وسبحل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله إلّا الله وسبحان الله والحمد لله ولا حول ولا قوّة إلّا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرّف فكذلك هاهنا وقولهم انّه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلّم بل الحذف قد يدخل الحرف الا ترى انّهم قالوا في رُبَّ رُبَ وقد قرئ بهما قال الله تعالى رُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد والتخفيف وفي رُبَّ اربع لغات بضمّ الرآء وتشديد الباء وتخفيفها وبفتح الرآء وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيتم عن العرب انّهم قالوا في سَوْفَ افعل سَوْ أفعل وهو حرف وزعمتم انّ الاصل في سأفعل سوف افعل فحذفت الفاء والواو معا فدلّ على انّ الحذف يدخل الحرف واما قولهم انّ لام الجرّ تتعلّق به قلنا لا نُسَلِّم فإنّ اللام في قولهم حاش لله زائدة فلا تتعلّق بشيء كقوله تعالى عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ اي ردفكم كقوله تعالى ٱلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وما اشبه ذلك وانّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له لِما كان يدخله من الحذف فدلّ على انّه ليس فعل وانّه حرف

واما خلا فإنّها تكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا وتتضمّن ضمير الفاعل واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لانّها حرفُ جرّ فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجز ان تكون حرفا لانّها مع ما بمنزلة المصدر واذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل وكلُّ نَعيم لا محالة زائل

وسنذكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء

الباب الحادي والثلثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصبَ قيل لانّها افعال امّا ما خلا وما عدا فهما فعلان لانّ ما اذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر واذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفيّة ووجبت لهما الفعليّة وكان فيهما ضمير الفاعل فكان ما بعدهما منصوبا وحكي عن بعض العرب انّه كان يَجُرُّ بهما اذا لم يكن معهما ما فيُجريهما مجرى خلا لانّ خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا واما سيبويه فلم يذكر بعد عدا الّا النصب لا غير واما ليس ولا يكون فإنّما وجب ان يكون ما بعدهما منصوبا لانّه خبرٌ لهما لانّ التقدير في قولك جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعده الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قيل لانّها لمّا استُعملا في الاستثناء قاما مقام إلّا وإلّا لا يغيّر لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلّوا على انّه قائم مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يُعطف عليهما بالواو ولا فيقال

This file was downloaded from QuranicThought.com

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا واكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا قيل لانّ العطف بالواو ولا لا يكون إلاّ بعد النفي فلمّا أقيما هاهنا مقام إلاّ غيّرا عن اصلهما في النفي فلم يجز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلثون

باب كم

ان قال قائل لم بُنيت كمْ على السكون قيل انّما بنيت لانّها لا تخلو امّا ان تكون استفهاميّة او خبريّة فان كانت استفهاميّة فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام وان كانت خبريّة فهي نقيضة رُبَّ لانّ ربّ للتقليل وكم للتكثير وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا على ربّ وانّما بنيت على السكون لانّه الاصل في البناء فان قيل فلم وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانّها ان كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدر الكلام وان كانت خبريّة فهي نقيضة ربّ وربّ معناها التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد يجرّ ما بعده وانّما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانّها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لانّ المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسّط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وامّا في الخبر فلا تكون الاّ للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجرّ ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لأنّها نقيضة رب وربّ

يجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع الفصل في الخبر قيل انّما جاز ذلك وهو النصب عُدولاً عن الفصل بين الجارّ والمجرور لانّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على انّ بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملا لإحديهما على الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهاميّة لم تبيّن إلاّ بالمفرد النكرة واذا كانت خبريّة جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانّها اذا كانت استفهاميّة حُملت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن الاّ بالمفرد النكرة نحو احد عشر رجلا وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجز ان تبيّن الاّ بالمفرد النكرة واذا كانت خبريّة حُملت على عدد يجرّ ما بعده والعدد الّذي يجرّ ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كمائة درهم وبالجمع كثلثة اثواب فلهذا جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وامّا اختصاصها بالتنكير فيهما جميعا فلانّ كم لمّا كانت للتكثير والتكثيرُ والتقليلُ لا يصحّ الاّ في النكرة لا في المعرفة لانّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير ولهذا كانت ربّ مختصّ بالنكرة لانّها لمّا كانت للتقليل والتقليل انّما يصحّ في النكرة لا في المعرفة كما بيّنّا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلثون

باب العدد

ان قال قائل لم أُدخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكّر نحو خمسة رجال ولم تدخل في المؤنّث نحو خمس نسوة قيل انّما فعلوا ذلك للفرق بينهما فان قيل فهلاّ عكسوا وكان الفرق حاصلا قيل لاربعة اوجه الوجه الاوّل انّ الاصل في العدد ان يكون مؤنّثا والاصل في المؤنّث ان يكون بالهاء والمذكّر هو الاصل فأخذ الاصل الهاء فبقي

وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

المؤنّث بغير هآء والوجه الثاني انّ المذكّر اخفّ من المؤنّث فلمّا كان المذكّر اخفّ من المؤنّث احتمل الزيادة والمؤنّث لمّا كان اثقل لم يحتمل الزيادة والوجه الثالث انّ الهآء زيدت للمبالغة كما زيدت في علّامة ونسّابة والمذكّر افضل من المؤنّث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع انّهم لمّا كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعال في المذكّر بالهآء نحو غُراب وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنّث بغير هآء نحو عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهآء في المذكّر وأسقطوها في المؤنّث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلّا العشرة فانّها تتغيّر لانّها تكون في حال التركيب في المذكّر بغير هآء والمؤنّث بالهآء لانّهم لمّا ركّبوا الآحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد فان قيل فلم بني ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة عشر قيل لانّ الاصل في احد عشر احد وعشر فلمّا حذف حرف العطف وهي الواو ضُمّنا معنى حرف العطف فلمّا تضمّنا معنى الحرف وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لانّ لها حالة تمكّن قبل البنآء وكان الفتح اولى لانّه اخفّ الحركات وكذلك سائرها فان قيل فلم لم يبنوا اثنين في اثنى عشر قيل لوجهين احدهما انّ علم التثنية فيه هو علم الاعراب فلو نزعوا منه الاعراب لسقط معنى التثنية والثاني انّ اعرابه في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بُني على قياس أخواته لتضمّنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانّه قام مقام النون من اثنين فلمّا قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف اليه لانّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف اثنى عشر الا ترى انّك اذا قلت ضربت اثنى عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا انّ العشر قام مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجُعل الاسمان اسما واحدا قيل انّما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والّذي يدلّ على ذلك انّهم اذا بلغوا الى العشرين ردّوها الى العطف لانّه الاصل وانّما ردّوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل فهلّا اشتقّوا من لفظ الاثنين كما اشتقّوا من لفظ الثلثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانّهم لو اشتقّوا من لفظ الاثنين لما كان يتمّ معناه إلّا بزيادة واو ونون او ياء ونون وكان يؤدّي الى ان يكون له إعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الآحاد شيء يشتقّ منه الّا العشرة فاشتقّوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانّه لمّا كان الاصل ان يشتقّ من لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلّوا بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدًا نكرةً منصوبة قيل انّما كان واحدا نكرة لانّ المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من ايّ نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لانّ الواحد النكرة اخفّ من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الّذي يضاف الى ما بعده ولانّه ليس بمضاف فيتوهّم انّه جزء ممّا بيّنته كما يلزم بالمضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانّما وجب ان يكون منصوبا لانّه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانّما حذف للبنآء وكأنّه موجود في اللفظ لانّه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

This file was downloaded from QuranicThought.com

فمنع من الإضافة وامّا العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيّناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أُضيفت الى الواحد قيل لانّ المائة حملت على العشرة من وجه لانها عَقدٌ مثلُها وحملت على التسعين لانها تليها فالْزمت الإضافة تشبيها بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث مائة ولم يقولوا ثلث مئين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئين إلّا انهم اكتفوا بلفظ المائة لانها تدلّ على الجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع قال الله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً أي أطفالا قال الشاعر

كُلوا في بعض بَطنِكم تَعِفُّوا فإنّ زمانكم زَمَنٌ خميصُ

اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم أُجري الألفُ مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لانّ الالف عقد كما انّ المائة عقد فان قيل فلم يجمع الالف اذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمائة قيل لانّ الالف طرف كما انّ الواحد طرف لانّ الواحد اوّل والالف آخر ثمّ تتكرّر الاعداد فلذلك أُجري مجرى ما يضاف الى الآحاد فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لانّ كلّ واحد منها يتّصف بهذه الثلثة فلمّا اشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة والوجه الثاني انه اشبه الأصوات لانه صار غاية ينقطع عندها الصوت والاصوات مبنيّة فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بُني على حركة قيل لانّ له حالة تمكّن قبل النداء فبني على

حركة تفضيلا على ما بني وليس له حالة تمكّن فان قيل فلم كانت الحركة ضمّة قيل لثلثة اوجه الوجه الاوّل انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل بناؤه على الكسر والفتح تعيّن بناؤه على الضمّ والوجه الثاني انه بني على الضمّ فرقا بينه وبين المضاف لانه إن كان المضاف مضافا الى النفس كان مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضمّ لئلاّ يلتبس بالمضاف لانّ الضمّ لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضمّ لانه لمّا كان غاية يتمّ بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبلُ وبعد فبنوه على الضمّ كما بنوهما على الضمّ فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ قيل جاز الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لانّ الاصل في وصف المبنيّ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا على اللفظ وضمّةُ زيد ضمّة بناء وضمّة الصفة ضمّة إعراب قيل لانّ الضمّ لمّا اطّرد في كلّ اسم منادى اشبه الرفع للفاعل لاطّراده فيه فلمّا اشبه الرفع جاز ان يتبعه الرفعُ غير انّ هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمّة بناء وأنّ الاسم مبنيّ فلهذا كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريفُ ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريفَ ويؤيّد الرفع فيه بتقدير المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل أنّ المنادى اشبه الاسماء المضمرة والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع والنصب نحو يا زيدُ والحارثُ والحارثَ قيل انّما جاز الرفع والنصب على ما بيّنّا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال الله تعالى يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ والطير بالرفع والنصب فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع فان قيل فلم

This file was downloaded from QuranicThought.com

كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لانّ الاصل في كلّ منادى أن يكون منصوبا لانّه مفعول الاّ انّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الاصل فان قيل فما العامل فيه النصبَ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انّ العامل فيه النصب فعل مقدّر والتقدير فيه أدعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون الى انّه منصوب بيا لانّها نابت عن ادعو وانادي والّذي يدلّ على ذلك انّه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف الاّ انّه لمّا قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فان قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبين فهلاّ بُنيا لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بني المفرد قيل لوجهين احدهما انّ المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب واماّ المضاف فيتعرّف بالمضاف اليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد واماّ النكرة فبعيدة الشبه من اسماء الخطاب ولم يجز بناؤها والوجه الثاني انّا لو سلّمنا انّ المضاف والنكرة وقعا موقع اسماء الخطاب الاّ انّه لم يلزم بناؤها لانّه عرض فيهما ما منع من النداء اماّ المضاف فوجود المضاف اليه لانّه حلّ محلّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه واماّ النكرة فنصبت ليُفصل بينها وبين النكرة الّتي يقصد قصدها وكانت النكرة الّتي يقصد قصدها اولى بالتغيير لانّها هي المخرجة عن بابها فكانت اولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلاّ مع النكرة والمبهم لانّ الاصل فيهما النداء. بأيّ نحو يا ايّها الرجل ويا أيّهذا الرجل فلمّا اطّرحوا ايّا والالفُ واللام لم يطّرحوا حرفَ النداء لئلاّ يؤدّي ذلك الى الإجحاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف ايّ هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريفُ والظريفَ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب جماهير النحويّين الى انّه لا يجوز فيه إلاّ الرفع لانّ الرجل هاهنا هو المنادى في

الحقيقة الاّ انّهم ادخلوا ايّا هاهنا توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام لمّا كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه الاّ الرفع مع كونه صفة يذانا بانّه المقصود في النداء وذهب ابو عثمان المازنيّ الى انّه يجوز فيه النصب نحو يا أيّها الرجلَ كما يجوز يا زيد الظريفَ وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال فان قيل فلم لم يجمعوا بين يا والالف واللام. قيل لانّ يا تفيد التعريف والالف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فان قيل قولهم يا زيد هل تعرّف بالنداء او بالعلميّة قيل في ذلك وجهان احدهما انّا نقول انّ تعريف العلميّة زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انّا نسلّم انّ تعريف العلميّة والنداء اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لانّا منعنا عن الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظيّة كيا مع الالف واللام والعلميّة ليست بعلامة لفظيّة فبان الفرق بينهما فان قيل أليس قد قال الشاعر

فَديتُكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللّذان فرّا .

فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل انّما قوله

فديتك يا الّتي تَيَّمْتِ قلبي وانتِ بخيلة بالودّ عنّي

فانّما جمع بين يا والالف واللام لانّ الالف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف لانّه انّما يتعرّف بصلته لا بالالف واللام فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا وبينهما واماّ قول الآخر

فيا الغلامان اللّذان فرّا إيّاكما أن تَكْسِباني شرّا

فالتقدير فيه فيا ايّها الغلامان فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورَد نَقْضًا فان قيل قد قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قيل انّما جاز ان يجمعوا بينهما لوجهين احدهما انّ الالف واللام عوض عن حرف سقط

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

من نفس الاسم فانّ اصله إلاه فأسقطوا الهمزة من اوّله وجعلوا الالف واللام عوضا منها والّذي يدلّ على ذلك انهم جوّزوا قطع الهمزة ليدلّوا على انّها قد صارت عوضا عن همزة القطع فلمّا كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من ان يجمعوا بينهما والوجه الثاني انّه انّما جاز في هذا الاسم خاصّة لانّه كثر في استعمالهم فخفّ على ألسنتهم فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم أُلحقت الميم المشدّدة في آخر هذا الاسم نحو اللّهمّ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّها عوض من يا الّتي للتنبيه والهآء مضمومة لانّه نداء ولهذا لا يجوز ان يجمعوا بينهما فلا يقولون يا اللّهمّ لئلاّ يجمعوا بين العوض والمعوّض وذهب الكوفيّون الى انّها ليست عوضا من يا وانّما الاصل فيه يا الله أمّنا بخير الاّ انّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على السنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا أيش والاصل فيه ايّ شيء وقالوا وَيْلُمِّهِ والاصل فيه ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والّذي يدلّ على انّها ليست عوضا عنها انّهم يجمعون بينهما قال الشاعر

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّا

وقال الآخر

وما عليكِ أن تقولي كلّما * صلّيت او سبّحت يا اللّهمّا * أُردُد علينا شيخنا مُسَلَّمَا

فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينهما لانّ العوض والمعوّض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريّون واما قول الكوفيّين انّ اصله يا الله أمّنا بخير فهو فاسد لانّه لو كان الامر على ما ذكروا وذهبوا اليه لما جاز ان يستعمل هذا اللفظ الاّ فيما يؤدّي الى هذا المعنى ولا شكّ انّه يجوز ان يقال اللّهمّ العَنْه اللّهمّ أخزه وما اشبه ذلك قال الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ولو كان الامر على ما

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه أمّنا بخير إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء او ائتنا بعذاب اليم ولا شكّ انّ هذا التقدير ظاهر الفساد اذ لا يكون امّهم بالخير إن يمطر عليهم حجارة من السماء او يؤتوا بعذاب اليم وقولهم انّه يجوز ان يجمع بين الميم ويا بدليل ما انشدوه فلا حجّة فيه لانّه انّما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم يقع الكلام في حال الضرورة وانّما سهّل الجمع بينهما للضرورة انّ العوض في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر قال الشاعر . ها ننثا في فيّ من فمويهما . فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل فلم خصّ الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى انّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين وهما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلثة احرف قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ترخيمه وذلك لانّ الترخيم انّما دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلثة احرف فهو على غاية الخفّة فلا يحتمل الحذف لانّ الحذف منه يؤدّي الى الإجحاف به وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحرّكا وذلك نحو قولك في عُنُق يا عُنُ وفي كَتِف يا كَتِ وما اشبه ذلك لانّ في الاسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد ودم والاصل فيه يدي ودمو بدليل قولهم دموان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد ودم

This file was downloaded from QuranicThought.com

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما انّ الحذف في هذه الاسمآء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس امّا قلّته في الاستعمال فظاهر لانّها كلمات يسيرة معدودة وامّا بعده عن القياس فلانّ القياس يقتضي انّ حرف العلّة اذا تحرّك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلمّا حذف هاهنا من دمو دلّ على انّه على خلاف القياس والوجه الثاني انّهم انّما حذفوا اليآء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات عليها لانّ الاصل فيها يدي وغدو ودمو وامّا في باب الترخيم فانّما وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الّذي كثرت حروفه ولم يوجد هاهنا لانّه في غاية الخفّة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التأنيث نحو قولك في سنة يا سن وما اشبه ذلك قيل لانّ هآء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ الى اسم وليست من بنآء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركّب تقول في ترخيم حضرموت يا حَضْرَ وفي بعلبكّ يا بَعْلَ وما اشبه ذلك فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ترخيمه لانّ الترخيم انّما يكون فيما يؤثّر النداء فيه بيا والمضاف اليه لم يؤثّر فيه النداء بيا فكذلك لا يجوز ترخيمه وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز ترخيمه واحتجّوا بقول زهير بن أبي سلمى وهو

خذوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واحفظوا أواصرنا والرّحم بالغَيْبِ يُذكر

اراد يا آل عكرمة فحذف التآء للترخيم وهو عكرمة بن خَصَفَة بن قيس بن غيلان واحتجّوا ايضا بقول الشاعر

أبا عُرْوَ لا تُبْعِد فكلّ ابن حُرّة سيدعوه داعي مِيتة فيُجيب

اراد ابا عروة الاّ انّه حذف التآء للترخيم واحتجّوا ايضا بقول الآخر

أما تربن اليوم أمّ حمز قاربت بين عَنَقِي وَجَمْزِي

اراد أمّ حمزة فحذف التآء للترخيم فيدلّ على جوازه وما انشدوه لا حجّة فيه لانّه رخّمه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر

ألا أضحت حبائلكم رِماما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته او أمتدحه فإنّ الناس قد علموا

يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الّذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سِبَطر يا سِبَ او لا قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز ذلك لانّه كما بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون لانّه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرّك فكما بقيت الحركة في المتحرّك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيّون الى انّ ترخيمه بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الّذي قبله وذلك لانّ الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا انّه لا يحذف لأدّى ذلك الى ان يشابه الادوات وما أشبهها من الأسمآء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لانّه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور لئلاّ يؤدّي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلّم ولا قائل به فدلّ على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخّم على الضمّ في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لانّهم لو قدّروا بقيّة الاسم المرخّم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضمّ نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه شيء فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

This file was downloaded from QuranicThought.com

الباب السادس والثلثون

باب النُّدْبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تفجّع يلحق النادبَ عند فقد المندوب واكثر ما يلحق ذلك النسآء لضعفهنّ عن تحمّل المصائب فان قيل فما علامة الندبة قيل وا او يا في اوّله والف وهآء في آخره وانّما زيدت وا أو يا في اوّله والف وهآء في آخره ليمدّ بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهآء بعد الالف لانّ الالف خفيّة والوقف عليها يزيدها خفاء فزيدت الهآء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب الّا بأعرف اسمآئه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفجّع والرزيّة فاذا شاركوه فى التفجّع هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الفُ الندبة آخرَ المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لانّ الف الندبة انّما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انّه لا يتمّ المضاف الّا بذكر المضاف اليه ولا بدّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انّك لو قلت في غلام زيد وثوب خزّ غلام وثوب لم يتمّ الّا بذكر المضاف اليه فلمّا كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف اليه وامّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخيّر في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها الا ترى انّك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيّرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها واذا كنت مخيّرا في ذكر الصفة دلّ على انّها ليسا بمنزلة

شيء واحد واذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف الندبة الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيّين ويونس بن حبيب البصريّ الى جواز إلحاقها الصفةَ حملا على المضاف اليه وقد بيّنّا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب انّه قال وا عديما وا جُمْجُمَتَيّ الشامِيَّتَيْناه وهو شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يجز ندآؤه قيل لانّ المندوب لا ينادى ليجيب بل ينادى ليُشهر النادب مصيبته وانّه قد وقع في امر عظيم وخطب جسيم ويظهر تفجّعه كيف لا يكون في حالة مَنْ اذا دُعي اجاب وامّا المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندآؤه لكان يؤدّي الى ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والثلثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجلَ في الدار قيل انّما بنيت مع لا لانّ التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانّه جوابُ قائل قال هل من رجل في الدار فلمّا حذفت من من اللفظ وركّبت مع لا تضمّنت معنى الحرف فوجب ان تبنى وانّما بنيت على حركة لانّ لها حالة تمكّن قبل البنآء وانّما كانت الحركة فتحة لانّها اخفّ الحركات وذهب بعض النحويّين الى انّ هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بنآء لانّ لا تعمل النصب إجماعا لانّها نقيضة انّ لانّ لا للنفي وانّ للإثبات وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره الا ترى انّ لا لمّا كانت فرعا على إنّ في العمل وانّ تنصب مع التنوين نصبت لا بغير تنوين ليحطّ الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تحطّ

This file was downloaded from QuranicThought.com

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانّه لو كان معربا لوجب
ان لا يحذف منه التنوين لانّ التنوين ليس من عمل انّ وانّما هو شيء
يستحقّه الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل إنّ فلا معنى لحذفه مع لا
ليحطّ الفرع عن درجة الاصل لانّ الفرع انّما يحطّ عن درجة الاصل
فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
ان يكون ثابتا مع الفرع ثمّ انحطاطها عن درجة إنّ قد ظهر في اربعة
مواضع الاوّل انّ إنّ تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الّا في النكرة
خاصّة والثاني انّ إنّ لا تركّب مع اسمها لقوّتها ولا تركّب مع اسمها
لضعفها والثالث انّ إنّ تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف
وحرف الجرّ ولا لا تعمل مع الفصل والرابع انّ إنّ تعمل في الاسم
والخبر عند البصريّين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
المحقّقين فانحطّت لا الّتي هي الفرع عن درجة إنّ الّتي هي الاصل فان قيل
فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
على الموضع والعطف على لفظ المبنيّ لا يجوز قيل لانّه لمّا اطّرد البناء
على الفتحة في كلّ نكرة ركّبت مع لا لانّها اشبهت النصب للمفعول لاطّراده
فيه فأشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
جاز ان تبنى صفة النكرة معها على الفتح كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
وترفع حملا على الموضع قيل لانّ بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
الاسم مع الحرف فلمّا جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى
مع الصفة لانّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انّه
لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايّها الرجل
ثمّ هما في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبني كلّ واحد منهما مع صاحبه ولا
يجوز هاهنا ان تركّب لا مع النكرة اذا ركّبت مع صفتها لانّه يؤدّي الى
ان تجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كرّرت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
قيل لانّك اذا كرّرت كان جوابا لمن قال أرجل في الدار ام امرأة
فتقول لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ ليكون الجواب على حسب السؤال
فان قيل لم بُنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لانّ النكرة تقع بعد
من في الاستفهام الا ترى انّك تقول هل من رجل في الدار فإذا وقعت
بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذفت من في
السؤال تضمّنت النكرة معنى الحرف فوجب ان تبنى واما المعرفة فلا تقع
بعد من في الاستفهام الا ترى انّك لا تقول هل من زيد في الدار
فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز
تقدير من في الجواب لم يتضمّن المعرفة معنى الحرف فوجب ان يبقى
على اصله في الإعراب فامّا قول الشاعر . لا هيثمَ الليلة في المطيّ .
فإنّما جاز لانّ التقدير فيه لا مثل هيثم فصار في حكم النكرة فجاز
ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضيّة ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي
حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيدَ
عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانّه
جاء مبنيّا على السؤال كأنّه قال أزيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
عندي ولا عمرو والدليل على انّ السؤال في تقدير التكرير انّ المفرد
لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انّه اذا قيل أزيد عندك كان
الجواب أن تقول لا من غير أن تذكره كانّك قلت لا اصل
لذلك فامّا قولهم لا بدّ لك أن تفعل كذا فانّما لم تكرّر لانّه صار
بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
يذر في مجرى يدع لاتّفاقهما في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف
قيل لم يجز ان تبنى مع المضاف لانّ المضاف والمضاف اليه
بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤدّي الى ان تجعل ثلث

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه المضاف في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والثلثون

باب حروف الجرّ

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجرّ قيل انّما عملت لانّها اختصّت بالاسمآء والحروف متى كانت مختصّة وجب ان تكون عاملة وانّما وجب ان تعمل الجرّ لانّ إعراب الاسمآء رفع ونصب وجرّ فلمّا سبق الابتدآء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى النصب في المفعول لم يبق الاّ الجرّ فلهذا وجب ان تعمل الجرّ واجود من هذا ان تقول انّما عملت الجرّ لانّها تقع وسطا بين الاسم والفعل والجرّ وقع وسطا بين الرفع والنصب فأُعطي الاوسط الاوسط ثمّ انّ هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجرّ فيه والآخر لا يلزم الجرّ فيه فامّا ما يلزم الجرّ فيه فمن والى وفي واللام والبآء وربّ وامّا ما لا يلزم الجرّ فيه فالواو والتآء في القسم وحتّى ولها مواضع نذكرها فيها ان شآء الله تعالى وامّا ما لا يلزم الجرّ فيه فعن وعلى والكاف وحاشى وخلا ومذ ومنذ فامّا عن فتكون اسما كما تكون حرفا فإذا كانت اسما دخل عليها حرف الجرّ فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة قال الشاعر

فقلتُ اجعلي ضوء الفراقد كلّها يمينا وضوء النجم من عن شمالك

وقال الآخر

فلقد أراني للرماح دَرِيَّة من عن يميني مرّةً وشمالي

وقال الآخر

جرت عليها كلّ ريح سَيْهوجُ من عن يمين الخطّ او سماهجُ

وقال الآخر . من عن يمين الحُيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ . واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك وامّا على فتكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف الجرّ فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر

غَدَت مِن عليه بعد ما تَمّ ظمؤها تصِلّ وعن قيضٍ بِزيزآءَ مَجْهَلِ

وقال الآخر

أنت من عليه تنفض الطَّلّ بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترفّعا

وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نَوْشًا مِن علا نوشًا به تقطع اجواز الفَلا

واذا كانت فعلا كانت مشتقّة من مصدر وتدلّ على زمان مخصوص نحو علا الجبل يعلو علوًّا فهو عالٍ كقولك سلا يسلو سلوًّا فهو سالٍ وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على زيد دين واشباهه وامّا الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما قدّروها تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجرّ وكان ما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنَ . فالكاف الاولى حرف جرّ والثانية اسم لانّه لا يجوز ان يدخل حرف جرّ على حرف جرّ كقول الشاعر . يضحكنَ عن كالبَرَد المُنْهَمِّ . وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطَّعن يَهْلك فيه الزيتُ والفُتُلُ

فالكاف هاهنا اسم لانّها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد الفعل اليها فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جآءني الّذي كزيد وما اشبه ذلك وامّا حاشى وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثنآء فيما قبل وامّا مذ ومنذ فلهما باب نذكرهما فيه فيما بعد ان شآء الله تعالى

This file was downloaded from QuranicThought.com

ثمّ انّ معاني هذه الحروف كلّها مختلفة فامّا من فتكون على اربعة اوجه
الوجه الاوّل ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَٱجْتَنِبُوا ٱلرِّجْسَ
مِنَ ٱلْأَوْثَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للتبعيض لانّه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوثان دون بعض
وانّما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم إله غيره ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالرّبع من أحد . اي احد وذهب بعض
النحويّين الى انّه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدلّ بقوله تعالى
وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّآتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا
مِنْ أَبْصَارِهِمْ ومن زائدة وما استدلّ به لا حجّة له فيه لانّ من ليست
زائدة فامّا قوله تعالى وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّآتِكُمْ فمن فيه للتبعيض لا
زائدة لانّه من الذنوب ما لا يكفّر بإبداء الصدقات او إخفائها وإيتائها
للفقراء وهي مظالم العباد وامّا قوله تعالى يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فمن فيه
ايضا للتبعيض لانّهم انّما أمروا ان يغضّوا ابصارهم عمّا حرّم عليهم لا
عمّا أحلّ لهم فدلّ على انّها للتبعيض وليست زائدة وامّا الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ
وَٱمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين
وامّا في فمعناها الظرفيّة كقولك زيد في الدار وقد يتّسع فيها فيقال
زيد ينظر في العلم وامّا اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختصّ به ويملكه وامّا الباء فمعناها الإلصاق كقولك كتبت
بالقلم اي ألصقت كتابتي بالقلم وامّا ربّ فمعناها التقليل وهي تخالف

حرف الجرّ من اربعة اوجه الوجه الاوّل انّها تقع في صدر الكلام
وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انّها لا تعمل الّا
في نكرة وحروف الجرّ تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انّه يلزم
مجرورها الصفة وحروف الجرّ لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انّها
يلزم معها حذف الفعل الّذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف
واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصّت بها فامّا كونها في صدر الكلام
فانّها لمّا كانت تدلّ على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت
حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام وامّا كونها لا تعمل الّا
في النكرة فلانّها لمّا كانت تدلّ على التقليل والنكرة تدلّ على التكثير
وجب ان تختصّ بالنكرة الّتي تدلّ على التكثير ليصحّ فيها التقليل وامّا
كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل
الّذي يتعلّق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر وامّا حذف الفعل
معها فللعلم به الا ترى انّك اذا قلت ربّ رجل يفهم كان التقدير فيه
ربّ رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما
حذف في قوله تعالى وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ الى قوله إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ
ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا وامّا عن فمعناها
المجاوزة وامّا على فمعناها الاستعلاء وامّا الكاف فمعناها التشبيه وقد
تكون زائدة كقوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وتقديره ليس مثله شيء قال
الشاعر . لواحقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ . وتقديره فيها المقق وهو
الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلثون

باب حتّى

ان قال قائل على كم وجه تستعمل حتّى قيل على ثلثة اوجه الاوّل

This file was downloaded from QuranicThought.com

ان تكون حرف جرّ كإلى نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويّين إلّا في قول شاذّ لا يعرّج عليه وهو ما قد حكي عن بعضهم انّه قال انّه مجرور بتقدير الى بعد حتّى وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جاءني القوم حتّى زيد ورأيت القوم حتّى زيدا ومررت بالقوم حتّى زيد فان قيل فلم حملت حتّى على الواو قيل لانّها اشبهتها ووجه الشبه بينهما انّ اصل حتّى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى انّك اذا قلت جاءني القوم حتّى زيدٌ كان زيد داخلا في المجيء كما لو قلت جاءني القوم وزيد فلمّا اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لانّها لمّا كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصوّر ان يكون طرف الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتّى النساء لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعا لهم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء كأمّا نحو ضرب القوم حتّى زيد ضارب وذهبوا حتّى عمرو ذاهب قال الشاعر

فما زالت القتلى تَسُحُّ دماءَها بدجلة حتّى ماء دجلة أشكَلُ

وقال الآخر

مَطوتُ بهم حتّى تَكِلَّ ركابُهم وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب لانّ الجملة انّما يحكم لها بموضع من الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب وإذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الاوجه الثلثة التي في حتّى وقد تجتمع كلّها في مسألة واحدة نحو قولهم أكلت السمكة حتّى رأسِها وحتّى رأسُها وحتّى رأسَها بالجرّ والرفع والنصب فالجرّ على ان تجعل حتّى حرف جرّ والنصب على ان تجعلها حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتّى رأسها مأكول وانّما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الاوجه الثلثة ينشد

ألقى الصحيفةَ كي يخفّف رَحْلَه والزادَ حتّى نَعلَه ألقاها

بالرفع والنصب والجرّ فالجرّ بحتّى والنصب على العطف والرفع على الابتداء والقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الاربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم انّ الأغلب على مُذ الاسميّة وعلى منذ الحرفيّة وكلّ واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جارّا قيل انّما قلنا انّ الاغلب على مذ الاسميّة وعلى منذ الحرفيّة لانّ مذ دخلها الحذف والاصل فيها منذ فحذف النون منها والحذف انّما يكون في الاسماء والدليل على انّ الاصل في مذ منذ انّك لو صغّرتها او كسّرتها لرددت النون اليها فقلت في تصغيرها منيذ وفي تكسيرها أمناذ لانّ التصغير والتكسير يردّان الاشياء الى اصولها فدلّ على انّ الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان قيل انّما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانّه خبر المبتدأ لانّ مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ قيل لانّهما اذا كانا حرفين بنيا لانّ

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

الحروف كلّها مبنيّة واذا كانا اسمين بنيا لتضمّنهما معنى الحرف لانّك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من اوّل اليومين الى آخرهما ومن اوّل الليلتين الى آخرها ولمّا تضمّنا معنى الحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لانّ الاصل فى البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضمّ لانّه لمّا وجب ان تحرّك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضمّ إتباعا لضمة الميم كما قالوا في مُنتِن مُنْتُن فضمّوا التاء إتباعا لضمّة الميم ومنهم من يقول مِنتِن فيكسر الميم إتباعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمدُ لله فضمّ اللام إتباعا لضمّة الدال وقراءة من قرأ الحمدِ لله فكسر الدال إتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيّتين وهما تختصّان بابتداء الغاية في الزمان كما انّ مِن تختصّ بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيّون الى انّ مِن تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلّوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فأدخلَ مِن على اوّل يوم وهو ظرف زمان ويستدلّون ايضا بقول زهير بن ابي سلمي

لمن الديار بقُنّة الحِجر أقوين من حِجَج ومن دهر

وما استدلّوا به لا حجّة لهم فيه امّا قوله تعالى لَمسجدٌ أُسّس على التقوى من اوّل يوم احقّ ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس اوّل يوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه اهل القرية واهل العير وهذا كثير في كلامهم وامّا قول زهير بن ابي سلمي من حجج ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومذ دهر وإن صحّ ما رووه فالتقدير فيه من مرّ حجج ومن مرّ دهر كما تقول مرّت عليه السنون ومرّت عليه الدهور فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على ما بيّنّا فاعرفه تصب انّ شاء الله تعالى

الباب الحادي والاربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذف فعل القَسَم قيل انّما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم انّ الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها يعني الواو والتاء قيل لانّ فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى انّ التقدير في قولك بالله لأفعلنّ أُقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدّي من هذه الاحرف هو الباء لانّ الباء هو الحرف الّذي يقتضيه الفعل وإنّما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدّية لانّ الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتّصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته والّذي يدلّ على انّها هي الاصل انّها تدخُل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختصّ باسم الله تعالى دون غيره فلمّا دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصّت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دلّ على انّ الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما انّ الواو تقتضي الجمع كما انّ الباء تقتضي الإلصاق فلمّا تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني انّ الواو مخرجها من الشفتين كما انّ الباء مخرجها من الشفتين فلمّا تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصّت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانّها لمّا كانت فرعا على الباء والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطّت عن درجة الباء الّتي هي الاصل واختصّت بالمظهر دون المضمر لانّ الفرع ابدًا ينحطّ عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لانّ التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة ويقور لانّه مأخوذ من الوقار الّا انّهم

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصّت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لمّا كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر لانها فرع انحطّت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاختصّت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإنّ وما ولا قيل لانّ القسم وجوابه لمّا كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وانّما تتعلّق احدى الجملتين بالاخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إمّا أن يكون موجبا او منفيّا جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإنّ وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان إيجابا لم يخل من إنّ او اللام فلمّا خلا منهما دلّ على انها نفي فلهذا جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والاربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلامُ زيد اي غلامٌ لزيد وإضافة بمعنى مِن نحو ثوب خزّ اي ثوب من خزّ فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجُرّ المضاف اليه قيل امّا حذف التنوين فلانه يدلّ على الانفصال والاضافة تدلّ على الاتّصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى انّ التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه والاضافة تدلّ على الاتّصال وكون الشيء متّصلا منفصلا في حالة واحدة مُحال وامّا جرّ المضاف اليه فلانّ الاضافة لمّا كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحُذِفَ حرف الجرّ قام المضاف مقامه

فعمل في المضاف اليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ فان قيل وجه زيد ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى اللام لانّ الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل الا ترى انّه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبُ خزٍّ ثوبٌ خزٌّ فترفع خزّ لانّه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه وامّا الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل الا ترى انّك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزّا صفة لثوب فلمّا وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاوّل علمنا انّه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل واضافة افعَل الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع كلّها قيل امّا اسم الفاعل فانّما كانت اضافة غير محضة لانّ الاصل في قولك مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدا اي ضاربٍ زيدا بتنوين ضارب فلمّا كان تنوين هاهنا مقدّرا كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا اجرى وصفا للنكرة وامّا الصفة المشبّهة باسم الفاعل فإنّما كانت اضافتها غير محضة لانّ التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت برجل حسن وجهه فلمّا كان التنوين ايضا هاهنا مقدّرا كانت اضافته ايضا غير محضة وامّا افعل الّذي يضاف الى ما هو بعض له فانّما كانت اضافته غير محضة لانّ التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد افضل من القوم فلمّا كانت من هاهنا مقدّرة كانت اضافته غير محضة وامّا اضافة الاسم الى الصفة فانّما كانت غير محضة لانّ التقدير في قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلمّا كان الموصوف هاهنا مقدّرا كانت الاضافة غير محضة لم تفد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة نحو غلام زيد وممّا لم يتعرّف بالاضافة لانّ اضافته غير محضة كقولهم

This file was downloaded from QuranicThought.com

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وانّما لم يتعرّف بالاضافة لانّها لاتخصّ شيئا بعينه فلهذا وقعت صفة للنكرة فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوّز في الكلام لانّ من كلامهم المجاز الا ترى انّهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجآني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وانّما كان جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جآني القوم كلّهم زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا المجاز الّذي كان في قوله فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فامّا التوكيد بتكرير اللفظ فنحو جآني زيد زيد وجآني رجل رجل وما اشبه ذلك وامّا التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كلّه أجمع أجمعون جمعآء جُمَعُ كلا كلتا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلّهم وأجمعين قيل لانّ النفس والعين يدلّان على حقيقة الشيء وكلّهم وأجمعون يدلّان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلّان على محاط به فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمها اولى وقدّم كلّهم على اجمعين لانّ معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلّهم لانّ اجمعين مشتقّة من الاجتماع وكلّ لا اشتقاق له وامّا ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وانّما كان ذلك لانّهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا ألفاظا بعد اجمعين تبعا له لانّها لا معنى لها سوى التبع فلهذا

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعآء وجُمَعُ هل هنّ معارف ام نكرات قيل هي معارف والّذي يدلّ على ذلك انّها تكون تأكيدا للمعارف نحو جآء الجيش أجمع ورأيت القبيلة جمعآء ومررت بهنّ جُمَع فلمّا كانت تأكيدا للمعارف دلّ على انّها معارف فان قيل فلم كانت غير معروفة قيل امّا اجمع فللتعريف ووزن النعل وامّا جمعآء فلألفي التأنيث نحو صحرآء وامّا جُمع فللتعريف والعدل عن أجْمَعَ جمعآء وقياسه جُمْع كحُمْر فعدل وحُرّك فاجتمع فيه العدل والتعريف وامّا كلا وكلتا ففيهما إفراد لفظيّ وتثنية معنويّة والّذي يدلّ على ذلك انّهما تارة يرجع الضمير اليهما بالإفراد اعتبارا باللفظ وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعني قال الله تعالى كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا فردّ الضمير الى اللفظ فأفرد ثمّ قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنّهم ... أسود الشرى من كلّ اغلب ضيغم

وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما ... قد أَقْلَعَا وكلا أنفيهما راب

فردّ الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتبارا بالمعنى وقال راب اعتبارا باللفظ والّذي يدلّ على انّ الالف فيهما ليست للتثنية أنّها لو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المظهر لانّ الاصل هو المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للتثنية لوجب ان تنقلب مع المظهر فلمّا لم تنقلب دلّ على انّها الالف المقصورة وليست للتثنية وذهب الكوفيّون الى انّ الالف فيهما للتثنية واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر

في كِلْتِ رجليها سلامى واحدهْ ... كلتاهما مقرونة بزائِدَهْ

فأفرد في قوله كلت فدلّ على انّ كلتا مثنّى واستدلّوا على ذلك ايضا

This file was downloaded from QuranicThought.com

بأنّ الالف فيهما تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كلتيهما ومررت بالمرأتين كلتيهما ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيّون ليس بصحيح فامّا استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدّم . في كلت رجليهما سلامى واحدهْ . فلا حجّة فيه لانّه يحتمل انّه حذف الالف لضرورة الشعر وامّا قولهم انّها تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انّما قلبت مع المضمر لانّها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلمّا اشبهتها قلبت الفها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم انّ هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقعّ الاّ مضافة كما انّ هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد النكرة قيل إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّه لا يجوز وذلك لانّ كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكّد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تاكيدا كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيّون الى انّه يجوز واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر

لَكِنَّه شاقَهُ أن قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدّةَ حولٍ كلّه رجبُ

فجرّ كلاّ على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلّوا ايضا بقول الشاعر

إذا القَعود كرّ فيها حَفَدا يوما جديدا كلّه مطرّدا

فأكّد يوما وهو نكرة بكلّه واستدلّوا ايضا بقول الآخر . وقد صَرَّتِ البَكرة يوما اجمعا . وما استدلّوا به من هذه الابيات لا حجّة فيه امّا قول الشاعر . يا ليت عدّةَ حول كلّه رجبا . فالرواية . يا ليت

عدّة حولٍ كلّه رجبُ . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب فانّ القصيدة منصوبة وامّا قول الآخر . يوما جديدا كلّه مطرّدا . فيحتمل ان يكون تاكيدا للمضمر في جديد والمضمرات لا تكون الاّ معارف وكان هذا اولى لانّه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون الانشاد بالرفع وامّا قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا . فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجّة ثمّ لو صحّت هذه الابيات على ما رووه فلا يجوز الاحتجاج بها لقلّتها وشذوذها في بابها والشاذّ لا يحتجّ به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لانّ الاشتراك يقع فيها الا ترى انّ المبيّن بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم ايّهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل الا ترى انّك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه لانّا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجرّه وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلم لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرها قيل لانّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

This file was downloaded from QuranicThought.com

مخصوصا واذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع اشدّ استحالة وكذلك سائرها فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف فاذا قلت جآني زيد الظريف كان العامل فيه جآني واذا قلت رأيت زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت واذا قلت مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى انّ كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع والى انّ كونه صفة لمنصوب اوجب له النصب والى انّ كونه صفة لمجرور اوجب له الجرّ والّذي عليه الاكثرون هو الاوّل وهو مذهب سيبويه فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصّه من غيره لانّه لا يكون الاّ بعد اسم مشترك الا ترى انّك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصّصت ولدا واحدا من اولاده فان لم يكن له الاّ ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انّه اسم جامد كما انّ البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف انّ العامل فيه هو العامل في الاسم الاوّل والدليل على ذلك انّك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

وهذا باب يترجمه البصريّون ولا يترجمه الكوفيّون فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السادس والاربعون

باب البدَل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسّع والمجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة اضرب بدل الكلّ من الكلّ وبدل البعض من الكلّ وبدل الاشتمال وبدل الغلط فامّا بدل الكلّ من الكلّ فقولك جآني اخوك زيد ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى اِهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكلّ كقولك جآني بنو فلان ناس منهم ولا بدّ ان يكون فيه ضمير يعلّقه بالمبدل منه قال الله تعالى وَٱرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وامّا قوله تعالى وَلِلهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم فحذف الضمير للعلم به وامّا بدل الاشتمال فنحو قولك سلب زيد ثوبه ويعجبني عمرو علمه ولا بدّ فيه ايضا من ضمير يعلّقه بالمبدل منه قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقوله قتال فيه بدل من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فامّا قول الشاعر

لقد كان في حَوْلٍ ثَوَآءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضِّي لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سائِمُ

والتقدير فيه ثويته فيه فحذف للعلم فامّا بدل الغلط فلا يكون في قرآن ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره فيقول لقيتُ زيدا عمرا فعمرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

This file was downloaded from QuranicThought.com

به فأتى بالّذي قصده وابدله من المغلوط به والاجود في مثل هذا
ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البدل
قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب جماعة منهم الى انّ العامل
في البدل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي عليّ
الفارسيّ انّه قيل له كيف يكون البدل ايضاحا للمبدل وهو من غير
جملته فقال لمّا لم يظهر العامل في البدل وانّما دلّ عليه العامل في
المبدل واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والّذي يدلّ
على انّ العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا أَنْ
يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ
فِضَّةٍ فظهور اللام في بيوتهم وهي بدل من مَن ويدلّ على انّ العامل في
البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ
قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو بدل
من الّذين استضعفوا فدلّ على انّ العامل في البدل غير العامل في
المبدل وذهب قوم الى انّ العامل في البدل هو العامل في المبدل
منه كما انّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
الاوّل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفآء وثمّ وأو
ولا وبل ولكن وأم وحتّى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
الواو قيل لانّ الواو لا تدلّ على اكثر من الاشتراك فقط واممّا
غيرها من الحروف فتدلّ على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبيّن
واذا كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركّب والمفرد اصل
للمركّب فان قيل فما الدليل على انّ الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا ٱلْبَابَ سُجَّدًا ولو كانت
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدّم في احدى الآيتين ما يتأخّر في
الاخرى قال لبيد

أُغْلِي ٱلسِّبَآءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا

وتقديره فُضّ ختامها وقُدحت لانّه يريد بالجونة هاهنا القدر وقُدحت
اي غُرفت والمغرفة يقال لها المقدحة وفُضّ ختامها اي كشف غطآؤها
والغرف انّما يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثمانينيّ والاظهر انّه
اراد بالجونة الخابية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرتجل في
شرح السبع الطول والّذي يدلّ على انّها للجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو
كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لانّ هذا
الفعل لا يقع الاّ من اثنين ولا يجوز الاقتصار على احدهما فدلّ على
انّها تفيد الجمع دون الترتيب فاممّا الفآء فانّها تفيد الترتيب والتعقيب
وثمّ تفيد الترتيب والتراخي وأو تفيد الشكّ والتخيير والإباحة ولا تفيد
النفي وبل تفيد الانتقال من قصّة الى قصّة اخري ولكن تفيد
الاستدراك وانّما تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانّها
تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد
النفي كلكن ولم يجز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كبل قيل لانّ بل
انّما تستعمل في الايجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انّما
يقع في الكلام نادرا فاقتصروا على حرف واحد واممّا استعمال لكن
فانّما يكون بعد النفي فجاز ان يشترك معها فيه لانّ الكلامين صواب

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

ولا ينكر تكرارُ ما يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فيهما وامّا أمْ فتكون على ضربين متّصلة ومنقطعة فامّا المتّصلة فتكون بمعنى أيّ نحو أزيد عندك أم عمرو اي ايّهما عندك وامّا المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة كقولهم انّها لإبل ام شآء والتقدير فيه بل أهي شآء كانّه رأى اشخاصا فغلب على ظنّه انّها إبل فاخبر بحسب ما غلب على ظنّه ثمّ ادركه الشكّ فرجع الى السؤال والاستثبات فكانّه قال بل أهي شآء ولا يجوز ان تقدّر بل وحدها والّذي يدلّ على ذلك قوله تعالى أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدلّ على انّها بمنزلة بل والهمزة فامّا إمّا فليست حرف عطف ومعناها كمعنى او الاّ انّها اقعد في باب الشكّ من او لانّ او يمضي صدرُ كلامك معها على اليقين ثمّ يطرأ الشكّ من آخر الكلام الى اوّله وامّا إمّا فيُبنى الكلام معها من اوّله على الشكّ وانّما قلنا انّها ليست حرف عطف لانّ حرف العطف لا يخلو إمّا ان يعطف مفردا على مفرد او جملة على جملة فاذا قلت قام إمّا زيد وإمّا عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملةً على جملة ثمّ لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدّم على الاسم لانّ حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ثمّ لو كانت ايضا حرف عطف لما جاز ان يُجمع بينها وبين الواو فلمّا جُمع بينهما دلّ على انّها ليست حرف عطف لانّ حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والاربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل الّتي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن الفعل والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهي

جَمْعٌ ووَصْف وتانيث ومعرِفة ... وعُجمة ثمّ عَدل ثمّ تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لانّ وزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانّهما تجريان مجرى علامة التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انّه لا يقال عطشانة وسكرانة كما لا يقال جمراة وصفراة والتعريف فرع على التنكير والعجمة فرع على العربيّة والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانّه متعلّق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا

فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانّها لمّا كانت فروعا على ما بيّنّا والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علّتان من هذه العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع الصرف بعلة واحدة قيل لانّ الاصل في الاسمآء الصرف ولا تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لانّها لا تقوى على نقله عن اصله الاّ ان تكون العلّة تقوم مقام علّتين فحينئذ تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علّة مقام علّتين فان قيل لم مُنع ما لا ينصرف التنوينَ والجرّ قيل لوجهين احدهما انّه انّما مُنع من التنوين لانّه علامة التصرّف فلمّا وجد ما يوجب منع التصرّف وجب ان يحذف ومنع الجرّ تبعًا له والوجه الثاني انّه انّما منع الجرّ اصلا لا تبعا له لانّه انّما منع من الصرف لانّه اشبه الفعل والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل فلم حمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف قيل لانّ بين الجرّ والنصب مشابهة ولهذا حمل الجرّ على النصب في التثنية وجمع المذكّر

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

والمؤنّث السالم فلمّا حُمل الجرّ على النصب في تلك المواضع فكذلك يحمل الجرّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الاّ خمسة انواع افعل اذا كان نعتا نحو ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حبلى وحمراء وما كان على فَعلان مؤنّثه فَعْلَى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن العدد نحو مَثْنَى وثُلاث ورُباع واشباهه قيل امّا افعل فانّما لم ينصرف معرفةً ولا نكرة لانّه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل وذهب ابو الحسن الاخفش الى انّه اذا سُمّي به ثمّ نُكّر انصرف لانّه لمّا سمّي به زال عنه الوصف واذا نُكّر بقي وزن الفعل وحده فوجب ان ينصرف والصحيح انّه لا ينصرف لانّه اذا نكّر رجع الى الاصل وهو الوصف فيجتمع فيه علّتان وهو وزن الفعل والوصفُ كما انهم صرفوا قولهم مررت بنسوةٍ اربعٍ وان كان على وزن الفعل وهو صفة الاّ انّ الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي اصله في الوصف وان كان قد سمّي به واما ما كان آخره الف التانيث فانّما لم ينصرف لانّه مؤنّث وتانيثه لازم فكأنّه أُنّث مرّتين فلهذا لا ينصرف لانّ العلّة فيه قامت مقام علّتين واما ما كان على فعلان مؤنّثه فعلى نحو سكران وسكرى فلانّ الالف والنون فيه اشبهتا الفي التانيث نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تآء التانيث والثاني انّ بناء مذكّرهِ مخالف لبناء مؤنّثه وان لم يكن له مؤنّث على فعلى نحو عثمان فانّه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فانّما منع من الصرف البتّة وذلك لاربعة اوجه ذكرها الثمانينيّ الوجه الاوّل انّه

لمّا كان جمعا لا يمكن جمعه مرّة ثانية فكأنّه قد جُمع مرّتين والوجه الثاني انّه جمع لا نظير له في الآحاد فعدم النظير يقوم مقام علّة ثانية والوجه الثالث انّه جمع ولا يمكن ان يكسّر مرّة ثانية فأشبه الفعل لانّ الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع انّه جمع لا نظير له في الاسمآء العربيّة فجرى مجرى الاسم الاعجميّ لانّ الاعجميّ يكون على غير وزن العربيّ والوجهان الآخران يرجعان الى الاوّلين واما ما كان معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانّما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف وقيل لانّه عدِل عن اللفظ والمعنى فامّا عدله في اللفظ فظاهر واما عدله في المعنى فلانّ العدد يراد به قبل العدل الدلالة على قدر المعدود الا ترى انّك اذا قلت جاءني اثنان او ثلثة اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاءني مثنى وثلاثَ لم يجز حتّى يتقدّم قبله جمع لتدلّ بذكر المعدود على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى مثنى وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثةً ثلاثة فدلّ على انّه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم دخل جمع ما لا ينصرف الجرّ مع الالف واللام او الاضافة قيل لثلثة اوجه الاوّل انّه أُمن فيه التنوينُ لانّ الالف واللام والاضافة لا تكون مع التنوين فلمّا لا وجدت مع التنوين أُمن فيه التنوين فدخله الجرّ في موضع الجرّ والوجه الثاني انّ الالف واللام والاضافة قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجرّ فكذلك مع ما قام مقامه والوجه الثالث انّه بالالف واللام والاضافة بعُد عن شبه الفعل فلمّا بعُد عن شبه الفعل دخله الجرّ في موضع الجرّ لانّه قد صار بمنزلة ما فيه علّة واحدة فلهذا المعنى دخله الجرّ مع الالف واللام والاضافة فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

This file was downloaded from QuranicThought.com

الباب التاسع والاربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلثة ماضٍ وحاضر ومستقبل قيل لانّ الازمنة ثلثة ولمّا كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماض وحاضر ومستقبل فان قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة ولم كانت الحركة فتحة قيل انّما بني الفعل اوّلا لانّ الاصل في الافعال البنآء وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لانّ الفعل الماضي اشبه الاسمآء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسمآء في الشرط والجزآء فانّك تقول ان فعلتَ فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلمّا قام الماضي مقام المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسمآء وجب ان يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الامر الّذي ما اشبه الاسمآء ولا اشبه ما اشبهها وانّما كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما انّ الفتحة اخفّ الحركات فلمّا وجب بناؤه على حركة وجب ان يبنى على اخفّ الحركات والوجه الثاني انّه لا يخلو إمّا ان يبنى على الكسر او على الضمّ او على الفتح فبطل ان يبنى على الكسر لانّ الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا ينبغي ان يبنى على ثقيل واذا كان الجرّ لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا يدخله الكسر الّذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضمّ ايضا لثلاثة اوجه الوجه الاوّل انّ الضمّ اثقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على الاثقل اولى والوجه الثاني انّ الضمّ اخو الكسر لانّ الواو اخت الياء الا ترى انّهما يجتمعان في الردف نحو قوله

ولا تُكْثِرْ على ذي الضغن عَتْبًا ولا ذِكْرَ التجرّم للذنوب

ولا نسأله عمّا سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تك في صديق او عدوّ تخبّرك العيون عن القلوب

والوجه الثالث انّما لم يُبْنَ على الضمّ لانّ من العرب من يَجْتَزِئُ بالضمّة عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر

فلو أنّ الاطبّآءَ كانُ حولي وكان مع الاطبّآءِ الشفآء

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضمّ وجب ان يبنى على الفتح فان قيل فلم بني فعل الامر على الوقف قيل لانّ الاصل في الافعال البنآء والاصل في البنآء ان يكون على الوقف فبني على الوقف لانّه الاصل وذهب الكوفيّون الى انّه معرب واعرابه الجزم واستدلّوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاوّل انّهم قالوا انّما قلنا انّه معرب مجزوم لانّ الاصل في قم واذهبْ لتقم ولتذهب قال الله تعالى فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذُكر انّها قرآءة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وقد روي عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم انّه قال في بعض مغازيه لتأخذوا مصافّكم فدلّ على انّ الاصل في قُمْ لتقم واذهبْ لتذهب الّا انّه لمّا كثر كلامهم وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اىّ شيء وكقولهم ويلمّه والاصل فيه ويل امّه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا والوجه الثاني انّهم قالوا اجمعنا على انّ فعل النهي معرب مجزوم نحو لا تقم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لانّ النهي ضدّ الامر وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث انّهم قالوا الدليل على انّه مجزوم انّك تقول في المعتلّ أُغْزُ إِرْمِ إِخْشَ فتحذف الواو واليآء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدلّ على انّه مجزوم بلام مقدّرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ اذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

This file was downloaded from QuranicThought.com

وامّا ما ذهب اليه الكوفيّون ففاسد وقولهم انّ الاصل في قم لتقم واذهب لتذهب الاّ انّهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وانّه لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يختصّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله فلمّا قيل اقعنسس واحرنجم واعلوّط وما اشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم انّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لانّ فعل النهي في اوّله حرف المضارعة الّذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحقّ الاعراب فكان معربا وامّا فعل الامر فليس في اوّله حرف المضارعة الّذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحقّ الاعراب فكان باقيا على اصله وقولهم انّه يحذف الواو واليآء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انّما حذفت هذه الاحرف للبنآء لا للاعراب حملا للفعل المعتلّ على الفعل الصحيح حملا للفرع على الاصل والّذي يدلّ على ذلك صحّة ما ذكرناه انّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف فحروف الجزم اولى وامّا البيت الّذي انشدوه وهو قوله .

محمّد تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس . فقد انكره ابو العبّاس المبرّد ولو سلّمنا صحّته فنقول قوله تفد نفسك كلّ نفس لم تحذف اليآء للجزم بلام مقدّرة وانّما حُذفت اليآء للضرورة اجتزأ بالكسرة عن اليآء وهو في كلامهم اكثر من ان يُحصى وان سلّمنا انّ الاصل لتفد وانّه مجزوم بلام مقدّرة غير انّا نقول انّما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة لا يجوز ان تجعل اصلا يقاس عليه وقد بيّنّا هذه المسألة مستقصاةً في المسائل الخلافيّة فان قيل فلم أُعرب الفعل المضارع قيل لانّه اشبه الاسمآء من الخمسة الاوجه الّتي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه الرفع والنصب والجزم فامّا الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذُكر ايضا في صدر الكتاب وامّا النصب والجزم فسنذكرها ايضا فيما بعد هذا

الباب ان شآء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزُو ويرمي ويخشَى فأثبتوا الواو واليآء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة الجزم وفتحوا الواو واليآء في حالة النصب فسوّوا في يخشى بين النصب والرفع قيل انّما اثبتوها ساكنةً في الرفع لانّ الاصل ان يقال هو يغزو ويرمي ويخشَى بضمّ الواو في يغزوُ واليآء في يرمي ويخشى الاّ انّهم استثقلوا الضمّة على الواو من يغزو وعلى اليآء من يرمي فحذفوها فبقيت الواو من يغزو ساكنة وكذلك اليآء من يرمي وامّا اليآء من يخشى فانقلبت الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وانّما حذفوا هذه الحروف في الجزم لانّها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما انّ هذه الحروف مركّبة من الحركات على قول بعض النحويّين والحركات مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما والوجه الثاني انّ هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما انّ الحركات كذلك وكما انّها تُحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حُكي عن ابي بكر بن السرّاج انّه شبّه الجازم بالدوآء والحركة في النعل بالفضلة الّتي يُخرجها الدوآء وكما انّ الدوآء اذا صادَفَ فضلةً حذفها وان لم يصادف فضلة أخَذَ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على النعل ان وجد حركة اخذها والاّ اخذ من نفس النعل وسهُل حذفها وان كانت اصليّة لسكونها لانّها بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركة فكما انّ الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانّما فتحوا الواو واليآء في يغزو ويرمي في النصب لخفّة الفتحة فانقلبت اليآء في نحو يخشى الفا لتحرّكها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفع لتحرّكها بالضمّ في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل لانّ هذه الامثلة

This file was downloaded from QuranicThought.com

امّا وجب ان تكون معربة لم يمكن ان تُجعل اللام حرف الاعراب وذلك لانّه من الاعراب الجزمُ فلو انّها حرف اعراب لوجب ان يسقط في حالة الجزم فكان يؤدّي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانّه في الحقيقة ليس بجزم الفعل وانّما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانّه فاعل فلا يجوز ان يُجعل حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا النون لانّها تشبه حروف المدّ واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب وانّما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لانّ الثبوت اوّل والحذف طارٍ عليه كما انّ الرفع اوّل والجزم والنصب طاريان عليه فأعطوا الاوّل الاوّل والطارى الطارى والنصب فيهما محمول على الجزم لانّ الجزم في الافعال نظير الجرّ في الاسماء وكما انّ النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل فلم استوى النصب والجزم في قولهم انتِ تنعلين للواحدة وليس في الاسماء الآحاد ما حمل نصبه على جرّه قيل لانّ قولهم انت تنعلين يشابه لفظ الجمع الا ترى انّ الجمع في حالة النصب والجرّ يكون في آخره ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تنعلين فلمّا اشبه لفظ الجمع حمل عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا النون في ينعلان وفتحوها من ينعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه الامثلة معربة لا حرفَ اعراب لها وذلك لما بيّنّا من استحالة جعل اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم فان قيل فهلاّ كان ينعلان وينعلون تثنية وجمعا لينعل كما كان زيدان وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لانّ الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه وانّما لم يجز ذلك لاربعة اوجه الوجه الاوّل انّ الفعل يدلّ على

المصدر والمصدر لا يثنّى ولا يجمع لانّه يدلّ على الجنس الاّ ان تختلف انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلمّا كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم الدالّ على الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني انّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فُعل ذلك مرّتين او مرارا فلمّا لم يجز ذلك دلّ على انّه لا يُثنّى ولا يجمع والوجه الثالث انّ الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يُضمّ اليها غيرها كما يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثنّ ولم يجمع والوجه الرابع انّ الفعل يدلّ على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنّه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنّى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في ينعلان تدلّ على التثنية والواو في ينعلون تدلّ على الجمع قيل الالف والواو تدلاّن على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على تثنية الفعل وجمعه لما بيّنّا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكي النصب قيل انّما وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملُها النصب لانّ ان الخفيفة تشبه انّ الثقيلة وانّ الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان هذه يجب ان تنصب الفعل وحُملت لن واذن وكي على ان وانّما حملت عليها لانّها تشبهها ووجه الشبه بينهما انّ أنِ الخفيفة تُخلِص الفعلَ المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها ويحكي عن الخليل بن احمد انّه قال لا يُنصَب من الافعال الاّ بانّ مظهرة او مقدّرة والاكثرون على خلافه

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انّك اذا قلت ان تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه ذلك واما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركّبة من كلمتين واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال كقولهم ويل امّه ويلمه وركّبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب سيبويه الى انها ليست مركّبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت امّا زيدا فلن اضرب لانّ ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر عن الخليل بان يقال انّ الحرف اذا رُكّبت تغيّر حكمها بعد التركيب عمّا كانت عليه قبل التركيب الا ترى انّ هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا ركّبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلاّ ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال على هذا ايضا انّ هلاّ ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغيّر حكمها واما لن فمعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغيّر حكمها واما اذن فتُستعمل على ثلثة اضرب الاوّل ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك فتقول إذن أُكرمَك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو والفآء للعطف فيجوز إعمالها وإهمالها نحو قولك ان تكرمني انا اكرمُك واذًا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت بها فترجع الى القسم الاوّل ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها لانّها مع الضمير المستكنّ فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين احدها متعلّق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني اذن اكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل الحال نحو قولك اذن اظنّك كاذبا اذا اردت انّك في حال ظنّ وذلك لانّ اذن انّما عملت لانّها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا يكون بعدها الاّ المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي فتستعمل على ضربين احدها ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد نحو جئتك لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير أن لانّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ ولانّهم يقولون كيما كما يقولون كمَا وانّما وجب ان يقدّر بعدها ان لانّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب تقدير أن بعدها وبعد الفآء والواو وأوْ واللام وحتّى دون اخواتها قيل لثلثة اوجه الاوّل انّ ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني انّ ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلنقصان معناها كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث انّ ان لمّا كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد وجد فيها مزيّة على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزيّة على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاضمار فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولمّا ولام الامر ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم قيل انّما وجب ان تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل وذلك لانّ لم ولمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما انّ إن التي للشرط والجزآء تدخل على الفعل الماضي فتنقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

This file was downloaded from QuranicThought.com

وحرف الشرط يعمل الجزم وكذلك ما اشبهه وانّما وجب لحرف الشرط ان يعمل الجزم لانّه يقتضي جملتين فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اُختير له الجزم لانّه حذف وتخفيف فبمنزلته لم في النقل وكان محمولا عليه واماّ لام الامر فانّما وجب ان تعمل الجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام الجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وإن كان احدهما كان جزما والآخر وقفا فامّا لا في النهي فانّما وجب ان تجزم حملا على الامر لانّ الامر ضِدّ النهي وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ولمّا كان الامر مبنيّا على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيرا له في اللفظ وان كان احدهما جزما والآخر وقفا على ما بيّنّا فلهذا وجب ان تعمل الجزم فان قيل فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نُقل الى لفظ المضارع قيل لانّ لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيّن عملها فنُقل الماضي الى المضارع ليتبيّن عملها فان قيل فهلاّ جوّزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزآء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لانّ الاصل في حروف الشرط والجزآء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخفّ فامّا لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوّزنا دخولها على الماضي الّذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الّذي هو الفرع لانّه اذا استعمل الاصل الّذي هو الاخفّ لم يستعمل الفرع الّذي هو الاثقل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزآء

ان قال قائل لم عملت إن الجزم في الفعل المضارع قيل انّما عملت

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيّنّا من انّها تقتضي جملتين الشرط والجزآء فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم لانّه حذف وتخفيف فامّا ما عدا ان من الالفاظ الّتي يجازي بها نحو من وما وأيّ ومهما ومتى وأيّنَ وايّان واني وايّ حين وحيثما واذما فانّما عملت لانّها قامت مقام ان فعملت عملها وكلّها مبنيّة لقيامها مقامها ما عدا ايّان وسنذكر معانيها ولِمَ اقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعض النحاة الى انّ العامل فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى انّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى انّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب ابو عثمان المازنيّ الى انّه مبنيّ على الوقف فمن قال انّ حرف الشرط يعمل فيهما جميعا قال لانّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمّى حرف الجزآء فكما عمل في فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط وامّا من قال انّهما جميعا يعملان فيه فلانّ فعل الشرط يقتضي الجواب كما انّ حرف الشرط يقتضي الجواب فلمّا اقتضياه معا عَمِلا فيه معا وامّا من قال انّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب فقال لانّ فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان عمله فيه اولى من الحرف وامّا من قال انّه مبنيّ على الوقف فقال لانّ الفعل المضارع انّما أُعرب لوقوعه موقع الاسمآء والجواب هاهنا لم يقع موقع الاسمآء فوجب ان يكون مَبْنِيًّا وذهب الكوفيّون الى انّه مجزوم على الجوار لانّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعيُنِها قطنًا بمستحصد الاوتار محلوج

This file was downloaded from QuranicThought.com

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فخفضه على الجوار وكقول الآخر .
كأنّ نسج العنكبوت المُرْمَلِ . وكقولهم جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ وما
اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لانّ الحمل على الجوار قليل يقتصر
فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلّته وقد اعترض على هذه المذاهب كلّها
باعتراضات فامّا من قال انّ حرف الشرط يعمل فيهما وحده فاعترض
عليه بانّ حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين
لضعفها وامّا قول من قال انّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك انّ الاصل في الفعل ان لا يكون
عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له وامّا قول من
قال انّه مبنيّ على الوقف لانّه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك لانّ
الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحقّ الاعراب بتلك
المشابهة لم يُشترط ذلك في كلّ موضع الا ترى انّ الفعل المضارع يكون
معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم
وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على انّ وقوعه موقع
الاسماء انّما هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حمله
الجنسَ والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسّط فعل
الشرط لانّه عامل معه لما بيّنّا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل
لانّ التعريف طارٍ على التنكير فان قيل ما حدّ النكرة والمعرفة قيل

حدّ النكرة ما لم يُخصّ الواحدَ من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما
اشبه ذلك وحدّ المعرفة ما خُصّ الواحد من جنسه فان قيل فبايّ
شيء تُعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
نحو الفرس والغلام ودخول ربّ عليها نحو ربّ فرسٍ وغلام وما اشبه
ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع
الاسم المضمر والعَلَم والمبهم وهو اسم الاشارة وما عرّف بالالف واللام
وما اضيف الى احد هذه المعارف فامّا الاسم المضمر فعلى ضربين منفصل
ومتّصل فامّا المنفصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فامّا المرفوع فهو
انا ونحن وانت وانتما وانتم وانتِ وانتنّ وهو وهما وهم وهي وهنّ وامّا
المنصوب المنفصل فإيّاي وإيّانا وإيّاك وإيّاكما وإيّاكم وإيّاكِ وإيّاكنّ وإيّاه
وإيّاها وإيّاهم وإيّاها وإيّاهنّ وذهب الخليل الى انّه مظهر استُعمل استعمال
المضمر ومنهم من قال انّه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مبهم
اضيف غيره ومنهم من قال انّه بكماله اسم مضمر ولا يُعلم اسم مضمر يختلف
آخره غيره ومنهم من قال انّه اسم مضمر اضيف الى الكاف ولا يُعلم
اسم مضمر اضيف غيره والصحيح انّ ايّا اسم مضمر والكاف للخطاب ولا
موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيّون الى انّ المضمر هو الكاف
وإيّا عماد وهذا ليس بصحيح لانّ الشيء لا يعمد بما هو اكثر منه وقد
بيّنّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافيّة وامّا المتّصل فعلى ثلثة
اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فامّا المرفوع فنحو قمت وقمنا وقمت
وقمتما وقمتم وقمتِ وقمتنّ والمضمر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن
والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب
وما اشبه ذلك وامّا المنصوب المتّصل فنحو رأيتني ورأيتنا ورأيتك
ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكنّ ورأيته ورأيتهما ورأيتهم ورأيتها ورأيتهنّ وما
اشبه ذلك وامّا المجرور فلا يكون الّا متّصلا نحو مرّ بي وبنا وبك

This file was downloaded from QuranicThought.com

وبكما وبكم وبكِ وبكنّ وبه وبهما وبهم وبها وبهنّ وما اشبه ذلك فان قيل فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متّصلا ومنفصلا ولم يكن المجرور كذلك قيل لانّ المرفوع والمنصوب يجوز في كلّ واحد منهما ان يُفصل بينه وبين عامله الا ترى انّ المرفوع يجوز ان يتقدّم فيرفع بالابتداء فلا يتعلّق بعامل لفظيّ وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدّم على الناصب كتقدّم المفعول على الفعل والفاعل فلمّا كانا يتّصلان بالعامل تارة وينفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متّصل ومنفصل واما المجرور فلا يجوز ان يتقدّم على عامله ولا ينفصل بين عامله ومعموله الاّ في ضرورة لا يعتدّ بها فوجب ان يكون ضميره متّصلا لا غير واما الاسم العلم فنحو زيد وعمرو وابي محمّد واشباه ذلك واما المبهم فنحو هذا وهذان وهذه وهاتان وتيك وتلك وتانك وتينك وهاؤلاء وما اشبه ذلك واما ما عُرّف بالالف واللام فنحو قولك الرجل والغلام وقد اختلف النحويّون في ذلك فذهب الخليل الى انّ تعريفه بالالف واللام معا وذهب سيبويه الى انّ تعريفه باللام وحدها وانّها لمّا زيدت للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهمزة لئلّا يبتدأ بالساكن لانّ الابتداء بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر وقد افردنا كتابا فيه واما ما اضيف الى احد هذه المعارف فنحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحبِ عمرو وما اشبه ذلك فان قيل فما اعرفُ هذه المعارف قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب بعضهم الى انّ الاسم المضمر اعرف المعارف ثمّ الاسم العلم ثمّ الاسم المبهم ثمّ ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلّم لانّه لا يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر المعارف والّذي يدلّ على انّ الضمائر اعرف المعارف انّها لا تفتقر الى ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

انّ الاسم المبهم اعرف المعارف ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ما فيه الالف واللام وهو قول ابي بكر بن السرّاج وذهب آخرون الى انّ اعرف المعارف الاسم العلم لانّه في اوّل وضعه لا يكون له مشارك به ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ما عرّف بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافيّ فامّا ما عرّف بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم بُني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف قيل امّا المضمر فانّما بُني لانّه اشبه الحرف لانّه جُعل دليلا على المظهر فاذا جُعل علامة على غيره اشبه تآء التانيث فقد اشبه الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيّا واما المبهم وهو اسم الاشارة فانّما بُني لتضمّنه معنى حرف الاشاره فان قيل اين حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الاّ انّ القياس كان يقتضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمنّي والترجّي والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك الاّ انّهم لم ينطقوا به وضمّنوا معناه اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان يكون مبنيّا فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم جُمع فَعْل بفتح الفآء وسكون العين في القلّة على أفعُل وسائر اوزان الثلاثيّ وهي فِعْلٌ فَعَل فَعُل فِعِل فُعُل فِعَل فُعَل نُجمع على افعال قيل لانّ فَعَلا اكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان وافعل اخفّ من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخفّ واعطوا ما يقلّ استعماله الاثقل ليعادلوا بينهما فامّا قولهم قَرْخ وافراخ وانف وآناف وزند وازناد في حروف معدودة فشاذّ لا يقاس عليه على انّهم قد

This file was downloaded from QuranicThought.com

تكلّموا عليها فقالوا انّما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين احدهما انّهم حملوه على معنى طير فكما قالوا في جمع طير اطيار فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانّه في معناه والوجه الثاني انّ فيه الراءَ وهو حرف تكرير فينزل التكرير فيها منزلة الحركة فصار بمنزلة فَعَل بفتح العين فجمع على افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر

ماذا تقول لافراخ بذي مَرَخٍ ... زُغْب الحواصل لاماءٌ ولا شجر
ألفيتَ كاسبهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ... فاغفرْ عليك سلام الله يا عمر

واما انف فانّما جمعوه على افعال قالوا آناف لانّ فيها النون والنون فيها غُنّة فصارت الغنّة فيها بمنزلة الحركة فصار بمنزلة فَعَل فجُمع على افعال واما زند فانّما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين احدهما لما ذكرنا انّ النون فيها غنّة فصارت كانّها متحرّكة والوجه الثاني انّ زندا في معنى عود وعود يجُمع على اعواد فكذلك ما كان في معناه فان قيل فلم جمعوا فَعْلا اذا كانت عينه ياءً او واوا على افعال ولم يجمعوه على افعل قيل لانّهم لو جمعوه على افعل على قياس الصحيح لأدّى ذلك الى الاستثقال الا ترى انّك لو قلت في جمع بيت ابيُت وفي جمع عود اعود لأدّى ذلك الى ضمّ الياءِ والواو والياءِ تُستثقل عليها الضمّة لانّها معها بمنزلة ياءٍ وواو وكذلك الواو ايضا تُستثقل عليها الضمّة اكثر من الياءِ لانّها معها بمنزلة واوين فلمّا كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوا بين فعال وفعول في جمع الكثرة قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في احدهما حرف ليس في الآخر فان قيل فلم خصّوا في جمع التكسير ما كان على فَعْل ممّا عينه واو بفعال نحو ثوب وثياب وممّا عينه ياءٌ بفعول نحو شيخ وشيوخ وهلاّ عكسوا قيل انّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فعول لانّه كان يؤدّي الى الاستثقال ولا يؤدّي الى ذلك اذ جمع على

فعال الا ترى انّه لو جمع على فعول لكان يؤدّي الى اجتماع واوين وضمّة نحو ثووب وحووض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوّزوا ذلك في الياء لانّها اخفّ من الواو فكذلك خصّوا ما كان عينه واوا بفعال وما كان عينه ياءً بفعول فان قيل فمن اين زعمتم انّ افعلا لا يكون الاّ في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل قيل انّما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان الاّ انّه لمّا كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا جمعوا زمنا على ازمن لانّه في معناه كقوله

امنزلتي مَيّ سلام عليكما ... هل الازمن اللّائي مضين رواجع

فان قيل فلم جمع ما جاءَ على فُعْل في الاغلب على فِعلان قيل لانّ فعلا مقصور من فُعال وما كان على فُعال فانّه يُجمع على فعلان نحو غُراب وغِربان وعُقاب وعقبان وكذلك ما كان مقصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من فَعْلة بفتح الفاءِ وسكون العين في الجمع نحو جَفَنات وقَصَعات وسكنت في نحو خَدْلات وضَعْبات من فعلة قيل لانّ فعلة بفتح الفاءِ وسكون العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خدلة وضعبة فحرّكت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنات وقَصَعات للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَدْلات وضَعْبات فان قيل فلم كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة وهلاّ عكسوا وكان الفرق حاصلا قيل انّما كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لانّ الاسم اقوى واخفّ والصفة اضعف واثقل فلمّا كان الاسم اقوى واخفّ والصفة اضعف واثقل كان الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابتْ ذِكْرُ عَوّدْنَ احشاءَ قلبه ... خفوقا ورَفْضات الهوى في المفاصل

فسكّن رفْضات والاصل رَفَضات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

This file was downloaded from QuranicThought.com

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلّة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قيل انّما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلّة لانّ الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكّنوها هربا من ثقل الحركة عليها وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرا ثلث عَوَرات لكم بفتح الواو قال الشاعر

أخو بَيَضات رائحٌ متأوّب رفيقٌ بمَسْحِ المَنكِبَيْنِ سَبُوح

وانّما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لئلاّ يجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انّك لو قلت في جمع سلّة سللات وملّة مللات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضمّ الفاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظُلُمات وظُلَمات قيل امّا الضمّ فللاتباع وامّا الفتح فرارا من اجتماع ضمّتين وامّا السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُد عَضد فان قيل فلم جاز في جمع فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سدرة وسِدِرات وسِدَرات وسِدْرات قيل امّا الكسر فللاتباع وامّا الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين وامّا السكون فللتخفيف كقولهم في كَتِف كَتْف كما بيّنّا في جمع فَعْلة والالف والتاء في جميع ذلك كلّه للقلّة عند بعض النحويّين ويحتجّون بما روي عن حسّان بن ثابت انشد النابغة قصيدته الّتي يذكر فيها

لنا الجَفَنات الغُرّ يَلْمَعْنَ بالضُحَى واسيافُنا يقطرن من نَجْدَةٍ دَمَا

فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضيتُ عنها ثمّ جئت تلومني فقال له حسّان ما تلك المواضع فقال له الاوّل انّك قلت الجفنات وهي تدلّ على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث جفنات

او اربع والثاني انّك قلت يلمعن واللمعة بياض قليل فليس فيه كبيرُ شأن والثالث انّك قلت يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان ويسلن وهذا عندي ليس بصحيح لانّ هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَاتِ آمِنُونَ والمراد به الكثرة لا القلّة والّذي يدلّ على ذلك انّه جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرون وكما انّ قولهم الزيدون والعمرون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وامّا ما روى النابغة وحسّان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ولو صحّ فيحتمل ان يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسّان ويعارضها في الحال فان قيل فلم جاز ان يُكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلّة قيل انّما جاز ان يكتفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأذن وآذان وطنب واطناب وكتف واكتاف وابل وآبال وان يكتفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لانّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالعموم الخصوص فان قيل فلم جمع ما كان رباعيًا على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لانّ ما كان على اربعة احرف لمّا كان اثقل ممّا كان على ثلثة احرف الزم طريقة واحدة وزيدت الالف على واحده دون غيرها لانّها اخفّ الحروف لانّها قطّ لا تكون الّا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسيًا في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انّما وجب حذف آخر حروفه لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثقلا فحذف طلبا للخفّة وكان الآخر اولى بالحذف لانّه اضعف حروف الكلمة لانّ الحذف في آخر

This file was downloaded from QuranicThought.com

الكلمة اكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل سفاريج بالياء. قيل لانهم لمّا حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عُوّض بالياء دون غيرها قيل لانّ ما بعد الف التكسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك ليس بتثقيل فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف الاصليّ فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يجتلبون لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة فينبغي ان لا تُحذف لانها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبوا الالف والواو وابقوا الياء على حالها قيل انما قلبوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وابقوا الياء على حالها لانّ الكسرة توجب قلب الالف والواو ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضمّ اوّل الاسم المصغّر قيل لوجهين احدهما انّ الاسم المصغّر يتضمّن المكبّر ويدلّ عليه فأشبه فعل ما لم يُسمّ فاعله فكما بُني اوّل فعل ما لم يُسمّ فاعله على الضمّ فكذلك اوّل الاسم المصغّر والوجه الثاني انّ التصغير لمّا صيغ له بناء جُمع له جميع الحركات فبُني الاوّل على الضمّ لانه اقوى الحركات وبُني الثاني على الفتح تبيّنا للضمّة وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

دون ما كان على ثلثة احرف لانّ ما كان على ثلثة احرف يقع ما بعد الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على الكسر فان قيل فلم كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لانّ التصغير قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رُجَيل وفي درهم دريهم وفي دينار دنينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام دريهم مقام درهم صغير وقام دنينير مقام دينار صغير فلمّا قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ زائد جُعل بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة ولم كانت ثالثة قيل انما كانت ياء لانهم لمّا زادوا الالف في التكسير والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو وانما كانت ساكنة ثالثة لانّ الف التكسير لا تكون الّا كذلك فان قيل فلم حُمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انهما من واد واحد قيل انما حمل التصغير على التكسير لانه يغيّر اللفظ والمعنى كما انّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل انك قد غيّرت لفظه بضمّ اوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيّرت معناه لانك نقلته من الكبر الى الصغر كما انك اذا قلت في تكسيره رجال غيّرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيّرت معناه لانك نقلته من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انهما من واد واحد فان قيل فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنية التكسير قيل لانّ التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان تضمّ اليه غيره واذا قلت رجال فقد ضممت اليه غيره وصيّرت الواحد جمعا فلمّا كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحدا ألزم طريقة واحدة ولمّا كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيرا

This file was downloaded from QuranicThought.com

وقليلا وليس له نهاية ينتهي اليها خصّ بأبنية تدلّ على القلّة والكثرة
فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيّا يحذف آخر
حروفه في التصغير نحو سفرجل وسنيرج قيل انّما وجب حذف آخر
حروفه في التصغير لطوله على ما بيّنّا في التكسير لانّ التصغير يجرى مجرى
التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سنيريج كما قالوا في التكسير
سناريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لانّ التصغير والتكسير من واد واحد
فان قيل فلم زادوا التآء في تصغير المؤنّث اذا كان الاسم ثلاثيّا نحو
شمس وشميسة ولم يردّوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزيينب
قيل انّما ردّوا التآء في التصغير لانّ التصغير يردّ الاشياء الى اصولها
الا ترى انّهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نييب فردوا
الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانّك تقول فى تكسيره ابواب
وبَوّبتُ بابا واصلها في ناب اليآء لانّك تقول في تكسيره انياب ونَيّبتُ نابا
وفي الامر منه نيّب وفي الامر من الاوّل بوّب فاذا كان التكسير والتصغير
يردّان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
للفرق بين المذكّر والمؤنّث وجب ردّها في التصغير واختصّ ردّ التآء
في الثلاثيّ لخفّة لفظه فامّا الرباعيّ فلم يردّ فيه التآء لطوله فصار الطول
بدلا من تآء التانيث فامّا ما لم يردّ فيه التآء في التصغير من الثلاثيّ
فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
حريب وفي ناب الابل نييب وفي ذرع الحديد ذريع وامّا ما اثبتوا
فيه التآء في التصغير من الرباعيّ فنحو قولهم في قدّام قديديمة وفي وراء
ورئيّة وفي امام اميمة فقد تكلّموا عليه فقالوا انّما لم يلحق التآء في
التصغير لمّا كان ثلاثيّا لانّه أُجري مجرى المذكّر لانّه في معناه وذلك
لانّ القوس في معنى العود والعُرس ينطلق على المذكّر والمؤنّث والمذكّر

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدرُ حُربتُ حربا والمصدر في الاصل مذكّر
والناب روعي فيها معنى الناب الّذي هو السنّ وهو مذكّر لانّها سُمّيت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الّذي هو القميص وانّما
اثبتوا التآء في التصغير فيما كان رباعيّا نحو قديديمة ووُرَيئة واميمة لوجهين
احدهما انّ الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يُدخلوا التآء
في هذه الظروف وهي مؤنّثة لالتبست بالمذكّر والوجه الثاني انّهم زادوا
التآء تاكيدا للتانيث ويحتمل ايضا وجها ثالثا وهو انّهم اثبتوا التآء
تنبيها على الاصل المرفوض كما صحّحوا الواو في العود والحركة تنبيها على
انّ الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال
فكلا القسمين شاذّ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبهمة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكّنة قالوا في تصغير ذا ذَيّا وفي تا تيّا
وفي الّذي الّذيّا وفي الّتي الّتيّا قيل انّما فعلوا ذلك جريا على اصول
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لانّ الاسماء المبهمة لمّا كانت
مغايرة للاسماء المتمكّنة جعلوا لها حكما غير حكم الاسماء المتمكّنة لتغايرهما
فلم يضمّوا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكّنة وزادوا في
آخرها الفا ليكون علما للتصغير كالضمّة في اوائل الاسماء المتمكّنة وجوّزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذيّا وفي تآء تيّا فان قيل فلِمَ
لَمْ يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة قيل انّما لم
يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة لانّ
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتمكّنة فإنّ اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انّما حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانّها اسماء مبنيّة فجعل في آخرها الف لتكون

This file was downloaded from QuranicThought.com

على صيغة لا يتصوّر دخول الحركة التي هي آلة الاعراب عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشدّدة مكسورا ما قبلها نحو زبديّ وعمريّ وبغداديّ ومصريّ ونحو ذلك قيل اوّلا انّما كانت ياء تشبيها بياء الاضافة لانّ النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدّمون من النحويّين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشدّدة لانّ النسب ابلغ من الاضافة فشدّدوا الياء ليدلّوا على هذا المعنى وكانت مكسورا ما قبلها توطئة لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو قولهم في النسب الى مكّة مكّيّ ونحو ذلك قيل لخمسة اوجه احدها انّها انّما حذفت لئلاّ تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة والثاني انّها انّما حُذفت لئلاّ يؤدّي الى الجمع بين تاء التانيث في النسب الى المؤنّث اذا كان المنسوب مؤنّثا الا ترى انّك اذا قلت في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكّر رجل كوفيّ وبصريّ لقلت في المؤنّث امرأة كوفيّة وبصريّة فلمّا كان يؤدّي الى الجمع بين تاءي تانيث في المؤنّث نحو كوفيّة وبصريّة والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكّر لئلاّ يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنّث والثالث انّها انّما حُذفت لانّ ياءي النسب قد تنزّلا منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انّهم قالوا رومي وروم وزنجيّ وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمرة وتمر فلمّا وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين

علامتي تانيث والرابع انّها انّما حذفت لانّ هذه التاء حكمها ان تنقلب في الوقف هاء فلمّا كانت تتغيّر ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس انّ تاء التانيث بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم ولو نسبت الى اسم ضمّ الى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم حُذفت الياء من باب فُعَيلة وفَعِيلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهَنيّ والى رَبيعة رَبَعيّ دون باب فَعِيل وفُعَيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثَقَفيّ وفي النسب الى هُذيل هذليّ قيل انّما وجب حذف الياء في باب فُعَيلة وفَعِيلة دون باب فعِيل وفُعَيل لانّ باب فُعَيلة وفَعِيلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف وهما طلب التخفيف وتأنيس التغيير لحذف تاء التانيث وباب فَعِيل وفُعَيل ليس فيه الاّ سبب واحد وهو طلب التخفيف فلمّا كان في باب فُعيلة وفَعيلة سببان لزمه الحذف ولمّا كان في باب فَعيل وفُعيل سبب لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حنفيّ بالفتح وان كان الاصل هو الكسر قيل لانّهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَيْفر شَفَريّ والى نَمِر نَمَريّ بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف الا ترى انّهم لو قالوا شفريّ ونمريّ بالكسر لأدّى ذلك الى توالي كسرتين بعدها ياء مشدّدة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا شَفَريّ ونَمَريّ فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِيّ عَلَويّ بالفتح لانّهم لمّا حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فعيل بقي على وزن فَعيل وابدلوا من الكسرة فتحة فانقلبت الياء الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار عليّ كرَحا وعصا فقلبوا من الالف واوا فقالوا علويّ كما قالوا رَحَويّ وعَصَويّ فان قيل فلم وجب قلب الفِ رَحًا وعصا واوا قيل انّما وجب قلب الالف واوا لانّها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

This file was downloaded from QuranicThought.com

لكثرة ما يلحق النسبَ من التغيير والتغيير بالحذف ابلغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واوا اولى من قلبها
ياء لانّها لو قلبت ياء لأدّى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انّك لو
قلت رحيّ وعصيّ لأدّى ذلك الى اجتماع ثلث ياءات وذلك مستثقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانّها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى شَجٍ شَجَويّ قيل لانّهم ابدلوا من الكسرة فتحة للعلّة
الّتي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصور
نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجويّ كما قالوا رحويّ وعصويّ فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مَغْزًى وقاضٍ مَغْزِيّ ومغزويّ وقاضيّ وقاضويّ قيل
امّا من قال مغزويّ فابدل فلانّ الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واوا كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحويّ وامّا قاضويّ فأبدلت
من الكسرة فتحة وقُلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزي فقالوا قاضويّ كما
قالوا مغزويّ وامّا من قال مغزيّ وقاضيّ فحذف الالف والياء فلانّ
الالف ساكنة والياء الاولى من ياءي النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحُذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرنجًى مرنجيّ والى مشترٍ مشتريّ قيل انّما وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بَشَكَى بَشَكِيّ والى جَمَزَى جَمَزِيّ قيل لانّه لمّا توالت فيه ثلث
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لانّ الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى انّ من يجوّز ان يصرف هند لا يجوّز ان يصرف
سعدى كما لا يجوّز ان يصرف زينب لانّ الحركة الحقته بما كان على

اربعة احرف فكذلك هاهنا الحقته الفتحة بما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحرّكة ممّا قبل آخره ياء مشدّدة نحو
قولهم في النسب أُسَيِّد أُسَيْدِيّ ونحو ذلك قيل لئلّا تجتمع اربع ياءات
وكسرتان وذلك مستثقل وانّما وجب حذف المتحرّكة لانّ المقصود
بالحذف التخفيف والمتحرّكة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانّهم لو
حذفوا الساكنة لكانت المتحرّكة تنقلب الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها
فلذلك كان حذف المتحرّكة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
في النسب واوا في نحو قولهم حمراء حمراويّ ولم يجب ذلك في النسب الى
كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لانّ همزة التانيث ثقيلة لانّها عوض عن
علامة التانيث الّتي توجب ثقلا فوجب قلبها واوا وامّا همزة كساء فلم
يجب قلبها لانّها منقلبة عن حرف اصليّ فأُجريت مجرى الهمزة الاصليّة
نحو قُرّاء ووُضّاء وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصليّ فأُجريت
مجرى الهمزة الاصليّة وكما لا يجب قلب الهمزة الاصليّة واوا في النسب فكذلك
ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الردّ الى الواحد في النسب الى الجميع
نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضيّ ونحو ذلك قيل لانّ نسبته الى
الواحد تدلّ على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الردّ الى الواحد لانّه
اخفّ في اللفظ مع انّه الاصل فامّا قولهم انماريّ ومدائنيّ فانّما نسبوا الى
الجمع لانّه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدلّ على ما يقتضيه
اللفظ من الجمع فلمّا صار اسما للواحد تنزّل منزلة الواحد فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمّي الّذي والّتي ومن وما وأيّ اسماء الصلات قيل

This file was downloaded from QuranicThought.com

لانّها تفتقر الى صلات توضحها وتبيّنها لانّها لم تفهم معانيها بأنفسها الا ترى انّك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتّى تضمّ الى شيء بعدها كقولك الّذي ابوه منطلق او الّذي انطلق ابوه وكذلك الّتي اخوها ذاهب والّتي ذهب اخوها وكذلك سائرها وفي الّذي اربع لغات الّذي بيآء ساكنة والّذيّ بيآء مشدّدة والّذِ بكسر الذال من غير يآء والّذْ بسكون الذال بغير يآء وكذلك في الّتي اربع لغات الّتي بيآء ساكنة والّتيّ بيآء مشدّدة واللّتِ بكسر التآء من غير يآء واللّتْ بسكون التآء من غير يآء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لانّ التعريف بصلتهما وهي الجملة الّتي بعدها بدليل اخواتهما نحو من وما فلو كانتا فيهما للتعريف لأدّى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الّذي والّتي في الكلام قيل توصّلا الى وصف المعارف بالجمل لانّهم لمّا رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية بينهما جآؤوا باسم ناقص لا يتمّ الّا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصّلا الى وصف المعارف بالجمل كما انوا بذي الّتي بمعنى صاحب توصّلا الى الوصف بأسمآء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال وأتوا بأيّ توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايّها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لانّ العائد يُعلّقها بالموصول ويتمّمها به ولذلك لم يجز ان يرتفع زيد خرج في قولهم الّذي خرج زيد لانّه يؤدّي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم حُذف في قوله تعالى أَهٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولاً قيل لانّ العائد ضمير المنصوب المتّصل والضمير المنصوب المتّصل يجوز حذفه لانّه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلمّا

صارت هذه الاشيآء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول اولى لانّ المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشيآء فكان حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسمآء المفردة صلات قيل لا يجوز ذلك لانّ اسمآء الصلات انّما ادخلوها في الكلام توصّلا الى الوصف بالجمل كما انوا بذي توصّلا الى الوصف بالاجناس وبأيّ توصّلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير الاجناس ولا يأتي بعد أيّ الّا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا يجوز ان تكون الصلات الّا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فامّا قرآءة من قرأ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الّذي هو احسنُ فكذلك قوله عزّ وجلّ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو بعوضة وكذلك قوله عزّ وجلّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اي هو اشدّ فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلّها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم فان قيل فهذه الضمّة في أيُّهم ضمّة اعراب او ضمّة بنآء قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه الى انّها ضمّة بنآء لانّهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر اخواتها نقصت فبُنيت وكان بنآؤها على الضمّ اولى لانّها اقوى الحركات فبُنيت على الضمّة كقبلُ وبعدُ والّذي يدلّ على انّهم انّما بنوها لحذف المبتدأ انّهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا ضربت ايّهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى انّ الضمّة ضمّة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عنده قال الله سبحانه وتعالى ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الّذي يقال لهم أيُّهُمْ وذهب يونس الي إلغآء الفعل قبله وينزل الفعل المؤثّر في الإلغآء منزلة افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وامّا قول الخليل انّه مرفوع على الحكاية فالحكاية انّما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصحّ ابتداؤه من غير تقدير قول قائل قاله وامّا قول يونس فضعيف جدًّا

This file was downloaded from QuranicThought.com

لانّ الفعل اذا كان مؤثّرا لا يجوز الغآؤه فان قيل فلم بُنيت اسمآء الصلات قيل لوجهين احدهما انّ الصلة لمّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنيّ والوجه الثاني انّ هذه الاسمآء لمّا كانت لا تفيد الّا مع كلمتين فصاعدًا اشبهت الحروف لانّها لا تفيد الّا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فايّ لِمَ كانت معربة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انّهم بنّوها على الاصل في الاعراب تنبيها على انّ الاصل في الاسمآء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع اذا اتّصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها على انّ الاصل في الافعال البنآء والوجه الثاني انّهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كلّ وهما معربان فكانت معربة فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهمزة وأم وهل وما عدا هذه الثلثة فاسمآء وظروف أُقيمت مقامها فالاسمآء من وما وكم وكيف والظروف اين واني ومتى وايّ حين وايّان وايّ يُحكم عليها بما تضاف اليه فامّا الهمزة وأم فقد بيّناها في باب العطف وامّا هل فتكون استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عزّ وجلّ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اي قد اتى ثمّ قال الشاعر

سائلْ فوارسَ يربوع بِشِدّتنا أهَلْ رأونا بسَفْح القُفّ ذي الأكَمِ

اي قد رأونا ولا يجوز ان تُجعل هل استفهاما لانّ الهمزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسمآء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انّما اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسّعا في الكلام ولكلّ واحد منها موضع يختصّ به فمن سؤال عمّن يعقل وما سؤال عمّا لا يعقل وكم سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وابن واني سؤال عن المكان ومتى وايّ حين وايّان سؤال عن الزمان وايّ يُحكم عليها بما تضاف اليه فانّها لا تكون الّا مضافة الا ترى انّك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لانّ من سؤال عمّن يعقل لا عمّا لا يعقل وكذلك لو قلت ابن زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لانّ اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لانّ متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرها فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوخّون الايجاز والاختصار في الكلام قيل انّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الايجاز والاختصار وذلك لانّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الّذي يدلّ عليه الا ترى انّ من تشتمل على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرها فلمّا كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انّك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنده فيقول لا فتحتاج الى ان تعيد السؤال وتعدّ شخصا شخصا وربّما لا يذكر الشخص الّذي هو عنده فلا يحصل لك الجواب عمّن عنده لانّه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل لانّ استيعاب الاشخاص مستحيل أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤلَ الجوابُ عمّن عنده وكذلك لو قلت انى الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

This file was downloaded from QuranicThought.com

في واحد منهما فيقول لا فتحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعدّ مكانا مكانا وربّما لا يذكر ذلك المكان الّذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانّه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل أتى بأين لانّها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم المسؤلَ الجوابُ عن مكانه وكذلك لو قلت ايخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فتحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربّما لا يذكر ذلك الوقت الّذي يخرج فيه فلمّا كان ذلك يؤدّي الى التطويل اقاموا متى مقامها لانّها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل ابن على جميع الامكنة وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الايجاز والاختصار اقاموها مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنيّة ما عدا أيًّا قيل انّما بنيت لانّها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة وامّا ايّ فانّما أُعربت وان كانت قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام لما بيّنّا في باب اسماء الصلات قبل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلامَ قيل لانّها تزيل الالتباس وتزيل التوسّع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلّها دون النكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثا فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

فقال الناسُ بالرفع كأنّه يسمع قائلا يقول الناسُ ينتجعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وامّا اهل الحجاز فيخصّونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت زيدا مَن زيدا واذا قال مررت بزيد مَن زيدٍ فيجعلون من في موضع رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويحكون الاعراب وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة الّتي تجب بخبر المبتدأ وامّا بنو تميم فلا يحكون ويقولون من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانّه مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يحكون الاعراب وهو القياس والّذي يدلّ على ذلك انّ اهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومَن زيد والوصف كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل فلم خصّ اهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية قيل لانّ الاسم العلم والكنية غُيّرا ونُقلا عن وضعهما فلمّا دخلهما التغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات الّتي تلحق مَن في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجرّ والتانيث والتثنية والجمع نحو منو ومنا ومني ومنانْ ومنَيْنْ ومنونْ ومنِينْ ومَنَهْ ومنتانْ ومَتَيْنْ ومناتْ هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات الّتي تلحق مَن من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من وجهين احدهما انّ من مبنيّة والمبنيّ لا يلحقه الاعراب والثاني انّ الاعراب يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعرابِ يثبت في الوقف ويسقط في الوصل فدلّ على انّه ليس باعراب وامّا قول الشاعر

أتوا نارى فقلتُ مَنون انتم فقالوا الجنُّ فقلتُ عِمُوا ظلاما

فاثبتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انّه اجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة الشعر فلا يكون فيه حجّة والثاني انّه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب مَن

This file was downloaded from QuranicThought.com

فقد حكي عن سيبويه انّه من العرب مَن يقول ضرب مَنّ منّا كما تقول ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وانّما وقع في لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كلّ حال فهو من القليل الشاذّ الّذي لا يقاس عليه فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل اوّل كلامك للمسؤل عنه الغائب وآخره للمسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجلُ واذا سألته عن رجلين قلت كيف ذانّك الرجلان يا رجلُ واذا سألته عن رجال قلت كيف اولائك الرجال يا رجلُ واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلُ واذا سألته عن امرأتين قلت كيف تانّك المرأتان يا رجل واذا سألته عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا رجلُ واذا سألت امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأةُ واذا سألتها عن امرأتين قلت كيف تانّك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت كيف اولائك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذانّك الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولائك الرجال يا امرأة واذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلكما المرأة يا رجلان قال الله عزّ وجلّ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ واذا خاطبتَ نسوةً واشرتَ الى رجل قلت كيف ذالكنّ الرجل يا نسوة قال الله تعالى قَالَتْ فَذٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وعلى هذا قياسُ هذا الباب فان قيل فلم قدّم المشار اليه الغائب قيل عنايةً بالمسؤل عنه والكاف بعد

اسمآء الاشارة وهي ذلك وتلك واولائك لمجرّد الخطاب ولا موضع لها من الاعراب لانّه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجرّ بالاضافة وذلك محال لانّ اسمآء الاشارة معارف والمعارف لا تضاف فصارت بمنزلة الكاف في النّجاكَ لانّ ما فيه الالف واللام لا تضاف وبمنزلة الكاف في ايّاك لانّه مضمر والمضمرات كلّها معارف والمعارف لا تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كها في هذا ولهذا لا يحسن ان يقال هذالك ولا هتالِك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انّما كسرت ذلك لوجهين احدهما انّها كسرت لالتقآء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها والثاني انّها كسرت لئلاّ تلتبس بلام الملك الا ترى انّك لو قلت ذالك بفتح اللام لالتبس وتوهّم السامع انّ المراد به انّ هذا الشيء مِلْكٌ لك فلمّا كان يؤدّي الى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وانّما فتحت كاف الخطاب في المذكّر وكسرت في المؤنّث للفرق بينهما والكاف في تلكما ايضا للخطاب وما التي بعدها علامة التثنية وكذلك الكاف ايضا في اولائكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكّر وكذلك الكاف ايضا في اولائكنّ للخطاب والنون المشدّدة علامة لجمع المؤنّث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ولم يقل ذالكم وقيل انّما افرد لانّه اراد به الجمع كأنّه قال انّها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب ان شآء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل

This file was downloaded from QuranicThought.com

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي الّتي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سُمّيت همزة الوصل وهمزة القطع هي الّتي تقطع ما قبلها عن الاتّصال بما بعدها فلذلك سمّيت همزة القطع فان قيل ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف امّا الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر وعلى اسم هو المصدر فامّا ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنتان واسم واست وامرؤ وامرأة وايمن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وايمن فامّا امرؤ وامرأة فانّما دخلت عليها لانّهما لمّا كان آخرها همزة والهمزة معدن التغيير تنزلا منزلة الاسم الّذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فامّا ايمن فهو جمع يمين الاّ انّهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انّهم حذفوها حذفا وزيدت الهمزة في اوّله لئلاّ يبتدأ بالساكن وامّا ما كان مصدرا فنحو انطلاق واقتطاع واحمرار واحميرار واستخراج واغديدان واخروّاط واسحنكاك واسلنقاء واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك وامّا الفعل فتدخل همزة الوصل منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمرّ واحمارّ واستخرج واغدودن واخروّط واسحنكك واسلنقى واحرنجم واسبطرّ ونحو ذلك وانّما دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرها لئلاّ يبتدا بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل الّذي يسكّن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخُلْ واضرِبْ واسمَعْ لئلاّ يبتدأ بالساكن وامّا الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الاّ على حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة الّتي ذكرناها وامّا الخليل فذهب الى انّ الالف واللام زيدتا معا للتعريف الاّ انّهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفى في كتاب الالف واللام فان قيل فلم فتحت الهمزة مع لام التعريف والف ايمن قيل امّا الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلثة اوجه احدها انّ الهمزة لمّا دخلت على لام التعريف وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة الّتي تدخل على الاسم والفعل والوجه الثاني انّ الحرف اثقل فاختاروا له الفتحة لانّه اخفّ الحركات والوجه الثالث انّ الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام فاختاروا لها اخفّ الحركات وهو الفتح وامّا همزة ايمن فانّما بُنيت على الفتح لوجهين احدها انّ الاصل فيها ان تكون همزة قطع مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه والثاني انّها فتحت لانّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلمّا ناب عن الحرف شُبّه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضُمّت الهمزة في نحو اُدخُل وكُسرت في نحو اِضرِب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون الى انّ الاصل في هذه الهمزة الكسر وانّما ضُمّت في نحو ادخل وما اشبه ذلك لانّ الخروج من كسر الى ضمّ مستثقل ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فِعُل وذهب الكوفيّون الى انّ همزة الوصل مبنيّة على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كُسرت وان كان مضموما ضُمّت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع لانّ همزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انّا نذكر بينهما فرقا على جهة التقريب فنقول نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الاسماء بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة وصل نحو همزة أب وابن فالهمزة في أب همزة قطع لانّها تثبت في التصغير لانّك تقول في تصغيره اُبَيّ والهمزة في ابن همزة وصل لانّها تسقط في التصغير لانّك تقول في تصغيره بنيّ ونفرق بين همزة الوصل

This file was downloaded from QuranicThought.com

وهمزة القطع في الافعال بان يكون يآء المضارعة منه منتوحة او مضمومة فان كانت منتوحة فهي همزة وصل نحو ما قدّمناه وان كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانّك تقول في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة قطع كالنعل وانّما كسرت من اجمال ونحوه لئلّا يلتبس بالجمع فانّهم لو قالوا اجمل آجمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلمّا كان ذلك يؤدّي الى اللبس كسروا الهمزة لإزالة اللبس فان قيل فلم فتحوا حرف المضارعة في الثلاثيّ وضمّوه من الرباعيّ قيل لانّ الثلاثيّ اكثر من الرباعيّ والفتحة اخفّ من الضمّة فاعطوا الاكثر الاخفّ والاقلّ الاثقل ليعادلوا بينهما فان قيل فالخماسيّ والسداسيّ اقلّ من الرباعيّ فهلّا وجب ضمّه قيل انّما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثيّ اكثر من الرباعيّ فلمّا وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقلّ والثاني انّ الخماسيّ والسداسيّ ثقيلان لكثرة حروفهما فلو بنوهما على الضمّ لأدّى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة الحروف وثقل الضمّ وذلك لا يجوز فاعطوهما اخفّ الحركات وهو الفتح وعلى انّ بعض العرب يضمّ حروف المضارعة منهما فيقول يُنطلِق ويُستخرِج بضمّ حرف المضارعة حملا على الرباعيّ فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثاني والستّون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو اليآء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلامَ قيل طلبا للتشاكل لئلاّ تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختصّ بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم

من بني تميم وغيرهم وهي فرع على التفخيم والتفخيم هو الاصل بدليل انّ الامالة تفتقر الى اسباب توجبها وليس التفخيم كذلك فان قيل فما الاسباب التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لانّ الالف منقلبة عن اليآء او لانّ الالف تنزل منزلة المنقلبة عن اليآء او إمالة لإمالة فهذه ستّة اسباب توجب الامالة فامّا الامالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في عالِم عالِم وفي سالِم سالِم وامّا الامالة للكسرة بشيء يعرض للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في خاف خافَ فأمالوا لانّ الخآء تكسر في خِفت وامّا الامالة لليآء فنحو قولهم في شَيْبان شيبان وفي غَيلان غيلان وامّا الامالة لانّ الالف تنقلب عن اليآء فنحو قولهم في رحَى رحى وفي رمَى رمى وامّا الامالة لانّ الالف تنزل منزلة المنقلبة عن اليآء فنحو قولهم حُبارَى حبارى وفي سُكارَى سُكارى وامّا الامالة للامالة فنحو رأيت عمادا وقرأت كتابها فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف الاستعلآء والإطباق وهي الصاد والضاد والطآء والظآء والغين والخآء والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم مَنعت هذه الاحرفُ الامالةَ قيل لانّ هذه الحروف تستعلي وتتّصل بالحنك الاعلى فتجذب الالف الى الفتح وتمنعه من التسفّل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع قيل انّما منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانّه يؤدّي الى التصعّد بعد الانحدار لانّ الامالة تقتضي الانحدار وهذه الحروف تقتضي التصعّد فلو أمَلْتَ هاهنا لأدّى ذلك الى التصعّد بعد الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك منعت من الامالة بخلاف ما اذا وقعت مكسورة قبل الالف فانّه لا يؤدّي الى ذلك فانّك اذا اتيت بالمستعلي مكسورا اضعفتَ استعلاءه ثمّ اذا املت انحدرت بعد تصعّد

This file was downloaded from QuranicThought.com

والانحدار بعد التصعّد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلّا جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك انحدار بعد تصعّد قيل لانّ الحرف المستعلى مفتوح والحرف المستعلى اذا كان مفتوحا زاد استعلآء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان مكسورا لانّ الكسرة تضعّف استعلآءه فصارت سُلّما الى جواز الامالة ولم يكن جواز الامالة هناك لانّه انحدار بعد تصعّد فقط وانّما كان كذلك لانّ الكسرة ضعّفت استعلآءه لانّه انحدار بعد تصعّد فباعتبار هذين الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وُجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد تصعّد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلآء بالكسرة الّتي هي سلّم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالٍ بدرجة او سلّم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة النزول من موضع عالٍ بغير درجة او سلّم فبان الفرق بينهما فان قيل فلم اذا كانت الرآء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت مكسورة وجبت الامالة قيل لانّ الرآء حرف تكرير فاذا كانت مفتوحة او مضمومة فكأنّه اجتمع فيها فتحتان او ضمّتان فلذلك منعت الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنّه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الرآء المكسورة حرف الاستعلآء نحو طارد والرآء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انّما غُلّبت الامالة للرآء المكسورة مع الحرف المستعلي لانّ الكسرة في الرآء اكتست تكريرا فقويت لانّ الحركة تقوى بقوّة الحرف الّذي يتحمّلها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفّلها تصعّد المستعلي وكما غلبت الرآء المكسورة الحرفَ المستعلي فكذلك الرآء المفتوحة المشبّهة به فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لانّ الامالة ضرب من التصرّف او لتدلّ الالفُ على انّ اصلها يآء والحروف لا تتصرّف ولا

تكون الفاتها منقلبة عن يآء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في بلى ويا في النداء قيل امّا بلى فانّما أميلت لانّها اغنت غناء الجملة وامّا يا في النداء فانّما اميلت لانّها قامت مقام الفعل فجازت امالتها كالفعل فاعرفه تصب ان شآء الله تعالى

الباب الثالث والستّون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان تضمّ شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرير والروم وهو ان تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير والتشديد وهو ان تشدّد الحرف الاخير نحو هذا عمرّ وهذا خالدّ والاتباع وهو ان تحرّك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة الحرف الاخير في الرفع والجرّ نحو هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فان قيل فلم خصّوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل امّا السكون فلانّ راحة المتكلّم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع ولا يآء في حال الجرّ قيل لوجهين احدهما انّما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب لخفّة الفتحة بخلاف الرفع والجرّ فانّ الضمّة والكسرة ثقيلتان والوجه الثاني انّهم لو ابدلوا من التنوين واوا في حالة الرفع لكان ذلك يؤدّي الى ان يكون اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة ولو ابدلوا من التنوين يآء في حالة الجرّ لكان ذلك يؤدّي الى ان تلتبس بيآء المتكلّم فلذلك لم

This file was downloaded from QuranicThought.com

يبدلوا منه ياء على انّه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي
حالة الجرّ ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في
حالة الرفع واوا ولا في حالة الجرّ ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات
الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والجرّ على ما
بيّنّا واما الاشمام فالمراد به ان تبيّن انّ لهذه الكلمة اصل حركة في
حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجز الاشمام في
حال الجرّ قيل لانّه يؤدّي الى تشويه الحلق واما الاتباع فلانّه لمّا
وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمّة في حالة الرفع لانّها
الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر

انا ابن ماوِيَّةَ اذ جَدَّ النَقُرْ . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر

أَرتَنِيَ يَجْلاً على ساقِها فَهَشّ فؤادي لذاك الخَجِلْ

بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلاّ جاز ذلك في حالة النصب كما جاز
في حالة الرفع والجرّ قيل لانّ حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا
كان منوّنا في حالة النصب نحو قولك رأيت بكرا ولا تلزمه في حالة
الرفع والجرّ فان قيل فهلاّ جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت
البَكْرَ قيل حملا على ما فيه التنوين لانّ الاصل هو التنكير فان قيل
فهلاّ جاز ان يقال هذا عِدُلْ بضمّ الدال ومررت بالبُدِلْ بكسر السين
في الوقف كما جاز هذا بَكُرْ ومررت ببِكِرْ قيل لانهم لو قالوا هذا
عِدُلْ بضمّ الدال لأدّى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانّه
ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُل فلمّا كان ذلك يؤدّي الى إثبات
ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضمّ الى الكسر كما قالوا في جمع
حنو أحنى وجرو أجر وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عِدِل بكسر الدال
لانّ له نظيرًا في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبُدِل بكسر
السين لانّه ليس في الاسماء شيء على وزن فُعِل الاّ دُئِل وهو اسم دويبّة

ورُئِم اسم للسَتَهِ وهما فعلان نقلا الى الاسميّة وحكي بعضهم وُعِل فلمّا
كان ذلك يؤدّي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا
عن الكسر الى الضمّ فقالوا مررت بالبُسُر لانّ له نظيرًا في كلامهم نحو
طُنُب وحُرُض فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والستّون

باب الادّغام

ان قال قائل ما الادّغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير
ان تفصل بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل
فعلى كم ضربا الادّغام قيل على ضربين ادّغام حرف في مثله من
غير قلب وادّغام حرف في مقاربه بعد القلب فأمّا ادّغام الحرف في
مثله فنحو شدّ وردّ وكان الاصل فيه شدد وردد الاّ انّه لمّا اجتمع
حرفان متحرّكان من جنس واحد سكّنوا الاوّل منهما وادّغموه في الثاني
وحكم المضارع في الادّغام حكم الماضي نحو يشدّ ويردّ وما اشبه ذلك
واما ادّغام الحرف في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الآخر
وتدّغمه في الثاني نحو الحق كُنْدة وانهَك قَطَنا واسلَخ غَنَمك وادمَغ خَلَفًا
وما اشبه ذلك غير انّه لا طريق الى معرفة تقارب الحروف الاّ بعد
معروفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون حرفا وهي
معروفة وقد تبلغ خمسة وثلثين حرفا بحروف مستحسنة وهي النون الخفيفة
وهمزة بين بين والالف الممالة والف التفخيم وهي التي يُنحَى بها نحو الواو نحو
الصلوة والصاد كالزاء والسين كالجيم وتبلغ نيّفا واربعين حرفا بحروف
غير مستحسنة وهي القاف التي بين القاف والكاف والكاف التي بين
الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين والصاد التي
كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء والباء التي كالفاء وحكي

This file was downloaded from QuranicThought.com

ابو بكر بانّ الضاد الضعيفة المبدلة من التآء وحُكي انّ منهم من يقول في اثّرد اضّرد ومخارجها ستّة عشر مخرجا فالاوّل للهمزة والالف والهآء وهو من اقصى الحلق ممّا يلي الصدر والثاني للعين والحآء وهو من وَسَط الحلق والثالث للغين والخآء وهو من ادنى الحلق ممّا يلي الفم والرابع للقاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم والشين واليآء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع للضاد وهو من اوّل حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من الجانب الايسر اسهل والثامن للّام وهو من ادنى حافة اللسان الى منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر للرآء وهو من مخرج النون الاّ انّ الرآء ادخل بطرف اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطآء والتآء والدال وهو من بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين والزآء وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمّى هذه الحروف الثلثة حروف الصفير والثالث عشر للثآء والذال والظآء وهو من بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفآء وهو من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا والخامس عشر للبآء والميم والواو وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا عَمَلَ للّسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة والمُذلقة والمُصْمَتة والشديدة والرِخوة وما بين الشديدة والرخوة والمُطْبَقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة والمعتلّة فالمهموسة عشرة احرف الهآء والحآء والخآء والكاف والسين والشين والصاد والتآء والثآء والفآء ويجمعها قولك سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفا ويجمعها مدّغطا وجعظر وقل ندّ ضيزن والمذلقة ستّة احرف

اللام والنون والرآء والميم والباء والفآء ويجمعها فرّ من لُبّ والمصمتة ما عدا هذه الستّة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أجدْتَ طَبَقَكَ وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطآء والظآء والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها هي التي ذكرنا انّها مطبقة والثلاثة الأُخَرُ القاف والغين والخآء والمنخفضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلّة اربعة احرف الهمزة وحروف المدّ واللين وهي الالف واليآء والواو ومعنى المهموسة انّها حروف اضعف الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهمس الصوت الخفيّ فلذلك سمّيت مهموسة ومعنى المجهورة انّها حروفٌ أُشبع الاعتمادُ في موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار ولذلك سمّيت مجهورة ومعنى المذلقة انّها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سمّيت مذلقة * ومعنى المصمتة انّها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأُصمتت بان تخصّ بالبنآء اذا كانت الكلمة رباعيّة او خماسيّة ولذلك سمّيت مصمتة * ومعنى الشديدة انّها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُمّيت شديدة * ومعنى الرخوة انّها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك سُمّيت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انّها حروف لا مفرطة في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انّها حروف يرتفع بها اللسان الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سمّيت مطبقة * ومعنى المنفتحة انّها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينفتح عنها ولذلك سمّيت منفتحة * ومعنى المستعلية انّها حروف تستعلى الى الحنك الاعلى ولذلك سمّيت مستعلية * ومعنى المنخفضة عكس ذلك *

This file was downloaded from QuranicThought.com

ومعنى المعتلّة انّها حروف تتغيّر بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل الموجبة لذلك ولذلك سمّيت معتلّة وسمّيت الالف والياء والواو حروف المدّ واللين امّا المدّ فلانّ الصوت يمتدّ بها وامّا اللين فلانّها لانت في مخارجها واتّسعت واوسعهنّ مخرجا الالف ويسمّى الهاوي لهويّه في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز ان تُدّغَم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدّغم الميم في الباء قيل انّما لم يجز ان تدّغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدّغم الباء في الميم اصحب مّطرا الّا انّ الميم فيها زيادة صوت وهي الغنّة فلو اُدّغمت في الباء لذهبت الغنّة التي فيها بخلاف الباء فانّه ليس فيها غنّة تذهب بالادّغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدّغم الراء في اللام كما يجوز ان تدّغم اللام في الراء لانّ في الراء زيادة صوت وهو التكرير فلو ادّغمت اللام لذهب التكرير الّذي فيها بالادّغام بخلاف اللام فانّه ليس فيها تكرير يذهب بالادّغام فامّا ما روي عن ابي عمرو من ادّغام الراء في اللام في قوله عزّ وجلّ نَغْفِر لَّكُمْ خَطَايَاكُمْ فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعلّ ابا عمرو اخفى الراء فخفى على الراوي فتوهّمه ادغاما وكذلك كلّ حرف فيه زيادة صوت لا يدّغم فيما هو انقص صوتا منه وانّما لم يجز ادّغام الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانّه يؤدّي الى الاجحاف به وابطال ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا يدّغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساهر والشاكر والصابر والضامر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان بخالطان طرف اللسان وهما الضاد والشين وانّما ادّغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين احدهما انّ هذه الحروف مقاربة لها والثاني ان هذه اللام كثر دورها في الكلام ولذلك تدخل في سائر الاسماء سوى اسماء الاعلام والاسماء غير المتمكّنة ولمّا اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام لزم فيها الادّغام وامّا من اظهر اللام على الاصل فمن الشاذّ الّذي لا يعتدّ به فان قيل فما الاصل في ستّ وبلعنبر قيل امّا ستّ فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس الّا انّهم ابدلوا من السين تاء كما ابدلوا من التاء سينا في اتّخذ فقالوا استخذ فلمّا ابدلوها هاهنا من السين تاء صار الى سدت ثمّ ادّغموا الدال في التاء فصار ستّ وامّا بلعنبر فأصله بنو العنبر الّا انّهم حذفوا الحرف المعتلّ لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الادّغام لحركة النون وسكون اللام فحذفوا النون بدلا من الادّغام ومن ذلك قولهم بلعمّ يريدون بني العمّ قال الشاعر

اذا غاب غدوا عنك بَلْعَمّ لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف

ومن ذلك قولهم عَلْماء بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر

غَداةَ طَفَتْ عَلْماء بكرُ بن وائل وعُجنا صدورَ الخيل شَطْرَ تَميم

يريد على الماء وهذا كلّه ليس بمطّرد في القياس وانّما دعاهم الى ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذّ الّذي لا يقاس عليه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

This file was downloaded from QuranicThought.com

تمّ

كتاب اسرار العربيّة والحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على سيّدنا محمّد خير خلقه

وعلى آله وعترته الكرام اجمعين

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوّة

الّا بالله العليّ العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصحّحه العبد الفقير العالم خريستيان فريدرخ سَيْبُلْد الألمانيّ والنسخة الاولى هي لشيخي العزيز المدرّس العلّامة بدار فنون العلوم طوبينكة الهمام البرت صوسين اخرجها من دار السلام بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينيّة متأخّرة والثالثة والرابعة مغربيّتان محفوظتان بالمكتبة الملكيّة الّتي بالقصر المشهور بأشكوريال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

		وجه
الباب الاوّل	باب علم ما الكلم	٣
الباب الثاني	باب الاعراب والبناء	٩
الباب الثالث	باب المعرب والمبنيّ	١١
الباب الرابع	باب اعراب الاسم المفرد	١٦
الباب الخامس	باب التثنية والجمع	٢١
الباب السادس	باب جمع التانيث	٢٦
الباب السابع	باب جمع التكسير	٢٨
الباب الثامن	باب المبتدا	٣٩
الباب التاسع	باب خبر المبتدأ	٤١
الباب العاشر	باب الفاعل	٤٤
الباب الحادي عشر	باب المفعول	٤٧
الباب الثاني عشر	باب ما لم يسمّ فاعله	٤٨
الباب الثالث عشر	باب نعم وبئس	٤١
الباب الرابع عشر	باب حبّذا	٤٥
الباب الخامس عشر	باب التعجّب	٤٧
الباب السادس عشر	باب عسى	٥٢
الباب السابع عشر	باب كان وأخواتها	٥٥
الباب الثامن عشر	باب ما	٥٩
الباب التاسع عشر	باب إنّ واخواتها	٦١
الباب العشرون	باب ظننت واخواتها	٦٤
الباب الحادي والعشرون	باب الإغراء	٦٧
الباب الثاني والعشرون	باب التحذير	٦٨

This file was downloaded from QuranicThought.com

الباب الثالث والعشرون	باب المصدر	٦٩
الباب الرابع والعشرون	باب المفعول فيه	٧٢
الباب الخامس والعشرون	باب المفعول معه	٧٤
الباب السادس والعشرون	باب المفعول له	٧٦
الباب السابع والعشرون	باب الحال	٧٧
الباب الثامن والعشرون	باب التمييز	٧٩
الباب التاسع والعشرون	باب الاستثناء	٨١
الباب الثلثون	باب ما يُجَرّ به في الاستثناء	٨٢
الباب الحادي والثلثون	باب ما ينصب به في الاستثناء	٨٥
الباب الثاني والثلثون	باب كم	٨٦
الباب الثالث والثلثون	باب العدد	٨٧
الباب الرابع والثلثون	باب النداء	٩٠
الباب الخامس والثلثون	باب الترخيم	٩٥
الباب السادس والثلثون	باب الندبة	٩٨
الباب السابع والثلثون	باب لا	٩٩
الباب الثامن والثلثون	باب حروف الجرّ	١٠٢
الباب التاسع والثلثون	باب حتّى	١٠٥
الباب الاربعون	باب مذ ومنذ	١٠٧
الباب الحادي والاربعون	باب القسم	١٠٩
الباب الثاني والاربعون	باب الإضافة	١١٠
الباب الثالث والاربعون	باب التوكيد	١١٢
الباب الرابع والاربعون	باب الوصف	١١٥
الباب الخامس والاربعون	باب عطف البيان	١١٦
الباب السادس والاربعون	باب البدل	١١٧

الباب السابع والاربعون	باب العطف	١١٨
الباب الثامن والاربعون	باب ما لا ينصرف	١٢٠
الباب التاسع والاربعون	باب اعراب الافعال وبنآئها	١٢٤
الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل	١٢٩
الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم	١٣١
الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزآء	١٣٣
الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والنكرة	١٣٤
الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير	١٣٧
الباب الخامس والخمسون	باب التصغير	١٤٢
الباب السادس والخمسون	باب النسب	١٤٦
الباب السابع والخمسون	باب اسمآء الصلات	١٤٩
الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام	١٥٢
الباب التاسع والخمسون	باب الحكاية	١٥٤
الباب الستّون	باب الخطاب	١٥٦
الباب الحادي والستّون	باب الالفات	١٥٧
الباب الثاني والستّون	باب الامالة	١٦٠
الباب الثالث والستّون	باب الوقف	١٦٢
الباب الرابع والستّون	باب الادّغام	١٦٥

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحيح
١٢	٤	اختصّ
١٦	١١	الوقف
٢٤	١١	كانت
ـ	١٥	يفتح
٢٦	٢	جاء هذا الجمع
٢٧	٢٤	النقاض
٢٩	٣	كونه
٣٠	٦	بما
ـ	١٢	أمارات
ـ	١٨	ان
ـ	٢٢	لما ذا
٣١	٦	عليه
ـ	١٧	المسئلة
٣٢	٥	ولمّا
ـ	٧ و ١٠	المبتدأ
٤٤	١١	وسكون
ـ	٢٤	حتّى
٤٨	٢٢	من
٥٦	١	انّها
٧٠	١٥	نحو ما
٦٤	٦	بيّن
٦٦	٢٤	نصب ان
٦٨	١٩	دَأْبتُ
٧٢	١	الّذي
٧٦	١٩	هٰذا
٨٤	١٨	وتخفيفها
٨٦	٩	إمّا
ـ	٢٤	ربّ
٩٤	١٧	يا اللهمّما
ـ	٢١	يستعمل
٩٨	٦	اوّله
٩٩	٨	تفجّعه
١١١	١٥	المشبّهة
١٢١	١٥	بعلّة
١٢٣	٥	الاعجميّ
١٣٠	١٢	ويلمّه
١٣٣	١٥	يقتضي
١٣٧	٤	سعيد
١٤٠	٦	قرأ ثَلثُ عَوَرَاتٍ
ـ	٦	جنّات
١٤٤	١١	فردّوا
ـ	٢٠	درع دربع

صفحة	سطر	صحيح
٤٩١	٥	وُرَيّة
ـ	٩	الفَوَد
ـ	١٣	الّذبّا التّيّا
١٤٧	٩	فعيل
١٥٥	١١	فلمّا
١٥٣	٥	الستّون
ـ	١٦	امرأتين
١٥٧	٢١	والستّون
١٥٨	١٨	يبتدا
١٦١	١٣	عمادا
١٦٨	١٧	ادّغاما
١٦٩	٣	انّ
١٧١	٩	المبتدأ

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT
This file was downloaded from QuranicThought.com

Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Professoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn, Dr. CHR. F. SEYBOLD.
3. August 1886.

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ĀNIC THOUGHT

This file was downloaded from QuranicThought.com

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 83 (was bei Casiri nicht steht) die اسرار العربيّة enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebinischer Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 30) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen قال und وعو lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) وا عيدما وا حمتى الشامتنياء Cod. Berol. 30 hat nur وا جُمجمتى انشامتيناء, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواعد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guidi: Gemâleddini Ibn Hišâmi Commentarius in carmen Kaʿbi ben Zoheir Bânat Suʿâd appellatum p. ٩v Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbârî's Person verweise ich nur auf Kautzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbârî كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur المسائل الخلافيّة genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbârî ٢١ Z. 16 كتابنا الموسوم بالاسمآء فى كتابنا الموسوم بالمرتجل فى شرح السبع 12 ,11 Z. ١١٩ شرح الأسمآء الطول ١٥٩ Z. 1 كتاب الالف وللام, vgl. noch ١٣٦ Z. 17. Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit ان قال قائل zu Beginn der Capitel, mit فان قيل innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urteil Ḥâǧǧî Ḫalfa's I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein تاليف سهل المأخذ وكثير الفائدة sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

This file was downloaded from QuranicThought.com

THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ĀNIC THOUGHT

Süleymaniy- U Kütüphanesi
Kısım Hüsrevpaşa 671
Yeni Kayıt No 5941
Eski Kayıt No

Druck von E. J. Brill in Leiden.

VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1883 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der اسرار العربيّة des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (sammt Edition des باب الحال) in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

This file was downloaded from QuranicThought.com

وقفية الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ĀNIC THOUGHT
Est. 2012 CE

IBN AL ÂNBARÎ'S

ASRÂR AL 'ARABÎYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.

LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.

This file was downloaded from QuranicThought.com

وقف الأمير غازي للفكر القرآني
THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QUR'ANIC THOUGHT

IBN AL ANBÂRÎ'S

ASRÂR AL ARABÎYA.

This file was downloaded from QuranicThought.com